دليل حقوق الإنسان والأعمال التجارية من أجل سوريا

البرنامج السوري للتطوير القانوني

يتضمن هذا الدليل مجموعة أدوات هدفها مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يعملون في الشأن السوري على تحديد وتوثيق ومشاركة ومناصرة قضايا حقوق الإنسان المرتبطة بالأنشطة التجارية في سوريا ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال.

بواسطة:

SLDP
Syrian Legal Development Programme
البرنامج السوري للتطوير القانوني

بدعم من:

impunity watch

European Union

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra
Swiss Confederation

تم إنتاج هذا العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي والخارجية السويسرية و الخارجية الهولندية و"إمبيونيتي واتش". إن محتويات هذا العمل هي مسؤولية البرنامج السوري للتطوير القانوني وحده ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو الخارجية السويسرية أو الخارجية الهولندية أو "إمبيونيتي واتش"

البرنامج السوري للتطوير القانوني

وحدة حقوق الإنسان والأعمال التجارية

اعتراف وإقرار:

إن المؤلفين الأساسيين لهذا المنشور هما إبراهيم علبي وجورجيو ميغليوري من البرنامج السوري للتطوير القانوني بدعم من نور حمادة و مهند شراباتي و فيرونيكا بيلينتاني من البرنامج السوري للتطوير القانوني و روبي اكسيلسون و مارى دافوز وواين جورداش من "غلوبال رايتس كومبلاينس" برتبة مستشار الملكة.

فهرس الكتاب

مقدمة 6

ما هي هيكلية هذا الدليل؟ 7

1 القسم التحديد والتوثيق 8

الفصل الأول - معايير التوثيق 8

1.1 المبادئ الأساسية للاستقصاء 9

1.2 كيف يتعين عليك جمع المعلومات والأدلة والتعامل معها والحفاظ عليها؟ 11

جمع الأدلة المادية والتعامل معها 11

جمع الأدلة الوثائقية والتعامل معها 13

كيف يتعين عليك كتابة ملخصات إفادات الشهود؟ 13

الفصل الثاني: تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بأنشطة الأعمال التجارية 17

2.1 تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية 18

المخاطر على الأعمال التجارية العاملة في سوريا 18

كيفية تحديد وتوثيق مشاركة الأعمال التجارية في انتهاكات حقوق الإنسان 19

2.2 تحديد وتوثيق مشاركة الدول في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال 29

هل تعمل الحكومة السورية على الحماية ضد انتهاك حقوق الإنسان من قبل الأعمال التجارية؟ 29

هل تسمح التشريعات السورية المحلية أو تسبب انتهاكات ذات صلة بالأعمال التجارية في سوريا؟ 32

هل تساهم الدول الأجنبية في الانتهاكات ذات الصلة بالأعمال التجارية في سوريا؟ 34

2.3 تحديد وتوثيق مشاركة المنظمات متعددة الأطراف والأعمال التجارية غير التقليدية بما فيها الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية 36

هل المنظمات مشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان؟ 36

كيف توثق عمليات الشراء؟ 37

الفصل الثالث 39

توثيق الالتزام بمسؤولية الأعمال التجارية لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان

3.1 تحديد الإطار 40

3.2 سياسة حقوق الإنسان 41

مجموعة أدوات: استبيان -1 هل يلتزم العمل التجاري بمتطلب تطبيق سياسة لحقوق الإنسان وإدراجها ضمن عملياته؟ 43

3.3 توخي العناية الواجبة بحقوق الإنسان 46

تحديد وتقييم الآثار المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان التي يشارك فيها العمل التجاري- تقييم الآثار الواقعة على حقوق الإنسان 47

إدماج نتائج تقييم الآثار والتصرف بناءً عليها 48

متابعة فعالية الإجراءات المتخذة

الإبلاغ عن كيفية معالجة الآثار المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان 50

مجموعة أدوات: استبيان -2 هل لدى العمل التجاري إجراءً فعالاً لتوخي العناية الواجبة؟ 52

3.4 المعالجة 54

مجموعة أدوات -استبيان -3 هل يلتزم العمل التجاري بمتطلب توفير المعالجة عن الآثار السلبية لحقوق الإنسان؟ 58

2 القسم المناصرة 60

الفصل الرابع - المناصرة 60

4.1 متى يجب أن تبدأ جهودك في المناصرة؟ 61

4.2 كيف يجب أن تقوم بجهودك للمناصرة؟ 61

استراتيجية المناصرة 61
استراتيجية التفاوض 65

4.3 من الذي يجب أن تتفاعل معه؟ 69

الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان شركة 69
الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان منظمة غير ربحية 72
الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان منظمة متعددة الأطراف 74

3 القسم المحاسبة 75

الفصل الخامس- المحاسبة 76

5.1 سبل الانتصاف القضائية - رفع دعاوى قضائية ضد عمل تجاري 77

ما هو السلوك المخالف؟ 78
من هو / هم الجاني (الجناة)؟ 79
من هو / هم الضحية (الضحايا)؟ 80
هل هناك محكمة ذات صلاحية قضائية بشأن هذه المسألة؟ 80
ما هو نوع الأدلة اللازمة لتقديم مطالبة قضائية ناجحة؟ 93
كيفية تختار محامٍ، ومن الذين يمكنك التواصل معهم؟ 96

5.2 سبل الانتصاف غير القضائية 99

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان 101
إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونقاط التواصل الوطنية 105
آليات العقوبات 108
آليات شكاوى مجموعة البنك الدولي 111

1 المرفق 116

إرشادات حول أين يمكنك العثور على المعلومات اللازمة لإثبات ما إذا كان عمل تجاري يمتثل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

2 المرفق 118

إرشادات حول كيفية تحديد الهيكل المؤسسي لشركة ما

مقدمة

الخلفية

شهد النزاع السوري ارتكاب العديد من الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية والتعذيب والتهجير القسري والاستهداف العشوائي للمدنيين وانتهاك حقوق الملكية.[1] وبنفس الطريقة التي يمكن فيها للدول والمجموعات المسلحة والأفراد أن ترتكب أو تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الأعمال التجارية العاملة في سوريا قد تصبح مشاركة أو متواطئة في هذه الانتهاكات. حتى عندما يكون النشاط التجاري مشروعاً فإن إجراءات العمل التجاري قد تساهم في انتهاك حقوق الإنسان. ولا تعتبر هذه المسألة حصراً على سوريا بل هي موجودة في نزاعات أخرى كثيرة.

لمن هذا الدليل ؟

إن وحدة حقوق الإنسان والأعمال التجارية التابعة للبرنامج السوري للتطوير القانوني قد صممت هذا الدليل ليناسب النزاع السوري، وإن الأدوات التي يتضمنها مصممة من أجل مساعدة منظمات المجتمع المدني السورية والأفراد، المدافعين عن حقوق الإنسان المهتمين بالأثر الذي تتركه الأعمال التجارية على وضع حقوق الإنسان في سوريا.

ماذا يحقق هذا الدليل لمستخدميه؟

بالتركيز على آثار انتهاك حقوق الإنسان الأكثر صلة بوضع النزاع المسلح والفترة التي تليها مباشرة، فإن الدليل هذا يزود المجتمع المدني السوري والمدافعين/المدافعات عن حقوق الإنسان بالأدوات اللازمة من أجل:

1. مراقبة وتوثيق أثر الأنشطة التجارية على حقوق الإنسان في سوريا
2. مراقبة وتوثيق التزام الدول بالواجبات الدولية فيما يتعلق بالأنشطة التجارية
3. المشاركة والمناصرة من أجل التزام الأعمال التجارية بحقوق الإنسان
4. تحديد كيف وما إذا كان بالإمكان محاسبة الأعمال التجارية المشاركة في انتهاك حقوق الإنسان في سوريا

ما هي االمواضيع التي لا يغطيها هذا الدليل؟

لا يعالج هذا الدليل كل أثر محتمل على حقوق الإنسان بالنسبة للسوريين، كما أنه لا يعالج الآثار "الداخلية" لحقوق الإنسان، أي الآثار السلبية التي تتركها الأعمال التجارية على العاملين لديها. ولكنه عوضاً عن ذلك يعالج الآثار "الخارجية" لحقوق الإنسان، أي الآثار السلبية للأعمال على الأفراد والمجتمعات المتأثرة بأنشطة الأعمال التجارية.

لا يركز هذا الدليل على التزام الأعمال التجارية بالقانون السوري أو انتهاكات القانون السوري. عوضاً عن ذلك يركز على المعايير الموضوعة من قبل القانون الدولي. وعندما يتم ذكر القانون السوري يكون ذلك في إطار ما إذا كان بالإمكان توثيق ومعالجة أي عملية عدم التزام لسوريا بواجباتها الدولية.

كيف نعرف "الأعمال التجارية"؟

يتبنى هذا الدليل تعريفاً عاماً واسعاً للأعمال التجارية، حيث يركز على نوع النشاط المنفذ بدلاً من التركيز على التوصيف القانوني للجهات المنفذة للنشاط. إن مصطلح "العمل التجاري" لا يشير فقط إلى الشركات الخاصة أو المملوكة للدولة، ولكن يشمل أيضا المنظمات غير الربحية ومتعددة الجنسيات مثل الأمم المتحدة إلا في حال تمت الإشارة إليه بشكل مختلف ومحدد.

[1] See e.g., Syrian Legal Development Programme 'International Law and Reconstruction in Syria: A Cautionary Note for Businesses,' (2018), 2.

ما هي هيكلية هذا الدليل؟

يتضمن هذا الدليل ثلاثة أقسام

القسم الأول

يزودك بالأدوات اللازمة لتحديد وتوثيق الآثار المترتبة على حقوق الإنسان بفعل الأعمال التجارية في سوريا.

الفصل الأول يزودك بالإرشادات والتوجيهات والمعايير المتعلقة بتوثيق الانتهاكات ذات الصلة بالأعمال التجارية، ويشتمل على مبادئ استقصائية لازمة لأي إجراء توثيقي بالإضافة إلى توجيهات محددة بشأن جمع الأدلة المادية والتوثيقات والشهادات.

الفصل الثاني يشرح كيفية تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية. كما يشرح كذلك كيفية تحديد وتوثيق التزام الدول بالواجبات الدولية فيما يتعلق بأنشطة الأعمال التجارية.

الفصل الثالث يكمل الفصل الثاني ويتناول ماذا يتعين على الأعمال التجارية فعله عند القيام بنشاطات تجارية في سوريا إذا ما كانت تريد احترام حقوق الإنسان وتجنب إلحاق الضرر، وكيفية توثيق الالتزام بهذه الواجبات.

القسم الثاني

يزودك بالأدوات اللازمة للمناصرة من أجل ضمان التزام الأعمال التجارية بحقوق الإنسان.

الفصل الرابع يبني على الفصل الثاني والثالث ويشرح كيفية استخدام المعلومات التي تم جمعها خلال توثيق انتهاكات الأعمال التجارية ومدى الالتزام بالمعايير الدولية في أنشطة المناصرة. يحدد هذا الفصل متى عليك البدء بجهود المناصرة وكيف تبني هذه الجهود ومن يتعين عليك اشراكهم في أجزاء من مناصرتك. ويتضمن هذا الفصل كذلك قسماً عن استراتيجيات التفاوض، في حال تكللت جهود مناصرتك بالنجاح ووافقت الأعمال التجارية على الدخول في حوار معك.

القسم الثالث

القسم الثالث يزودك بالأدوات اللازمة لتحديد كيف وما إذا كان بالإمكان محاسبة الأعمال التجارية المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان.

الفصل الخامس يستطلع ماذا يمكنك فعله في حال فشلت جهود مناصرتك في منع الأعمال التجارية من المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان أو ما إذا كانت هذه الانتهاكات قد ارتكبت بالماضي وتريد أن تحاسب مرتكبيها. إنه يتناول كلا من الآليات القضائية وغير القضائية المتوفرة لمحاسبة العمل التجاري.

واعتماداً على ما إذا كان هدفك هو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية أو الإنخراط مع الأعمال التجارية والمناصرة من أجل التزام الأعمال التجارية بحقوق الإنسان أو من أجل السعي لمحاسبة منتهكي حقوق الإنسان، يمكنك أن تقرر التركيز على الجزء المرتبط ارتباطا أكبر بعملك من ضمن الأدوات التي يزودك بها هذا الدليل. على أي حال ينصح دائماً بقراءة القسم الأول لأنه يزودك بالمعلومات الأساسية الضرورية اللازمة للمناصرة الفعالة ومتابعة سبل الانتصاف كما هو مذكور في القسم الثاني والقسم الثالث.

تذكر دائما: السلامة أولا. إن الأدوات التي يزودك بها هذا الدليل لا يجب أن تكون سببا في تشجيعك على المخاطرة بنفسك أو بأي شخص آخر. إن الهدف منها هو مساعدتك عندما تكون قد قررت بأنه من الآمن البدء بهذا التحدي ووضعه على عاتقك.

القسم الأول
التحديد والتوثيق

الفصل 1
معايير التوثيق

ما هو التوثيق؟

كلمة التوثيق تشير إلى عملية جمع المعلومات ذات الصلة من أجل تحديد أي انتهاك محتمل أو حاصل بالفعل للقانون الدولي من قبل الأعمال التجارية في سوريا، والتجميع اللاحق وحفظ المعلومات والأدلة ذات الصلة بهذا الانتهاك. قد يشتمل هذا على مجموعة من تقنيات التوثيق بما في ذلك:

1. جمع البيانات المادية والوثائقية.
2. توثيق مشهد جريمة.
3. التقاط الصور والفيديوهات.
4. إجراء المقابلات أو جمع إفادات الضحايا أو الشهود.

لماذا يعتبر التوثيق مهما؟

إن توثيق الانتهاكات التي لها علاقة بالأعمال التجارية مهم جداً في النزاع السوري من أجل:

دفع الجهود من أجل تغيير تصرفات الأعمال التجارية:
إن جهود التوثيق قد تشكل قاعدة تبنى عليها حملات المناصرة والمشاركة (انظر الفصل الرابع)

محاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات:
إن التوثيق الصحيح يضمن عدم ضياع أو دمار أو عدم القبول بالأدلة التي قد تلعب دورا حيوياً في آليات المحاسبة الدولية والمحلية. (لمزيد من المعلومات عن محاسبة الأعمال التجارية انظر الفصل الخامس)

1.1

المبادئ الأساسية للاستقصاء

عند القيام بأي نشاط توثيقي ذا صلة بانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية عليك أن تسأل نفسك الأسئلة التالية:

1 هل سيتسبب النشاط بأذى؟

عليك أن تتأكد دائماً وفي جميع الأوقات أن أنشطة التوثيق لا تسبب أذى. إن مبدأ عدم التسبب في أذى يتضمن كحد أدنى الوعي بالمخاوف الأمنية ومخاوف الخصوصية والصحة وغيرها من المخاوف المتعلقة بك أو بزملائك أو بالضحايا أو الشهود أو أي شخص أخر تأثر بهذا الأمر. كما يتضمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وتخفيف أي ضرر محتمل الحدوث.

في حال عدم قدرتك على ضمان عدم حصول الأذى لضحية أو شاهد بسبب نشاط معين خلال توثيق انتهاك له علاقة بالأعمال التجارية **عليك ألا تحاول القيام بهذا النشاط** حتى يتم التعامل مع المخاطر أو إزالتها. وفي حال ظهر الضرر أثناء النشاط الاستقصائي، **لا بد من إيقاف هذا النشاط مباشرة ومحاولة التخفيف من الضرر الذي حصل.**

2 هل حافظت على الحد الأدنى من المعايير؟

عليك التأكد دائماً بأنك وزملاءك تلتزمون بالحد الأدنى بعدد من المبادئ (المتفق عليها داخلياً) خلال عملية توثيق الانتهاكات بأكملها. وهذا يعني توخي الحذر والعناية التامة خلال القيام بأي مهمة.

3 هل أنا موضوعي وغير متحيز؟

إن دورك ليس التحيز لطرف من أطراف النزاع وإنما توثيق معلومات يمكن الاعتماد عليها والتي قد تشير إلى انتهاكات لها علاقة بالأعمال التجارية. يتعين عليك أن تجمع كافة المعلومات والأدلة ذات الصلة بما في ذلك المعلومات التي قد تدين أو تبرئ الأعمال التجارية وموظفيها.

4 هل أنا واثق من قدراتي قبل القيام بهذه المهمة؟

يتطلب هذا أن تثق بأن لديك المعرفة والمهارة والخبرة اللازمة للقيام بنشاط توثيقي محدد. إذا كنت تعتقد بأنه لا توجد لديك الكفاءة للقيام بهذه المهمة عليك التخلي عن ذلك وطلب المساعدة من المختصين ذوي الخبرة.

5 هل أركز على المعلومات وليس على الآراء والقانون؟

التوثيق يجب أن يكون مبنيا على الحقائق. هذا يعني عليك أن تعزل رأيك الشخصي عن نتيجة المعلومات التي تتوصل إليها. من المهم أن نبقى في أذهاننا أن أي نشاط مستقبلي لمنع أو معالجة الانتهاك سيعتمد على الجمع الدقيق للمعلومات ذات الصلة بطريقة شاملة ودون تحيز وليس على رأيك الشخصي.

6 هل قمت بتسجيل وتجميع وحفظ كافة المعلومات والأدلة؟

يجب عليك عدم تجاهل أو محو أي معلومة أو دليل ذا صلة وإن كانت هذه الصلة بعيدة أو هامشية. إن حفظ كافة المعلومات يتطلب من الموثقين أن يضمنوا أن تلك المعلومات لا تتعرض للدمار أو التدهور أو التشويه من أجل استخدامها في المستقبل بطرق مختلفة بما في ذلك في آليات المساءلة (انظر الفصل الخامس).

7 هل استخدمت نظاماً منظماً من أجل تسجيل خطوات التوثيق ونتائجه؟

على الرغم من عدم وجود نهج واحد لتوثيق انتهاكات القانون الدولي ذات العلاقة بالأعمال التجارية، إلا أن أي نظام لحفظ المعلومات يجب أن يكون مصمماً للعمل بطريقة دقيقة وشفافة وقابلة للتحقق منها. هناك ثلاث مكونات أساسية لأي نظام يمكن الاعتماد عليه: ملف للتوثيق (نظام لجمع المعلومات والتعامل معها)، خطة توثيقية (تحديد الهدف والأنشطة المخطط لها في عملية الاستقصاء) ودفتر توثيق (الدفتر الأول يوضح التسلسل الزمني للخطوات والثاني لتسجيل الملاحظات الشخصية).

8 هل يمكنني ضمان الموافقة الواعية والسرية وحماية الشهود والمصادر؟

هذا يتطلب منك دائما أن تقوم بـ:

1. طلب الموافقة من الضحايا والشهود قبل القيام بأي نشاط توثيقي. الموافقة يجب أن تكون واعية وطوعية ومفصلة وأن تعطى قبل بدء عملية التوثيق.
2. ضمان سرية المعلومات التي تم جمعها بما في ذلك هوية الضحايا والشهود. على أي حال هناك حدود للسرية (مثلا: الكشف عن معلومات للمحققين الدوليين أو المحاكم) ويجب أن يتم شرح هذه الحدود للضحايا أو الشهود وأخذ موافقتهم الواعية للاستمرار في الإجراء.[2]
3. حماية أمن وسلامة الضحايا والشهود بما في ذلك إحالتهم إلى الجهات الطبية أو القانونية أو النفسية أو الأمنية لمساعدتهم قبل البدء بعملية التوثيق.

9 هل طبقت سلسلة للعهدة؟

من المهم جداً أنه في اللحظة التي إزالة المعلومات من مكانها الأصلي (من الشركة أو مشهد الجريمة أو الشاهد الذي تعامل مع المعلومات) أن يكون هناك سجل لكل شخص امتلك هذه المعلومات أو كان متحكماً فيها ومتى وأين ولماذا. كحد أدنى يتطلب هذا ضمان وصف دقيق لمصدر الدليل والتصنيف الصحيح للمعلومات وسجل عن إزالة تلك المعلومات من مكانها الأصلي وتخزينها وإزالتها من مكان تخزينها حتى وقت تسليمها للسطات المعنية.

[2] Public International Law & Policy Group 'Handbook on Civil Society Documentation of Serious Human Rights Violations,' (2016) 8-9.

1.2

كيف يتعين عليك جمع المعلومات والأدلة والتعامل معها والحفاظ عليها؟

ما هي أنواع المعلومات التي يمكن جمعها؟

بشكل عام هناك ثلاث أنواع رئيسية للمعلومات التي قد تكون لها صلة بتوثيق انتهاكات الأعمال التجارية في الإطار السوري وهي:

المعلومات المادية:

مثلاً، أجزاء من نظام مراقبة الكتروني (يحتوي على تفاصيل الصنع) يستخدم لمراقبة الأفراد أو أغلفة رصاص تستخدم من قبل مجموعة مسلحة (مزودة من قبل شركة تجارية)

معلومات رقمية و وثائقية:

مثل سند ملكية منزل يثبت أن الضحية كانت تملك بيتاً قبل تدميره من قبل شركة هدم/ بناء أو أدلة فوتوغرافية عن التدمير.

أدلة شهادات:

مثلاً وصف ضحية لمعتقل وملاحظاتهم حول شركة الأمن الخاصة بهذا المعتقل أو أدلة من موظف سابق لشركة مزودة للمواد الكيماوية المستخدمة في صناعة الأسلحة الكيماوية.

القسم التالي يوضح المعايير الأساسية لجمع المعلومات والتعامل معها وحفظها لضمان أن تبقى سليمة ومناسبة لطلب الانتصاف سواءً أكان ذلك عبر آلية خاصة بالشركة للشكاوى أو لاستخدامها من قبل المحققين الجنائيين (مثل "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية السورية منذ آذار/ مارس 2011" أو المحاكم المحلية) (انظر الفصل الخامس).

جمع الأدلة المادية والتعامل معها

كيف عليك أن ترصد وتوثق موقع جريمة أو الانتهاك؟

قد يشمل موقع الجريمة أو الانتهاك ذات العلاقة بالعمل التجاري ما يلي:

1. موقع ارتكاب الجريمة الفعلي. على سبيل المثال، الموقع الإنشائي الذي يتم فيه هدم وتدمير المنازل من أجل إعادة الإعمار مما يساهم في تهجير الضحايا.
2. موقع عمل العمل التجاري المشارك في الجريمة أو الانتهاك. على سبيل المثال، مصنع يصنع الأسلحة التي تستخدم من قبل طرف في النزاع لارتكاب الجرائم.

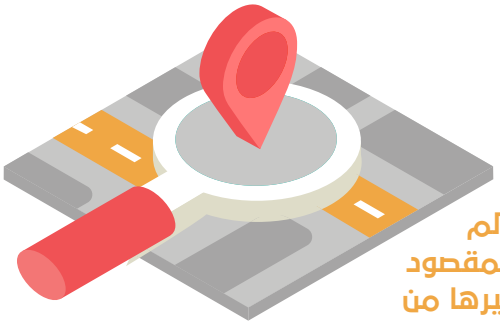

عادةً، عليك توخي الحذر الشديد عند الدخول إلى موقع الجريمة. فقد يحتوي الموقع على مخاطر خفية (مثل ذخيرة لم تنفجر) أو قد يؤدي دخولك إلى الإضرار بالأدلة، كالخلط غير المقصود في بصمات الأصابع، زيادة عدد أو إتلاف الأحماض النووية وغيرها من سوائل الجسم وتغيير المكان الأصلي للمعلومات والإخلال بها، الخ.

ماذا عليك فعله عندما تصل إلى موقع الجريمة؟

1. تأكد من أن الموقع آمن. إنه لأمر حتمي ألا تدخل إلى موقع الجريمة حتى تتأكد من أن الموقع آمن. ثانياً عليك أن تبذل جهدا لتأمين موقع الجريمة.

2. وثق كل ما يمكنك ملاحظته عن موقع الجريمة كتابياً وبأكبر قدر ممكن من التفصيل- وسجل هذه المعلومات في ملف التوثيق (في سجل الأنشطة) وفي دفاترك. يجب أن ينصب تركيزك على توثيق الموقع من حيث وضعه حينما وصلت أخذاً بعين الاعتبار أن هذه المعلومات سوف تستخدم في المستقبل. من المهم أيضا تسجيل أنشطتك الخاصة فيما يتعلق بالموقع (مثلا: ماذا فعلت عندما دخلت إلى الموقع وزوايا نظرك المختلفة).[3]

إن الصور الفوتوغرافية والفيديوهات عن موقع الجريمة يمكن أن تشكل أدلة إثبات قوية سواءً خلال عمليات المناصرة والسعي من أجل محاسبة الجرائم الدولية أو أثناء محاكمة هذه الجرائم.

كيف ينبغي عليك جمع المعلومات المادية والتعامل معها؟

الخطوة الأولى

تلقي المعلومات: التسجيل الدقيق للمعلومة أو المادة :

عليك دائماً توثيق أي نوع من أنواع المعلومات التي تجمعها أو الملاحظات التي تلاحظها بشكل كتابي. يمكنك القيام بذلك عن طريق:

- **الحفاظ على مجلد للتوثيق يحتوي على ملفات منفصلة ومصنفة حسب المعلومات التي تحتويها، ويجب أن يشتمل ذلك على:**
  1. سجل لتسجيل كافة أنشطة التوثيق وسجل آخر لتسجيل كافة المعلومات.
  2. عمل نسخ عن كافة المعلومات التي تم جمعها يجب تضمينها داخل المجلد.
- **الحفاظ على دفتري توثيق، الأول لتسجيل الخطوات الاستقصائية (التي قد يسمح برفعها أمام المحكمة) وسجل آخر للملاحظات الشخصية (المراد أن يكون سجلا خاصاً وسرياً).**

الخطوة الثانية

التعامل مع المعلومات: تطبيق سلسلة العهدة :

سلسلة العهدة هي مكون هام من مكونات عملية توثيقية فعالة. إن سلسلة العهدة هي سجل مرتب زمنياً لامتلاك المعلومات ويشتمل على معلومات عن منشأ المعلومة والتصنيف الصحيح لها وسجل عن مكان خزنها (وإزالتها من مكان الخزن) حتى وقت تسليمها إلى السلطات ذات العلاقة.

يتعين أن يتم التعامل مع المعلومات من قبل أقل عدد ممكن من الأشخاص. ويجب تسجيل أي تعامل مع هذه المعلومات في ورقة سجل العهدة الموضوعة على الصندوق أو الظرف الذي يتم فيه حفظ وتأمين المعلومات والأدلة. في حالة المعلومات المادية ستحتاج بالإضافة إلى الخطوات أعلاه إلى: حقيبة تخزين (كيس) أو ظرف لتخزين المعلومة المادية مع سجل سلسلة العهدة المرتبط به (مثل: تسجيل حركة المعلومة المادية والتعامل معها بدءاً من وقت إزالتها من مكانها الأصلي).

الخطوة الثالثة

تخزين المعلومات: حفظ المعلومة أو الدليل المادي :

عندما تنتهي من الإجراءات الورقية اللازمة يتعين عليك حفظ المادة أو المعلومة في مكان آمن. يجب أن يكون هذا المكان بعيداً عن التأثيرات البيئية (الحرارة أو البرودة الشديدة أو المياه...الخ)، وبعيد كذلك عن إمكانية الدخول غير المصرح به إلى المعلومات أو المادة.

[3] As adapted from: Bergsmo & Wiley, Manual on Human Rights Monitoring 'Human Rights Professionals and the Criminal Investigation and Prosecution of Core International Crimes' (2011), 14-15.

جمع الأدلة الوثائقية والتعامل معها

تشتمل المعلومات الوثائقية على مجموعة من الوثائق المادية والمعلومات الرقمية، بما في ذلك نسخ الوثائق و المعلومات المستندة إلى صور ضوئية أو معلومات تم إنزالها من الانترنت. قد تشتمل المعلومات على: صور لمصنع أو تشريعات تزعم أنها تنظم أنشطة الأعمال التجارية أو نسخ عن فواتير البيع أو فيديوهات تم إنزالها من مواقع التواصل الاجتماعي أو مستخرج عن محادثات تم اختراقها بين العمل التجاري وجماعة مسلحة.

عند جمع مثل هذه المعلومات فإن التأكد من صحتها ومصدرها أمر في غاية الأهمية. لذلك يتعين عليك أن:

1 **تطبق قواعد استلام المعلومات والأدلة والتعامل معها وحفظها بالتوافق مع المعايير المذكورة أعلاه عن المعلومات المادية/ الأدلة**

2 **تحديد مصدر المعلومة ومصداقيتها، وهذا يتطلب تحديد:**

1. كاتب الوثيقة
2. المنظمة التي ينتمي لها الكاتب
3. متى وأين كتبت الوثيقة
4. مصدر المعلومات التي اعتمد عليها الكاتب في إنتاج الوثيقة

يتعين عليك أن تبذل قصارى جهدك للحصول على هذه المعلومات. كما أنه من المهم أن تسجل وتحدد بالتفصيل متى وأين ومن قبل من وما الغاية من إنتاج هذه الوثيقة.

جمع الشهادات والتعامل معها وحفظها

الضحايا والشهود قد يقدمون معلومات عن أنشطة الأعمال التجارية تعتبر مهمة للغاية لفهم دور العمل التجاري في أي انتهاك لحقوق الإنسان.

ما هي الخطوات التي يجب عليك اتخاذها قبل إجراء مقابلة مع شاهد؟

لا ينبغي على المحققين غير المهنيين أخذ تصريحات رسمية من الشهود عند مقابلة الشهود أو الضحايا. في هذه الحالات على الموثق أن يحاول الحصول على ملخص لما يعرفه الشاهد، على أن يبقى في ذهنه ضمان أن يتمكن أي محقق مستقبلي من إجراء مقابلة كاملة أو أن يعرف أين يمكن أن يحصل على المعلومات ذات الصلة.

إجراءات لحماية الشهود

هناك ستة خطوات ل"حماية" الشهود يجب الانتباه لها عند محاولة توثيق شهاداتهم ذات الصلة بالأعمال التجارية:

1

سرية المعلومات الشخصية وهوية الشاهد يجب أن تحتل أولوية تفكيرك (حيث ستكون هذه المعلومات ذات أهمية بالنسبة للشاهد في مرحلة ما خلال عملية توثيق الشهادة). عليك أن تشرح للشاهد منذ بداية المقابلة كيف تنوي الحفاظ على السرية.

2

في نهاية المقابلة يجب أن يطلب من الشاهد تسجيل ما إذا كان يوافق على الإفصاح عن الدليل للهيئة الخاصة/ المحكمة مثل الآلية الدولية المحايدة المستقلة لسوريا أو آليات مستقبلية أو محلية للمحاسبة. ويسمى هذا الحصول على **الموافقة الواعية**.[4]

3

عليك اتخاذ اجراءات لحماية الشاهد. إذا ما أخبرك شاهد بأنه خائف أو بحاجة إلى مساعدة لسبب ما عليك تسجيل ذلك في أي تصريح أو ملخص. يمكن للمحققين الدوليين والمدعين العامين اتخاذ الإجراءات اللازمة **لحماية** أمن الشهود وصحتهم الجسدية والنفسية وكرامتهم وسريتهم إما قبل المحاكمة أو بمساعدتهم خلال المحاكمة (إجراءات حماية أو إجراءات خاصة) وغير ذلك.

4

من المهم تطبيق إجراءات **للحماية من الكشف الخاطئ للمعلومات الشخصية** للشاهد. يجب أن يكون نظام التدوين المنظم المتبع من قبلك قادراً على ضمان سرية الشاهد. كحد أدنى عليك أن تتذكر إعطاء الشاهد اسماً حركياً بحيث لا تنكشف هويته الحقيقية.

5

من أجل ضمان الالتزام بمبدأ "عدم التسبب بأذى" عليك أن **تراقب علامات الإرهاق العاطفي أو الصدمات النفسية الجديدة التي قد تظهر على الشاهد** وتتوقف عن أو تؤجل المقابلة حسب الحاجة.[5]

6

عليك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة **لحماية الشهود الضعفاء**- مثل الأطفال وكبار السن أو ضحايا العنف الجنسي أو المبني على النوع الاجتماعي. عليك أن تتخذ الإجراءات اللازمة لحماية أمنهم ومراعاة صحتهم النفسية والجسدية وكرامتهم وخصوصيتهم.

[4] Public International Law & Policy Group 'Field Guide for Civil Society Documentation of Serious Human Rights Violations,' (2016), 9.
[5] Public International Law & Policy Group 'Field Guide for Civil Society Documentation of Serious Human Rights Violations,' (2016), 11.

كيف عليك إجراء المقابلة؟

في بداية المقابلة عليك شرح الكيفية التي ستتم فيها المقابلة والإجراء المتبع. عليك أن تؤكد خلال ذلك أن كل ما تتوقعه من الشاهد أثناء جميع مراحل المقابلة هو قول الحقيقة. عليك أيضا أن تؤكد أنك لست هنا للحصول على دليل بعينه أو أو تلقينهم ما سيقولونه.

لا تقم أبداً بإعطاء أي وعود عن أي أستحقاقات قد يحصل عليها الشاهد. عليك أيضاً أن تكون منطقياً بشأن توقعات الشاهد من المقابلة وإجراءاتها.[6] عليك ألا تعطي وعوداً بأن الإجراء سوف يؤدي إلى المساءلة أو تعويض الشهود أو الضحايا، ولكن عليك أن تشرح بشكل واقعي ما هو هدف التوثيق والخطوات المستقبلية.

ست قواعد للاستماع من أجل إجراء مقابلة مع شاهد

1

دع الشاهد يقودك عبر قصته: تجنب طرح الأسئلة "الموجهة". السؤال الموجه هو السؤال الذي يقترح إجابة – "هل تم ضربك من قبل حارس الأمن؟" أو" لقد رأيت هذه الشركة تقوم بإنشاءات، أليس كذلك؟".

2

التحديد: اطلب من الشاهد أن يشرح لك كافة التفاصيل المحددة للحدث بما في ذلك المحددات والتفاصيل الخاصة بهم ودورهم في هذا الحدث. اطلب من الشاهد أن يتوسع فيما يقول أو شجعه على أن يسرد لك ماذا حدث لاحقا- "لماذا فعلت هذا؟" , "ماذا حدث بعد ذلك؟" بالإضافة إلى ذلك يجب عليك أن تحاول الحصول على وصف كامل للصفات الفيزيائية لأي شخص يتم وصفه خلال المقابلة.[7]

3

القصة: احصل على قصتهم بطريقة مرتبة زمنياً .

4

الدقة: اكتشف الفجوات وأوجه التناقض ولكن لا تفترض أنه يجب عليك محوها- ففي بعض الأحيان تكون التناقضات والفجوات دليل مصداقية وليس العكس. إذا ما كانت هناك تناقضات حاول أن تعود بالشاهد إلى قصته خطوة بخطوة. حاول أن تستوضح منهم أو اجعلهم يشرحوا لماذا يعتقدون بأن سير الأحداث تم بهذه الطريقة. إذا شعرت أنه ما زال هنالك تناقضات، اكتب ملاحظة بذلك وتابع المقابلة.

5

الأخلاقيات: لا تتدرب مع الشاهد أو تراجع المقابلة معه قبل البدء بها أو تدربه على ما يجب عليه تذكره وكن مدركاً لتأثيرك في اللاوعي لدى الشاهد. هل تقدم منظمتك أو أي أحد آخر دعما للشاهد أو الضحية (مثل الرعاية الصحية المجانية أو التعليم أو أي نفقات غير النفقة الخاصة لحضور المقابلة؟)- قد يعني هذا بأنهم ربما يزودونك بأدلة لا يمكن الاعتماد عليها.

6

لا أحد غيركم: عليك أن تتحدث مع الشاهد على حدة. الشهود الآخرين يجب أن يتم إخراجهم من الغرفة.

[6] Ibid, 24.
[7] Ibid, 25.

كيف يتعين عليك كتابة ملخصات أقوال الشهود؟

عادة ما يكون دورك إنتاج ملخص عن المعلومات التي تم تزويدك بها خلال المقابلة بدلاً من إنتاج تصريح كامل لأقوال الشهود. الملخص يجب أن يسجل "الزوايا الأربعة الواسعة" من الشهادة المحتملة. أدناه القواعد السبعة الأساسية لكتابة ملخص لأقوال الشهود:

1

عليك أن تلخص معلومات الشاهد بشكل دقيق.

2

عليك أن تسجل الملاحظات والتصريحات التي يرغب أن يقولها الشاهد. عليك أن تدرك أن ملاحظاتك قد تطلب في وقت لاحق من قبل آليات المحاسبة الدولية أو المحلية.

3

التركيز على الحقائق والآراء: من هم الذين رأوهم؟ متى وأين رأوا ما رأوا وماذا حدث؟

4

استثن التصريحات التي ليس لها علاقة بشكل واضح

5

عليك دائماً أن تدوين التواريخ بشكل دقيق مع الإبقاء في الذهن بأن الشاهد قد يكون مشوشاً. على التصريح أن يبين ما إذا كانت الأمور التي تحدث عنها الشاهد هي: نتاج معرفة الشاهد الشخصية وملاحظاته، أم معلومات عامة واعتقادات (ليست معلومات مباشرة). إذا كان الأخير صحيحا فإن على التصريح أن يصف بوضوح مصدر المعلومات أو الاعتقادات.

6

عليك أن تصنف الشهود: هل هم شهود حساسون (مثال هل هم معرضون للخطر إذا ما عرفت صلتهم بالموضوع؟)

7

عليك تسجيل الشهادات المبنية على السماع ، إذ كثيراً ما يمكن استخدامها كدليل ضد المدعى عليه في المحاكم الدولية والمحلية. إن الشهادات المبنية على السماع هي تصريح من قبل شخص ما غير الشاهد أو الضحية التي تدلي بشهادتها أثناء جلسات المحاكمة. مثال على ذلك: تصريح أو تلخيص لأقوال الشهود قالوا فيه بأن "والدتي قالت لي بأنها رأته يدخل إلى الغرفة عبر الباحة الخلفية"

الفصل 2

تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بأنشطة الأعمال التجارية

ينظر هذا الفصل في كيفية اتخاذ خطوات أساسية لتحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بأنشطة الأعمال التجارية. إن أنشطة التوثيق والتحديد الخاصة بك ستكون بمثابة خطوات مهمة لمشاركة الأعمال من أجل منع وإدارة المخاطر وطلب الانتصاف بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. يحتوي هذا الفصل على الأقسام التالية:

2.1 تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية:

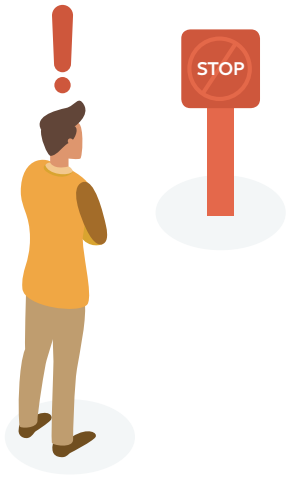

يقدم هذا القسم فهماً أساسياً لمعايير القانون الدولي التي تنطبق على الأعمال التجارية وتنظم أنشطتها، وكيف يمكن لهذه الأعمال أن تشارك أو تتورط في "انتهاكات حقوق إنسان"

2.2 تحديد وتوثيق مشاركة الدول في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية:

ينظر في الالتزامات التي تقع على عاتق سوريا فيما يتعلق بأنشطة الأعمال التجارية (من قبل الشركات المملوكة للحكومة أو الشركات الخاصة)، بالإضافة إلى الدول الأجنبية المنخرطة في الأعمال التجارية في سوريا.

2.3 تحديد وتوثيق مشاركة الشركات متعددة الجنسيات والأعمال التجارية غير التقليدية، بما في ذلك الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية:

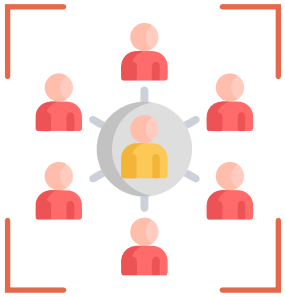

يحدد نوع الأنشطة التجارية التي قد تشارك فيها المنظمات متعددة الجنسيات أو المنظمات غير الحكومية، والتزاماتهم وفقاً للقانون الدولي.

2.1 تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية

يتطلب تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية أن يكون لديك فهما أساسيا لمعايير القانون الدولي المنطبق والتي تنظم أنشطة الأعمال التجارية وكيف يمكن للشركات أن تتورط في الانتهاكات.

1 المخاطر على الأعمال التجارية العاملة في سوريا

شهد النزاع السوري ارتكاب عدد كبير من الجرائم الدولية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية والتعذيب والتهجير القسري والاستهداف العشوائي للمدنيين وانتهاك حقوق الملكية.[8] وبنفس الطريقة التي يمكن فيها للدول والمجموعات المسلحة والأفراد أن ترتكب أو تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان، فإن الأعمال التجارية العاملة في سوريا قد تصبح مشاركة أو متورطة في هذه الانتهاكات.

أمثلة على المخاطر التي قد تتعرض لها الأعمال التجارية في سوريا

توريد معدات لطرف في النزاع

زعم ادعاء أمام المحاكم الفرنسية بأن شركة "كوسموس" وهي شركة برمجيات فرنسية قد زودت الحكومة السورية بأجهزة مراقبة سمحت لها بمراقبة واستهداف واعتقال وتعذيب المنشقين وكانت تستخدم لقمع المعارضة. وزعم الادعاء بأن "كوسموس" كانت شريكة في انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب من قبل الحكومة السورية بسبب تزويدها لها بمعدات المراقبة.[9]

تزويد طرف في النزاع بالدعم المادي

في يوم 28 حزيران / يونيو 2018 اتهمت -لافارج هولكيم- وهي شركة فرنسية سويسرية من قبل محكمة فرنسية بالتواطئ في جرائم ضد الإنسانية حيث زعم الادعاء بأن الشركة دفعت الملايين لطرف في النزاع مشارك في جرائم حرب (الدفع من أجل الأمن) لإبقاء مصنع الاسمنت الخاص بها في منطقة الجلابية مفتوحا خلال النزاع السوري.[10]

تصدير مواد كيميائية إلى سوريا

في 7 شباط/فبراير 2019 تمت إدانة ثلاث شركات بلجيكية (واثنين من مدرائها التنفيذيين) بقضية لها علاقة بشحن المكون الكيميائي ايسوبروبانول لسوريا ما بين عامي 2014 و2016 من دون تقديم إذن التصدير الخاص بهذه العملية. يمكن استخدام الإيسوبروبانول، بالإضافة إلى استخدامات شرعية أخرى، في تصنيع مواد كيميائية مثل غاز الأعصاب "السارين". وقد وجدت وكالة حظر الأسلحة الكيماوية أن المكون الكيماوي استخدم في انتاج غاز السارين الذي استخدم خلال الهجمات على خان شيخون في 2017. وقد فرضت على الشركات غرامة مالية مشروطة تصل إلى 500,000 يورو وأحكاما مشروطة بالسجن للمديرين

[8] See e.g., Syrian Legal Development Programme 'International Law and Reconstruction in Syria: A Cautionary Note for Businesses,' (2018), 2.

[9] Business and Human Rights Resource Centre, Qosmos investigation (re Syria), https://www.business-humanrights.org/en/qosmos-investigation-re-syria.

[10] Business and Human Rights Resource Centre, Lafarge lawsuit (re complicity in crimes against humanity in Syria), https://www.business-humanrights.org/en/lafarge-lawsuit-re-complicity-in-crimes-against-humanity-in-syria.

[11] Syrian Archive, 'Antwerp court convicts three Flemish firms for shipping 168 tonnes of isopropanol to Syria,' (Feb 2019), 7.

2
كيفية تحديد وتوثيق مشاركة الأعمال التجارية في انتهاكات حقوق الإنسان

عند توثيق أنشطة الأعمال التجارية التي يعتقد أنها تؤدي إلى أو تساهم في انتهاكات حقوق الإنسان عليك أن تسأل نفسك الأسئلة التالية:

هل حدثت انتهاكات حقوق الإنسان كنتيجة لأنشطة الأعمال التجارية؟

ينبغي عليك أولاً أن تحدد وتوثق ما هي الانتهاكات التي ربما حدثت.
إن واجب الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان يقع أولاً وأخيراً على الدول (انظر الفصل 2.2). ولكن الأعمال التجارية بموجب القانون الدولي تلعب دوراً مماثلاً في هذا كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، حيث عليها أيضاً مسؤولية احترام حقوق الإنسان.[12] وتعتبر مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية أكثر مجموعة من المعايير الدولية ذات حجية تحدد التزامات الدول ووالأعمال التجارية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية.

المبدأ رقم 11 من مبادئ الأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: "ينبغي أن تحترم المؤسسات التجارية حقوق الإنسان. وهذا يعني أن تتجنب انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالآخرين وأن تعالج ما تقع فيه من آثار ضارة بهذه الحقوق".

أي نشاط تجاري يسبب آثاراً ضارة على حقوق الإنسان يجب أن يتم توثيقه. قد يكون للأعمال التجارية آثاراً على أي حق من حقوق الإنسان، ولذلك فإن مسؤولية الأعمال التجارية تجاه حقوق الإنسان تنطبق على كافة الحقوق.

توفر المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان كتيباً عن الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان التي تحتوي على الحقوق التي ينبغي احترامها كحد أدنى من قبل الأعمال التجارية والتي تشتمل على: [13]

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛**
- **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الثقافية.**

من المهم الإشارة إلى أنه يجب على الأعمال التجارية أن تحترم القوانين المعترف بها دولياً لحقوق الإنسان حتى في الأماكن التي لا يوجد بها أنظمة وقوانين محلية لحماية مثل هذه الحقوق. وحيثما وجد التناقض بين القانون الدولي والمحلي، على الأعمال التجارية أن تحترم المبادئ الدولية لقانون حقوق الإنسان بأكبر قدر ممكن في هذه الظروف. [14]

مثال على انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية

حق الملكية:[15] إن حق الأفراد في عدم حرمانهم من ممتلكاتهم بشكل تعسفي يترتب عليه عدم استيلاء الأعمال التجارية على ممتلكات يملكها أفراد دون موافقتهم أو علمهم. على سبيل المثال، فإن العمل التجاري قد ينتهك حق الامتلاك إذا ما اشترى أو باع أو تاجر بالممتلكات التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير قانوني في إطار نزاع مسلح، بما في ذلك الموارد الطبيعية أو ممتلكات عقارية تمت مصادرتها بعد التهجير القسري للمدنيين.

[12] There are a number of other international standards regulating business activity (e.g. the OECD Guidelines for Multinational Enterprises, the ISO 26000 Guidance on Social Responsibility, the UN Global Compact's Ten Principles).
[13] UNGPs, Principle 12.
[14] UNGPs 23, Commentary.
[15] Universal Declaration on Human Rights, Article 17; ICCPR, Article 17.

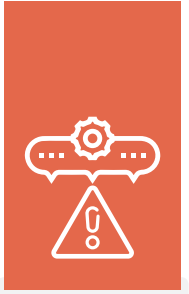

كيف يكون العمل التجاري مشارك/متورط في انتهاكات حقوق إنسان ؟[16]

عند توثيق مشاركة الأعمال التجارية في انتهاكات حقوق الإنسان، فإنه ينبغي أن يكون لديك إلماماً واسعاً بالطرق الثلاث التالية والتي من خلالها يمكن للأعمال التجارية أن تكون مشاركة أو متورطة في انتهاكات حقوق الإنسان:

1

يمكن للعمل التجاري أن **يتسبب** بانتهاك حقوق الإنسان بشكل مباشر عبر أنشطته الذاتية.

2

يمكن للعمل التجاري أن **يشارك** في انتهاكات حقوق الإنسان إما عبر أنشطته الذاتية أو من خلال أنشطة جهة أخرى (مثل الحكومة أو مجموعة مسلحة أو أي عمل تجاري آخر أو منظمة).

3

يمكن للعمل التجاري أن يكون مشاركاً في انتهاكات حقوق الإنسان عندما تكون الانتهاكات المرتكبة من قبل شركاء العمل أو من قبل جهات أخرى حكومية أو غير حكومية مرتبطة **بشكل مباشر** مع أنشطة العمل التجاري أو منتوجاته أو خدماته.

يلخص الجدول أدناه الطرق الثلاث المختلفة التي يمكن من خلالها للعمل التجاري أن يكون مشاركاً في انتهاكات حقوق الإنسان.[17]

الأسباب	المشاركة	العلاقة
العمل التجاري ▼ أفراد متأثرين/ مجتمعات	العمل التجاري ◄ جهات أخرى ▼ ▼ مجتمعات/ أفراد متأثرين	العمل التجاري ⋮ جهات أخرى ▼ أفراد متأثرين/ مجتمعات
مثال: عمل تجاري يزود طرفاً في النزاع بمقاتلين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان.	**مثال:** عمل تجاري يبني بيوتاً في منطقة مخصصة لإعادة الإعمار، و تمنع الأفراد الذين سبق وفروا من بيوتهم من العودة إليها.	**مثال:** عمل تجاري يمنح قروضا مالية لعمل تجاري آخر من أجل أنشطة تجارية تتسبب في التهجير القسري أو الطرد للمجتمعات.[18]

16 See UNGPs 17.

17 The table below is largely drawn from: Shift, Oxfam and Global Compact Network Netherlands, "Doing Business with Respect for Human Rights: A Guidance Tool for Companies", 2016, 64.

18 SOMO, CEDHA, Cividep India, 'How to use the UN Guiding Principles on Business and Human Rights in company research and advocacy: a guide for civil society organisations', 2012, 44..

هل ترتقي هذه الانتهاكات لجرائم دولية؟

يمكن أن ترتقي الانتهاكات التي ترتكب في سوريا إلى جرائم دولية، فالقانون الجنائي الدولي يعاقب على الأفعال المرتكبة من قبل الأفراد والمصنفة كجرائم بموجب القانون الدولي ، أي الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجريمة العدوان.

حتى تاريخ هذه اللحظة فإن القانون الجنائي الدولي لا يرتب المسؤولية الجنائية للأعمال التجارية ذاتها. ومع هذا فإن الأشخاص ضمن الأعمال التجارية (مثل المدير التنفيذي لشركة) أو الأشخاص الذين ترتبط أعمالهم ومسؤولياتهم بالعمل التجاري (مثل شخص مسؤول عن البنى التحتية يعمل في الحكومة) قد يتم تحميلهم المسؤولية عن جرائم دولية ذات صلة بنشاط العمل التجاري (انظر الفصل الخامس).

إن الجرائم الدولية تختلف عن الجرائم العادية في مجموعة من النقاط مما تؤثر على الطرق التي يجب اتباعها لتوثيقها. فمن أجل ضمان جمع معلومات ذات صلة وصالحة لإثبات الجرائم فإنه ينبغي أن يكون لدى الموثقين فهماً أساسياً على الأقل للنقاط التالية والتي تعتبر نقاطاً أساسيةً لبناء أي دعوة جنائية دولية:

1. قاعدة الجريمة وتعني العناصر السياقية والأفعال الفردية التي يجب تحققها من أجل إثبات حدوث جريمة دولية، و
2. الروابط التي يجب إظهارها بين تصرفات الفرد في إطار العمل التجاري والجرائم (لمزيد من المعلومات انظر الفصل الخامس)

عند تحديد وتوثيق جرائم دولية تم ارتكابها أو المشاركة فيها من قبل العمل التجاري، ينبغي أن تسأل نفسك الأسئلة التالية:

ما هي الجريمة الدولية التي حدثت؟

أولاً، ينبغي على الموثقين تحديد وجمع الأدلة ذات الصلة ب"قاعدة الجريمة" . قاعدة الجريمة تعني بشكل أساسي أنماط الجرائم والتي تتشكل من الأعمال الفردية التي تتألف منها الجريمة الدولية (مثل جريمة ضد الإنسانية متمثلة في القتل أو جريمة الحرب المتمثلة في النهب) والعناصر السياقية التي يجب تحققها في كل من الأنواع الثلاثة للجريمة الدولية (الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب).

وعلى الرغم من أن سوريا ليست من الدول الأطراف لنظام روما الأساسي- النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية- فإن نظام روما الأساسي يوفر وصفاً حديثاً ومقبولاً بشكل كبير للجرائم الدولية. وهي:[19]

الإبادة الجماعية، والتي تمنع ارتكاب الأفعال التالية بنية التدمير الجزئي أو الكلي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية (البند 6، نظام روما الأساسي:

- قتل أفراد الجماعة.
- إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة.
- إخضاع الجماعة عمداً لشروط معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كلياً أو جزئياً.
- فرض تدابير تستهدف منع الإنجاب داخل الجماعة.
- نقل الأطفال عنوةً إلى مجموعة أخرى.

الجرائم ضد الإنسانية، والتي تمنع مجموعة من الأفعال بما في ذلك (البند السابع، نظام روما الأساسي) :

- القتل العمد
- الإبادة
- الاستعباد
- التعذيب
- الاغتصاب
- الاضطهاد
- الاخفاء القسري
- إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان
- غيرها من الأفعال غير الإنسانية الأخرى ذات الطابع المماثل عندما يتم ارتكابها كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي يستهدف أي مجموعة مدنية عملا بسياسة دولة أو منظمة تقضي بارتكاب هذا الهجوم.

جرائم الحرب، والتي تنطوي على خروقات جسيمة لقانون الحرب. وتشتمل الأمثلة عن الأعمال الفردية التي من المحتمل أن تؤدي إلى جرائم حرب على الآتي (البند 8، نظام روما الأساسي):

- استهداف المدنيين والأهداف المدنية
- النهب
- التهجير القسري للمدنيين
- القتل العمد
- التعذيب
- أخذ الرهائن
- الاعتقال التعسفي والاخفاء القسري
- إلحاق تدمير واسع بالممتلكات والاستيلاء عليها
- استهداف العاملين الإنسانيين والأهداف الإنسانية مثل المستشفيات
- الاغتصاب وغيره من الاعتداءات الجنسية

[19] It should be noted that the crime of aggression has not been included in this list because it requires the use of armed force by a State, and is consequently of little relevance to business-related violations of international criminal law. .

أمثلة على مشاركة الأعمال التجارية في الجرائم الدولية في سوريا

1
القتل[20]

ويتضمن قيام الجاني بقتل شخص أو أكثر.[21]

قد يكون العمل التجاري متورطاً أو مشاركاً في جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية متمثلة في القتل إذا قام بتزويد مجموعة مسلحة بأسلحة استخدمتها هذه المجموعة لقتل المدنيين.

2
التعذيب[22]

ويتضمن إلحاق المعاناة الجسدية أو النفسية الجسيمة بشخص لأهداف معينة، كالحصول على المعلومات أو الاعتراف أو كوسيلة للعقاب أو التخويف أو الإكراه أو لأي سبب من الأسباب بناءاً على التمييز.[23]

قد يكون العمل التجاري متورطاً في جريمة ضد الإنسانية أو جريمة حرب متمثلة بالتعذيب إذا ما قام بتوريد أجهزة مراقبة لطرف يستخدم هذه الأجهزة لتحديد المدنيين ومن ثم اعتقالهم أو تعذيبهم.[24]

3
الترحيل أو النقل القسري

ويتضمن هذا الترحيل (إلى دولة أخرى) أو النقل (في داخل الدولة الواحدة) لشخص أو أكثر مالم يكن ذلك لغاية حماية أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية ضرورية.[25]

قد يكون العمل التجاري متورطاً في جريمة الحرب أو الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في تهجير المدنيين في سوريا عن طريق توفير العمال أو الآلات أو البضائع أو الخدمات التي تستخدم لتدمير المنازل أو البنايات العامة أو البنى التحتية بالتوافق مع خطة لإعادة إعمار مناطق تم اخلاؤها من خلال التهجير.[26]

4
الهجمات ضد الممتلكات الثقافية[27]

ويتضمن هذا أن يوجه الجاني هجماته ضد أبنية مخصصة للدين أو التعليم أو الفن أو العلوم أو لأغراض الأعمال الخيرية والآثار التاريخية.

قد يكون العمل التجاري متورطاً في جريمة حرب متمثلة في الهجمات ضد الممتلكات الثقافية عن طريق تزويد مجموعة مسلحة بآليات حربية ضرورية مثل الدبابات أو الصواريخ أو القنابل والتي تستخدم للهجوم على الممتلكات الثقافية.

[20] Rome Statute, Articles 7(1)(a). [21] ICC Elements of Crimes, Article 7(1)(a).
[22] Rome Statute, Articles 7(1)(f), 8(2)(a)(ii) and 8(2)(c)(i). See also Fourth Geneva Convention, Article 147 (prohibition of torture and other inhumane and degrading treatment); Common Article 3 to the Geneva Conventions (cruel treatment and torture); ICRC Customary IHL Study, Rule 90.
[23] ICC Elements of Crimes, Articles 7(1)(f) and 8(2)(a)(ii). [24] See e.g., Business & Human Rights Resource Centre, Qosmos investigation (re Syria).
[25] Rome Statute, Article 7(1)(d), 8(2)(b)(viii) and 8(2)(e)(viii). See also, Fourth Geneva Convention, Articles 49 and 147; Additional Protocol II, Article 17; ICRC Customary IHL Study, Rule 129.
[26] Syrian Legal Development Programme 'International Law and Reconstruction in Syria: A Cautionary Note for Businesses,' (2018), 25.
[27] Hague Convention for the Protection of Cultural Property, ICRC Customary IHL Study, Rule 38; Rome Statute, Articles 8(2)(b)(ix) and 8(2)(e)(iv).

5
النهب[28]

ويتضمن الاستيلاء على الممتلكات مثل المنازل والأغراض المنزلية والأموال لغرض الاستخدام الشخصي أو الخاص من غير موافقة المالك.[29] وتعني كلمتي الاستخدام الشخصي أو الخاص بأن الأشياء التي يتم الاستيلاء عليها لضرورات عسكرية غير مشمولة هنا.[30]

يمكن للعمل التجاري أن يكون متورطاً في جريمة الحرب المتمثلة في النهب عن طريق شراء أو التعامل أو الاتجار ببضائع تم الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع من قبل أطراف في النزاع السوري مع العلم بذلك. بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات التي تشتري الممتلكات بناءً على قوانين إعادة الإعمار والتي قد ينتج عنها منع المدنيين من أملاكهم دون موافقتهم قد تكون أيضاً متورطة في جريمة النهب.

6
استخدام الأسلحة الكيماوية[31]

ويتضمن استخدام غاز أومادة مشابهة أو جهاز يتسبب بالموت أو الدمار الكبير للصحة من خلال صفاته الخانقة أو السامة.[32]

قد يخاطر عمل تجاري بأن يكون متورطاً في جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية متمثلة في استخدام الأسلحة الكيماوية عن طريق الدخول في تعاقدات مع المهاجمين بالأسلحة الكيماوية في الوقت الذي يستمرون فيه باستخدام هذه الأسلحة.[33]

2
ما هو السياق الذي ارتكبت فيه هذه الجرائم؟

من أجل إثبات وقوع جريمة دولية ينبغي على الموثقين بالإضافة إلى توثيق الفعل الفردي (انظر أعلاه) التوصل إلى أن تلك الجرائم تم ارتكابها من قبل العمل التجاري/ الفرد داخل العمل التجاري ضمن السياقات التالية:

1
الإبادة الجماعية

يتطلب أن يكون الفعل قد وقع ضد الجماعة القومية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية المستهدفة، بنية تدمير هذه الجماعة كلياً أو جزئياً، أو يكون أن يكون الفعل بحد ذاته سبباً في تدمير المجموعة أو جزء منها.

2
جرائم ضد الإنسانية

يتطلب أن يكون الإجراء قد وقع كجزء من هجوم واسع النطاق أو منهجي ضد سكان مدنيين، كما هو الحال عندما يكون الفعل المحدد ضد المدنيين هو جزء من هجوم عنيف أوسع على السكان المدنيين. لا يشترط أن يحدث هذا الإجراء في إطار نزاع مسلح أو أن يكون مرتبطا به.

3
جرائم الحرب

وتتطلب أن يكون الإجراء قد حصل في إطار نزاع مسلح دولي أو غير دولي وأن يكون مرتبطاً به.

[28] Fourth Geneva Convention, Article 33; Additional Protocol II; Article 4(2)(g); ICRC Customary IHL Study, Rule 52; Rome Statute, Articles 8(2)(b)(xvi) and 8(2)(e)(v).
[29] See e.g., ICC Elements of Crimes, Article 8(2)(b)(xvi). [30] ICC Elements of Crimes, Article 8(2)(b)(xvi), footnote 47.
[31] Chemical Weapons Conventions, Article 1; ICRC Customary IHL Study, Rule 74; Rome Statute, Article 8(2)(b)(xviii) [32] See e.g., ICC Elements of Crimes, Article 8(2)(b)(xviii).
[33] Syrian Legal Development Programme 'International Law and Reconstruction in Syria: A Cautionary Note for Businesses,' (2018), 28.

3

من الذي ارتكب الجرائم؟

على الرغم من أن ذلك قد يكون صعباً، إلا أنه ينبغي عليك أن تهدف إلى تحديد وتوثيق الروابط بين الأفراد (المشاركين في أنشطة العمل التجاري)، العمل التجاري والجرائم التي ارتكبت.

وتشتمل هذه العملية على سبيل المثال لا الحصر:

ارتكاب الجريمة: على سبيل المثال، قد يكون مدير شركة ما مسؤولاً عن ارتكاب جريمة إذا ما شارك هو أو أحد من موظفيه بشكل مباشر في ارتكاب التعذيب. فكر في الآتي:

1. كيف ارتكبت الجريمة؟
2. من الذي ارتكب الجريمة فعلياً؟
3. من هم ضحايا هذه الجريمة؟

ارتكاب الجريمة مع آخرين يتشاركون في الخطة ذاتها: على سبيل المثال، إذا اشترك مدير شركة في عملية مشتركة مع قائد مجموعة مسلحة محلية من أجل الهجوم على قرية مدنية وتدميرها قد يكون هذا المدير مسؤولاً عن مشاركته في الجرائم حتى وإن لم يكن حاضراً في موقع الجريمة ذاته. فكر في الآتي:

1. ما إذا كانت الجريمة هي نتاج عمل مرتكب من قبل شخص أو أكثر؟
2. ما إذا كان المشاركون، بما في ذلك موظفو الشركة، قد عملوا على خطة مشتركة تضمنت ارتكاب الجريمة؟
3. هل استخدم هؤلاء الأشخاص تنظيماً ما (مثال: العمل التجاري، الجيش... الخ) لارتكاب الجريمة؟
4. هل قدم موظفو الشركة مساهمة أساسية للخطة التي أدت إلى ارتكاب الجريمة؟

المساعدة أو التشجيع أو تقديم الدعم المعنوي على ارتكاب الجريمة: مثال: قد يكون مدير شركة مسؤولاً عن المساعدة والتشجيع على جريمة في حال استخدم لوجستيات أو خدمات الشركة لتسهيل ارتكاب الجريمة الدولية. فكر بالآتي:

1. هل كان للتشجيع والدعم المعنوي والمساعدة أثر على ارتكاب الجريمة؟
2. هل كان في نية الجاني دعم الجريمة؟
3. ما إذا كان أي شخص في العمل التجاري يقدم المعونة أو يشجع أو يقدم الدعم المعنوي لمن يرتكبون الجريمة بشكل مباشر؟

مثال:

قدم تاجر أخشاب هولندي الأسلحة والمساعدة اللوجستية عبر شركاته لقائد ليبيريا الأسبق تشارلز تايلر ونظامه. وقد وجدت محكمة هولندية بأن التاجر مذنب لقيامه بالمساعدة والتشجيع على جرائم الحرب المرتكبة من قبل قوات تايلر من عام 2000 حتى 2003 على قاعدة هذه المشاركة وبسبب معرفته المفترضة لطبيعة النزاع واحتمالية ارتكاب جريمة حرب و/أو جرائم ضد الإنسانية.

إصدار الأوامر: على سبيل المثال، إذا ما استخدم مدير شركة سلطته لإصدار أوامر لموظفيه لارتكاب الجريمة. فكر في الآتي:

1. هل قام موظفو الشركة بإعطاء تعليمات لشخص آخر لارتكاب الجريمة؟
2. ما إذا كان أي شخص ما في العمل التجاري يتمتع بموقع السلطة على الذين شاركوا في ارتكاب هذه الجريمة؟

مسؤولية الرؤساء: على سبيل المثال: مدير شركة أمنية يعلم أن موظفيه يسيئون معاملة أشخاص تم اعتقالهم على أرض الشركة ولكنه فشل في منع وقوع هذه الأعمال من قبل الموظفين عن طريق ردعهم أو طردهم من مناصبهم. فكر في الآتي:

1. ما إذا فشل المدير في اتخاذ اجراءات منطقية وضرورية للسيطرة على موظفيه أو تحميلهم المسؤولية عن جرائمهم؟
2. ما إذا كان لدى المدير القدرة على السيطرة على الشخص الذي ارتكب الجريمة؟

ما هي المعلومات المتوفرة لإثبات انتهاكات حقوق الإنسان؟

عند تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ينبغي عليك أن تفكر بماهي المعلومات التي يمكن استخدامها لإثبات أن الانتهاك قد حدث وأن العمل التجاري كان مشاركا في هذا الانتهاك. وهذا يتطلب تحديد:

1. متى وأين وقع الانتهاك
2. ماذا حدث
3. من هم الضحايا
4. من هم الذين شاركوا في ارتكاب الانتهاك
5. كيف ساهم العمل التجاري أو تسبب في ارتكاب الانتهاك
6. ما هو سبب الانتهاك؟

قد تشتمل أنشطتك التوثيقية ما يلي: إجراء مقابلات مع الضحايا والشهود و جمع الأدلة المادية ومراقبة موقع الجريمة وجمع البيانات التوثيقية والتقاط الصور والفيديوهات (انظر الفصل 1)

مثال دراسة حالة

1

عمل تجاري يُزعم بأنه قد قام بتزويد مجموعة مسلحة بالأسلحة مع علمه بتاريخ المجموعة ومشاركتها في جرائم دولية. وخلال مظاهرة سلمية من قبل المدنيين استخدم طرف في النزاع هذه الأسلحة وأطلق النار في الجموع مما أدى إلى مقتل 20 شخصا.

أسئلة للمحققين:

1. أين ومتى حدثت الواقعة؟
2. ما الذي تسبب في مقتل الضحايا؟
3. كم عدد الضحايا الذين قتلوا؟
4. ما هي الأسلحة التي استخدمت لقتل الضحايا؟
5. كيف ساهم توزيع الأسلحة في مقتل الضحايا؟
6. متى وأين قام العمل التجاري بتصنيع وتزويد الأسلحة؟
7. هل هناك معلومات تظهر بأن المجموعة المسلحة كانت معروفة بالمشاركة في جرائم بشكل عام؟
8. ما هي الظروف التي في خلالها قام العمل التجاري بتزويد هذه الأسلحة- هل كان موظفو العمل التجاري على علم بمشاركة الطرف في النزاع في ارتكاب الجريمة؟

أمثلة على الأدلة:

1. إفادات شهود تصف مقتل أشخاص خلال مظاهرة سلمية بسبب إطلاق النار من قبل طرف في النزاع على الجموع.
2. أدلة فيديو توثق المظاهرات وإطلاق النار على الجموع.
3. أدلة وثائقية تظهر بيع وتوزيع الأسلحة من قبل العمل التجاري إلى المجموعة المسلحة.
4. أدلة تصويرية لمصنع مملوك من قبل العمل التجاري والذي يدعى أن الأسلحة كانت مخزنة فيه.
5. أغلفة طلقات الرصاص أو غيرها من المعلومات التي يمكن من خلالها تحديد أصل ونوع السلاح المستخدم.

مثال دراسة حالة

2

دخل عمل تجاري في تعاقد لإعادة الإعمار وذلك لإعادة بناء منطقة كانت قد دمرت أثناء النزاع المسلح في سوريا. على أي حال فإن الجماعة الذي كانت تسكن المنطقة قبل النزاع أجبرت على الرحيل بسبب الجرائم التي ارتكبت خلال النزاع وتدمير المنازل. بالإضافة إلى أن التشريع المطبق لإعادة الإعمار (بشكل مباشر أو غير مباشر) يزيل حق المدنيين بالعودة إلى ممتلكاتهم.

أسئلة للمحققين:

1. من هم الأطراف الذين جرى بينهم التعاقد بشأن إعادة الإعمار؟
2. من كان يسكن في هذه البيوت أو المنطقة قبل الحرب؟
3. من هم الذين سيحق لهم السكن في تلك البيوت بعد إعادة بنائها؟
4. من هم الأشخاص أو المجموعات التي تستفيد من مشروع إعادة الإعمار؟
5. كيف يؤثر التشريع المطبق وعقد إعادة الإعمار على إمكانية عودة أصحاب الملك إلى ملكياتهم؟
6. هل تجعل شروط التشريع المطبق لإعادة الإعمار (الزاعم بأنه يحترم حقوق المالكين) عملية عودة المالكين صعبة أو مستحيلة؟
7. ما هو دور العمل التجاري في خلق الظروف المذكورة أعلاه؟

أمثلة عن الأدلة:

1. شهادة الضحايا الذين أجبروا على ترك المنطقة وهم غير قادرين الآن على العودة إلى منازلهم
2. فيديوهات عن تدمير منازل الضحايا واستبدالها بأخرى.
3. صور فوتوغرافية عن مشاركة العمل التجاري في إعادة إعمار المنازل.
4. توثيق يظهر الملكية أو الإقامة السابقة مثل صحكوك الملكية أو الأدلة التي تثبت تاريخ السكن من قبل الجيران.
5. تشريعات تسبب العرقلة لعودة مالكي المنازل إلى منازلهم أو تزيل حقهم في العودة إلى أملاكهم

2.2 تحديد وتوثيق مشاركة الدول في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال

ينبغي عليك ،بالإضافة إلى مراقبة تورط العمل التجاري في انتهاكات القانون الدولي، توثيق وتحديد مشاركة الحكومة السورية (وغيرها من الدول) في هذه الانتهاكات.

عند تحديد وتوثيق أنشطة الدول تظهر لديك ثلاث أسئلة وهي:

1 هل التشريعات الموضوعة من قبل الحكومة السورية تتسبب في انتهاكات حقوق إنسان ذات صلة بالأعمال التجارية؟

2 ما هي الخطوات التي تتخذها الحكومة السورية للحماية ضد الانتهاكات من قبل الأعمال التجارية؟

3 هل تشارك دول أجنبية في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا؟

هل تعمل الحكومة السورية على الحماية ضد انتهاك حقوق الإنسان من قبل الأعمال التجارية؟

إن على الدول، بما في ذلك سوريا، واجبا في الحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان داخل حدود أراضيها، ويتضمن هذا الواجب أيضاً، مسؤولية الحماية ضد الانتهاكات التي ترتكب من قبل أطراف ثالثة بما في ذلك الأعمال التجارية (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، مبدأ رقم 1)[34] لدى الدول التزامات إضافية فيما يتعلق بالأعمال التجارية التي تملكها الحكومة أو الأعمال التجارية التي تربطها بهم علاقة، مثلا من خلال التعاقد.

عند تحديد وتوثيق انتهاكات مرتبكة من قبل عمل تجاري في سوريا، عليك أن تنظر أيضاً في مسؤولية سوريا فيما يتعلق بهذا العمل التجاري وتوثيق أي فشل من قبل سوريا للتصرف إزاء هذا الانتهاك.

وبشكل أكثر دقة، عندما تحدد انتهاكا لحقوق الإنسان مرتبطاً بالعمل التجاري (انظر الفصل 2.1) عليك أن تفكر في ما إذا كانت الحكومة السورية قد اتخذت أيا من الخطوات التالية. ينبغي توثيق طبيعة هذه الخطوات وتوثيق الفشل في اتخاذ هذه الخطوات أيضاً:

ا هل قامت الحكومة السورية باتخاذ أي إجراء قبل وقوع الانتهاك لمنعه؟

ب في حال وقوع انتهاك لحقوق الإنسان من قبل عمل تجاري، هل اتخذت الحكومة السورية خطوات للتحقيق في هذا الانتهاك والمعاقبة والمعالجة؟

هل اتخذت الحكومة السورية خطوات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية والمعاقبة والمعالجة ؟

على الرغم من أن الحكومة السورية لديها درجة من السرية فيما يتعلق بالخطوات التي تقرر اتخاذها من أجل منع وقوع انتهاكات حقوق إنسان من قبل العمل التجاري وإجراء تحقيق بشأنها والمعاقبة عليها ومعالجتها، فإنه ينبغي عليها أن تنظر في كافة الإجراءات الوقائية والعلاجية المسموح بها، مثل السياسات والتشريعات والأنظمة وآليات التقاضي.[35] إن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة (3 و 7) تتطلب بشكل خاص من الدول أن تتخذ الآتي للالتزام بواجبها في الحماية، خاصة في ضوء تزايد خطر ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في وقت النزاع المسلح:

1. توفير الإرشادات الفعالة للشركات التجارية عن كيفية احترام حقوق الإنسان خلال قيامها بأعمالها.
2. ضمان ألا تعرقل القوانين والسياسات التي تحكم إنشاء الشركات التجارية وعملها المستمر حقوق الإنسان بل تساعد على احترامها، مثل قانون الشركات.
3. إنفاذ القوانين التي يكون الهدف منها أو الأثر المترتب عليها مطالبة الشركات التجارية باحترام حقوق الإنسان، ومراجعة هذه القوانين بشكل دوري من حيث كفايتها وملاءمتها والتعامل مع أي فجوات فيها.
4. المشاركة مع الشركات في أبكر وقت ممكن لمساعدتهم على منع وتخفيف المخاطر ذات الصلة بحقوق الإنسان.
5. توفير وسائل انتصاف قضائية وغير قضائية فعالة للسماح لضحايا الانتهاكات على التماس الانتصاف في المحاكم الجنائية أو المدنية مثلا (انظر الفصل الخامس)
6. تشجيع الشركات وإلزامها، عند الضرورة، بالإبلاغ عن الطريقة التي تعالج بموجبها تأثير أعمالها على حقوق الإنسان.
7. ضمان أن تكون السياسات الحالية والتشريعات والأنظمة وإجراءات إنفاذ القانون فعالة في التعامل مع خطر مشاركة العمل التجاري في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.
8. توفير المساعدة الملائمة للأعمال التجارية لتقييم المخاطر المتزايدة لحدوث الانتهاكات والتعامل معها، خاصة العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي والعنف الجنسي.)
9. منع الخدمات والدعم المقدم من قبل الدولة عن الشركات المشاركة في انتهاك جسيم لحقوق الإنسان.

35 UNGP 1, Commentary, 3.

أمثلة على الإجراءات الحكومية لمنع وقوع انتهاكات والتحقيق بشأنها والمعاقبة عليها ومعالجتها

منع وقوع:

لقد سنت المملكة المتحدة مؤخرا قانون العبودية الحديثة لعام 2015 والذي يتطلب من أي منظمة تجارية تعمل على توريد الخدمات أو البضائع أو تمارس نشاطا تجارياً جزئياً أم كلياً أو التي يتجاوز مردودها المالي السنوي 36 مليون جنيه استرليني أن تصدر "بياناً عن العبودية والاتجار بالبشر" عن كل سنة مالية. ويجب أن يفصل هذا البيان ماذا تفعله الشركات من أجل ضمان "عدم حدوث العبودية أو الاتجار بالبشر في أي سلسلة من سلاسل التوريد لديها أو في أي جزء من عملها".[36]

إن الشرط الذي فرضته المملكة المتحدة على الشركات الكبرى العاملة في المملكة المتحدة بوجوب إصدار بيان سنوي يبين الخطوات التي تم اتخاذها لتحديد والتعامل مع العبودية الحديثة ومنع حدوثها في أي جزء من عملها أو أي سلسلة من سلاسل التوريد لديها بموجب قانون العبودية الحديثة لعام ٢٠١٥، يعطي مثالاً عن كيفية قيام الدول، بشكل استباقي، بمنع ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان من قبل الأعمال التجارية التي تعمل ضمن دائرة الولاية القضائية لهذه الدول. وبموجب بند آخر لقانون العبودية الحديثة لعام 2015 فإن جهات عامة محددة لديها واجب قانوني لإبلاغ المحكمة عن الضحايا البالغين للعبودية الحديثة. ويمكن هذا البند من اتخاذ اجراءات وقائية وبالتالي التقليل من احتمالية وقوع خطر العمالة القسرية والعبودية في المملكة المتحدة.[37]

حقق عاقب وعالج:

في سبتمبر من عام 2015، تم الحكم على شركة القطارات الفرنسية (إس. أن. سي. أف) بدفع مبلغ 150 مليون يورو كتعويض عن الأضرار بعد أن وُجدت مذنبة بالتمييز ضد مئات من العمال المغاربة. فقد مُنع العمال من المسمى الوظيفي "عامل سكة قطار" الذي كان يمنح لزملائهم الفرنسيين والأوروبيين، وهو مسمى وظيفي كان سيجعلهم مؤهلين لميزات خاصة متعلقة بحقوق التقاعد وساعات العمل والأمن الوظيفي. حيث وجدت المحكمة الصناعية أن شركة (إس. أن. سي. أف) مذنبة بتهمة التمييز في " تطبيق عقود العمل" وحقوق التقاعد لنحو 8.000 مغربي، والذين تم توظيف كثيرين منهم كمتعاقدين خاصين في السبعينيات لبناء شبكات سكك الحديد والحفاظ عليها.[38]

هل اتخذت الحكومة السورية الإجراءات الإضافية الضرورية للحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان من قبل أعمال تجارية مملوكة للدولة أو أعمال تجارية تربطها علاقة مع الدولة؟

اعتماداً على علاقة الدولة بالعمل التجاري، فإنه يتوقع من الحكومة السورية أن تتخذ الخطوات التالية:

مبادئ الأمم المتحدة	مسؤولية الحكومة السورية	طبيعة العلاقة مع العمل التجاري
4	على الحكومة السورية أن تتخذ خطوات إضافية للحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك، حيث كان مناسبا، اشتراط اتخاذ اجراءات العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان. إن شرط اتخاذ إجراءات العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان يكون غالباً ملائماً عندما تشكل طبيعة نشاط العمل التجاري أو الإطار الذي يعمل فيه خطورة بالغة على حقوق الإنسان.[42] لمزيد من المعلومات حول العناية الواجبة انظر الفصل 3.3)	الشركات المملوكة[39] للدولة أو التي تتحكم بها[40] الحكومة أو تلك التي تحصل على دعم أساسي وخدمات من هيئات حكومية مثل وكالات ائتمان التصدير أو وكالات استثمار تأمينية أو ضمانية. ويمكن أن تتضمن هذه الوكالات الحكومية هيئات تنموية وهيئات مالية تنموية ووكالات ائتمان التصدير أو وكالات استثمار تأمينية أو ضمانية.[41]
5	على الحكومة السورية أن تمارس رقابة كافية من أجل الالتزام بواجباتها الدولية بشأن حقوق الإنسان. ينبغي على التعاقدات الخدمية أو التشريعات التمكينية أن توضح توقعات الحكومة بأن تحترم الشركة حقوق الإنسان [44]	الشركات التجارية التي تعاقدت معها الدولة أو سنت تشريعات من أجلها من أجل تزويد خدمات قد تترك أثراً على التمتع بحقوق الإنسان. كما ينبغي على الحكومة السورية أن تضمن أن باستطاعتها مراقبة أنشطة الشركة بفعالية بما في ذلك من خلال توفير آليات ملائمة مستقلة للمحاسبة والمراقبة [43]
6	ينبغي على الحكومة السورية أن تشجع على احترام حقوق الإنسان. وفي الأحوال التي توجد فيها مخاطر ملموسة على حقوق الإنسان فإنه ينبغي على الدول أن تشترط احترام حقوق الإنسان في هذه العقود والاتفاقات. [45]	الشركات التجارية التي تجري الدولة معها معاملات تجارية، على سبيل المثال من خلال أنشطة الشراء

[36] UK Modern Slavery Act 2015, Section 54(1). [37] 2018 UK Annual Report on Modern Slavery (Oct. 2018). [38] Kim Willsher, 'SNCF Found Guilty of Discriminating against Moroccan Workers,' The Guardian, (21 Sept. 2015).
[39] See e.g., Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts, article 4.
[40] Ibid, article 8: "The conduct of a person or group of persons shall be considered an act of a State under international law if the person or group of persons is in fact acting on the instructions of, or under the direction or control of that State in carrying out the conduct."
[41] UNGP 4, Commentary, 7. [42] UNGP 4, Commentary, 7. [43] UNGPs, Commentary, 8 [44] UNGPs, Commentary, 8 [45] UNGPs, Commentary, 8

هل تسمح التشريعات المحلية أو تسبب انتهاكات ذات علاقة بالأعمال التجارية؟

إن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا هي ملزمة بالنسبة لها بغض النظر عن قوانينها المحلية [46]. إن على الحكومة السورية واجب يقتضي ضمان أن تكون قوانينها المحلية متوافقة مع واجباتها تجاه حقوق الإنسان. يمكنك أن تلعب دوراً حيوياً في تقييم مدى التزام القوانين المحلية مع القانون الدولي.

المبدأ 3 (أ) و (ب) من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

من أجل الوفاء بواجب الحماية على الدول أن تقوم بـ:

أ

إنفاذ القوانين التي تهدف إلى أو يترتب عليها احترام حقوق الإنسان من قبل الشركات وتقييم هذه القوانين بشكل دوري ومعالجة أي فجوات.

ب

ضمان ألا تعرقل القوانين والسياسات التي تحكم إنشاء الشركات التجارية وعملها المستمر حقوق الإنسان بل تساعد على احترامها، كقانون الشركات على سبيل المثال

عند النظر في التزام تشريع محلي بالقانون الدولي، فإنه ينبغي على منظمات المجتمع المدني التفكير في السؤالين التاليين:

ماهي واجبات سوريا القانونية الدولية ؟

هل تسمح أحكام القوانين المحلية أو تتسبب بانتهاك واجبات سوريا القانونية الدولية ؟

1 ما هي واجبات سوريا القانونية الدولية؟

يشتمل نطاق حقوق الإنسان الدولية التي يجب على الحكومة السورية حمايتها ضد الانتهاكات المرتكبة من قبل العمل التجاري على كافة الالتزامات الخاصة بحقوق الإنسان المتضمنة في المعاهدات الملزمة لسوريا، بالإضافة إلى قواعد القانون الدولي العرفي.

لقد صادقت سوريا على المعاهدات التالية لحقوق الإنسان: [47]

1. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، صادقت عليه عام 1969
2. العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، صادقت عليه عام 1969
3. الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، صادقت عليها عام 1969
4. معاهدة حقوق الطفل، صادقت عليه عام 1993
5. اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، صادقت عليها عام 2003
6. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، صادقت عليها عام 2009
7. اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، صادقت عليها عام 2004
8. الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، صادقت عليها عام 2005

[46] Vienna Convention on the Law of Treaties, Articles 26 & 27.
[47] UN OHCHR, Status of Ratification Interactive Dashboard 'Syria', (29 Jan. 2019).

1

كذلك فإن سوريا خلال أوضاع النزاعات المسلحة ملزمة بأحكام القانون الدولي الإنساني.[48] وبخصوص الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني فإن سوريا ملزمة ب " أن تتخذ ما يلزم من الإجراءات التشريعية لفرض عقوبات جزائية فعالة على الأشخاص الذين يقترفون أو يأمرون باقتراف احدى الانتهاكات الجسيمة وأن "تبحث عن" وتقدم إلى محاكمها المحلية الأشخاص الذين توجد ضدهم مزاعم بارتكاب انتهاكات جسيمة.[49]

كما أن سوريا ملزمة بالقانون الدولي العرفي والذي يتكون من قواعد مبنية على ممارسة واسعة النطاق من قبل الدول ومسلم بها كقانون. إن قواعد القانون الدولي الإنساني العرفي محددة في دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن القانون الدولي الإنساني العرفي.

2 هل تتسبب أحكام القوانين المحلية أو تعمل على تسهيل انتهاكات التزامات سوريا الدولية؟

إن القوانين المحلية التي قد تؤثر على الأعمال وحقوق الإنسان متعددة وقد تشتمل على تشريعات مدنية أو إدارية أو جنائية. وقد تتراوح هذه التشريعات ما بين قوانين عدم التمييز وقوانين العمالة إلى القوانين الخاصة بالبيئة والملكية والخصوصية والقوانين المضادة للرشاوى.[50]

على المجتمع المدني أن ينظر في أحكام قانون معين ويقارنها بجزء ذا صلة من القانون الدولي، وكذلك تفسير هذا القانون من قبل الهيئات ذات الصلة (بما في ذلك هيئات معاهدات الأمم المتحدة، محكمة العدل الدولية أو محاكم الجنايات الدولية). إن كل حكم من التشريعات أو الأنظمة المحلية يجب أن يقيم بناءً على مدى توافقه مع الالتزامات التي تنص عليها المبادئ ذات الصلة بالقانون الدولي.

وأخيراً، فإن على المجتمع المدني أن يسعى إلى توثيق أثر التشريع المحلي في الممارسة العملية. فعلى الرغم من أن أحكام تشريع معين قد لا تبدو لأول وهلة بأنها منتهكة لالتزامات سوريا بشأن حقوق الإنسان، فإنه قد يبدو أنه من المنطقي التخمين بأن التطبيق العملي لهذا التشريع سوف يسهل عملية الانتهاك أو يؤدي بطريقة أخرى إلى انتهاك القانون الدولي.

48 Syria ratified the Four Geneva Conventions in 1953 and Additional Protocol I in 1983.
49 See e.g., Fourth Geneva Convention, Article 146. See e.g., Fourth Geneva Convention, Article 146. 50 UNGP 3, Commentary, 6.

هل تساهم الدول الأجنبية في الانتهاكات ذات الصلة بالعمل التجاري في سوريا؟

أمثلة على كيفية تأثير الأعمال التجارية الأجنبية على على حقوق الإنسان في سوريا

لا ينبغي عليك فقط أن تسعى إلى تحديد وتوثيق التزامات الحكومة السورية للحماية ضد انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالعمل التجاري فحسب، وإنما عليك النظر أيضاً في مسؤولية الدول الأخرى. إن على الدول الأجنبية مسؤوليات تتحملها عن كل من الأنشطة الخاصة بالعمل التجاري والتي تشارك فيها بشكل مباشر(مثل عندما توفر الدول "أموالا لإعادة الإعمار" تستخدم من قبل الأعمال التجارية السورية) وعن أنشطة الأعمال التجارية العاملة في سوريا والمسجلة في أقاليم تلك الدول. ومن الأمثلة على نشاطات الأعمال التجارية الأجنبية التي قد يترتب عليها انتهاكات:

1

البنوك الأجنبية التي تمول مشاريع إعادة الإعمار قد تتورط أو تشارك في انتهاكات حقوق الإنسان إذا كانت الأموال التي توفرها تمكن الحكومة السورية من تدمير ممتلكات لمالكين أجبروا على النزوح وبالتالي منع عودة النازحين المدنيين إلى منازلهم.[51]

2

الشركات الأجنبية التي يتم إشراكها من قبل طرف في النزاع لإعادة إعمار بنى تحتية في غاية الأهمية، مثل الطرق والجسور، أو التي تمول مشاريع كهذه قد تتحمل المسؤولية عن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان إذا ما استخدم هذا الطرف إمكانية وصوله إلى هذه البنى التحتية لارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.[53]

3

الشركات الأجنبية التي تتعاقد مع الحكومة السورية من أجل تزويدها بمكونات كيماوية أو معدات صناعية تزعم الحكومة أنها لأغراض البحث العلمي أو الطبي في الوقت الذي تستمر فيه الحكومة السورية في استخدام الأسلحة الكيماوية، قد تخاطر بتحميلها مسؤولية المشاركة أو التورط في ارتكاب جرائم ذات صلة باستخدام الأسلحة الكيماوية.[54]

[51] Syrian Legal Development Program, 'International Law And Reconstruction In Syria: A Cautionary Note For Businesses,' (2018) para. 57.

[52] FIDH, 'Corporate Accountability for Human Rights Abuses: A Guide for Victims and NGOs on Recourse Mechanisms,' (3rd ed, 2016), 100-101, 312.para. 57.

[53] See for example: Wiwa v. Royal Dutch Petroleum Co., et. al., Case No.96 CIV 8386 (KMW) (S.D.N.Y. 2002); Bowoto, et. al. v. Chevron, et. al. Case No. C99-2506 (N.D. Cal. 2000); The Presbyterian Church of Sudan, et. al. v. Talisman Energy, Inc., Case No. 01CV9882 (S.D.N.Y. 2001); Sinaltrainal, et. al. v. Coca-Cola Co., et. al., Case No: 01-03208 (S.D. Fla. 2001); Estate of Rodriguez, et. al. v. Drummond Company, Inc., et. al. Case No. CV-02-0665-W (N.D. Ala. 2002); Sarei et. al. v. Rio Tinto, et. al. Case No. CV 00-11695 MMM 221 F. Supp.2d 1116 (C.D. Cal. 2002).

[54] Syrian Legal Development Program, 'International Law And Reconstruction In Syria: A Cautionary Note For Businesses,' (2018) para 83.

1 هل لدى الشركات التي تتسبب في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أو تساهم بها صلات مع دول أجنبية؟

عند توثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من قبل الأعمال التجارية (انظر الفصل 2.1) فإن الصلات مع الدول الأجنبية يجب مراقبتها وتوثيقها قدر الإمكان. عندما تعزى أفعال العمل التجاري إلى دولة أجنبية (مثلما هو الوضع في حال كانت الشركة مملوكة أو مسيطر عليها من قبل الدولة) فإن هذه الدولة قد تكون مسؤولة عن أي انتهاكات لحقوق الإنسان.[55] تذكر، أن الأفعال المرتكبة من قبل شركات مملوكة للدولة أو مسيطر عليها من قبلها يمكن أن تعزى إلى هذه الدولة التي لديها أساساً واجب قانوني باحترام حقوق الإنسان خارج حدودها. [56]

لا ينبغي على دولة أجنبية أن تدخل في تعاقدات تجارية مع سوريا إذا لم يكن باستطاعتها الالتزام بواجباتها تجاه حقوق الإنسان خلال فترة قيامها بأنشطة تجارية. بالإضافة إلى ذلك عليها سحب دعمها إذا ما أصبح لديها خلال فترة عملها أسباباً أو شكوكاً بأن لأنشطتها أثرسلبي على حقوق الإنسان. [57]

عليك أن تفكر بالآتي:

1 هل تتسبب الدولة أو تساهم في انتهاكات من قبل أعمال تجارية في سوريا عند القيام بنشاط تجاري داخل سوريا ذاتها، سواءا كان ذلك عن طريق الاستثمار في إعادة الإعمار أو الحصول على خدمات؟

2 هل العمل التجاري المملوك من الدولة أو المسيطر عليه من قبلها مسؤول عن انتهاكات للقانون الدولي؟

2 هل عمل تجاري أجنبي مشارك في الانتهاكات الحاصلة في سوريا؟

المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ رقم 2

يجب على الدول أن تعلن بوضوح عن توقعها من جميع المؤسسات التجارية المقيمة في إقليمها و/أو ولايتها القضائية أن تحترم حقوق الإنسان في كل عملياتها.

في الحالات التي يكون فيها عمل تجاري أجنبي مشارك في انتهاك للقانون الدولي في سوريا، فإنه ينبغي عليك أن تنظر في مسؤولية الدولة التي يتبع لها هذا العمل التجاري (مثل دولة الموطن).

إن على دول الموطن أن تضمن أن مواطنيها، بما في ذلك الأعمال التجارية، لا تنتهك واجبات القانون الدولي عند العمل في سوريا. وحيثما كان ذلك ممكنا عليك أن توثق وتتبع اجابات الدول الأجنبية، مثل الإجراءات التي تتخذ من قبل بعض الدول لمنع وقوع مثل هذه الانتهاكات والتحقيق بشأنها والمعاقبة عليها ومعالجتها. [58]

لقد تبنت دول كثيرة إجراءات في هذا الصدد بما في ذلك تشريعات وإنفاذ لها خارج الحدود.[59] وبما أن "خطر ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان تزداد في المناطق المتأثرة بالنزاع" فإن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة توصي بأن تتخذ الدول خطوات إضافية من أجل " ضمان عدم مشاركة الشركات التجارية العاملة في هذه السياقات في هذه الانتهاكات" (انظر أعلاه المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ رقم 7).[60] وعندما يكون الأمر متعلقاً بالأعمال التجارية الأجنبية، فإن لدى دول الموطن التي تتبع لها هذه الأعمال دوراً تلعبه في مساعدة كلا من هذه الأعمال والحكومة السورية لضمان عدم مشاركة الأعمال في انتهاكات حقوق الإنسان. [61]

وبناءً على ذلك ينبغي عليك التأكد من أن نشاط الأعمال التجارية الأجنبية مراقب وموثق.

[55] See, International Law Commission, 'Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts,' (2001), Article 2: "There is an internationally wrongful act of a State when conduct consisting of an action or omission: a) is attributable to the State under international law; and b) constitutes a breach of an international obligation of the State."

[56] FIDH, 'States Obligations to Respect and Protect Human Rights Abroad Joint Statement on John Ruggie's Draft Guiding Principles,' 1; see also, International Law Commission, 'Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts,' (2001), article 8: "The conduct of a person or group of persons shall be considered an acts of a State under international law if the person or group of persons is in fact acting on the instruction of, or under the direction or control of, that State in carrying out the conduct". See also, ICRC Customary IHL Study, Rule 149.

[57] 'Statement of eminent jurists on legal obligations when supporting reconstruction in Syria,' (24 Sept. 2018), 5, available at: https://www.business-humanrights.org/sites/default/files/documents/Eminents%20Jurists%20Statement_Syria%20reconstruction.pdf .

[58] UNGP 2, Commentary, 3-4: Whilst the UNGPs recognise that, 'at present States are not generally required under international human rights law to regulate the extraterritorial activities of businesses domiciled in their territory and/or jurisdiction', such regulation is becoming best practice with strong policy reasons in its favour.

[59] UNGP 2, Commentary. [60] UNGP, 7 [61] UNGP 7, Commentary, 9.

2.3

تحديد وتوثيق مشاركة المنظمات متعددة الأطراف والأعمال التجارية غير التقليدية بما فيها الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية في انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية

هل المنظمات مشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان؟

لقد كانت الميزانية المتوقعة للهيئات الإنسانية في سوريا وفقاً للمحة العامة للعمل الإنساني العالمي لعام 2018, 2.18 مليار دولار أمريكي.[62] وبالرغم من أن تواجدهم كان لأغراض إنسانية، فإن المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات الخيرية/ المنظمات غير الحكومية تواجه خطر المساهمة في انتهاكات حقوق الإنسان أو الجرائم الدولية عبر أنشطتها بما في ذلك من خلال شراء الخدمات أو البضائع من أعمال تجارية مشاركة في هذه الانتهاكات.

ينبغي عليك تحديد وتوثيق مشاركتهم في انتهاكات لحقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية. ينبغي اتباع المبادئ الموضحة في الفصل 1 والفصل 2.1 عند توثيق الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك ينبغي عليك أن تفكر في الأسئلة التالية:

1

ماهي المنظمات التي تراقبها؟

المنظمات متعددة الأطراف: ممولة من قبل عدد من الحكومات وتعمل في عدد من القطاعات. والمثال على هذه المنظمات: الأمم المتحدة، (بما فيها الهيئات المتعددة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة للاجئين والقوات المكلفة بحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة) ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي

الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية: يتم تعريفها في هذا الدليل كأي منظمة إنسانية غير ربحية

2

ما هي الانتهاكات التي وقعت؟

إن على كافة المنظمات الإنسانية أن تقوم بعملها بالتوافق مع مبادئ العمل الإنساني التي تشمل الإنسانية والحيادية والموضوعية والاستقلالية ومع المبدأ العام الشامل ب "عدم إلحاق الأذى".[63] وعلى الرغم من أن عدم الالتزام بهذه المبادئ قد يؤدي إلى مشاركة الفاعلين في المجال الإنساني في انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أن هذا الدليل لا يركز على المبادئ المذكورة سابقا.

وكما هو الحال في أي نشاط تجاري فإنه ينبغي عليك أن تراقب التزام المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات بأحكام القانون الدولي وأن توثق أي انتهاكات لحقوق الإنسان أو جرائم دولية مرتبطة بهذا النشاط.

المنظمات متعددة الأطراف: عليها احترام وحماية حقوق الإنسان في سوريا.[64] ميثاق الأمم المتحدة على سبيل المثال يقول بأن على الأمم المتحدة التشجيع على الاحترام العالمي لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين.[65]

الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية: عليها احترام حقوق الإنسان بالطريقة ذاتها التي على الأعمال التجارية احترام حقوق الإنسان.[66]

3

ما هو النشاط الذي قامت به المنظمة متعددة الأطراف أو الجمعية الخيرية والذي ساهم في حدوث الانتهاك؟

تشمل الأمثلة التي قد تتسبب في تورط المنظمات متعددة الأطراف أو الجمعيات الخيرية في انتهاكات حقوق الإنسان التالي:

حيثما تشتري منظمة متعددة الأطراف أو منظمة غير حكومية معدات أو خدمات من جهة ترتكب جرائم دولية. مثال: إذا ما كانت المنظمات متعددة الأطراف تستخدم سلسلة فنادق لإسكان موظفيها في سوريا، والشركة التي تملك هذه الفنادق كانت متورطة في جرائم.

حيثما تمول منظمة متعددة الأطراف أو منظمة غير حكومية مشروعاً محلياً، مثل مشروع لإعادة الإعمار، تديره وتستفيد منه منظمة مشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان، أو كان للمشروع بحد ذاته تأثير سلبي على حقوق الإنسان.

حيثما تتعاقد أو تتشارك منظمة متعددة الأطراف أو منظمة غير حكومية مع منظمة محلية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية وتكون هذه المنظمة المحلية مشاركة في ارتكاب الجرائم.

---

[62] OCHA, Global Humanitarian Overview, (2018). [63] UN OCHA, Humanitarian Principles, (Apr. 2010). [65] UN Charter, Article 55; See also UN Charter

[64] See e.g., Interpretation of the Agreement of 25 March 1951 between the WHO and Egypt, Advisory Opinion, 1980 I.C.J. 73, 89-90 (Dec. 20) (holding that "[i]nternational organizations [such as the UN] are subjects of international law and, as such, are bound by any obligations incumbent upon them under general rules of international law".); Marten ZwanenBurg, 'Accountability under International Humanitarian Law for United Nations and North Atlantic Treaty Organization Peace Support Operations' (Martinus Nijhoff, 2004), 157; 'Accountability of International Organizations,' 71 int'l l. ass'n rep. conf. Berlin 2004), 164, 196, (asserting that the United Nations is "subject to international humanitarian law insofar as it is engaging in activities of the kind regulated by international humanitarian law").

[66] See e.g., ICCPR and ICESR, preambles, para 6: "Realising that the individual, having duties to other individual and to the community to which he belongs, is under a responsibility to strive for the promotion and observance of the rights recognised in the present Covenant"; International Committee of Red Cross, Business and International Humanitarian Law: An Introduction to the Rights and Obligations of Business Enterprises under International Humanitarian Law (2006), 14.Article 1(3).

أمثلة على تورط المنظمات متعددة الأطراف أو الجمعيات الخيرية في انتهاكات حقوق الإنسان

زعم تقرير لعام 2016 بأن الأمم المتحدة قد انتهكت مبادئ الحيادية وعدم التحيز والاستقلالية في سوريا عن طريق اختيارها التعاون مع الحكومة السورية مهما بلغ الثمن، ممكنة بذلك توزيع مليارات الدولارات من الدعم الدولي وتوجيهها إلى طرف واحد في النزاع[67]كما زعم تقرير أخر بأن هيئتين من هيئات الأمم المتحدة شاركتا جمعية الأمانة السورية والتي تترأسها زوجة بشار الأسد أسماء وأنفقتا مبلغ إجمالي قدره 8.5 مليون دولار في هذه الشراكة. إن السيدة الأولى خاضعة لعقوبات كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[68]

كيف توثق عمليات الشراء؟

بالنظر إلى الأثر المحتمل لعمليات الشراء، فإن على المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات الخيرية أن تضع و تلتزم بإجراءات وسياسات منظمة وموثقة بشكل جيد لعمليات الشراء، والتي تتضمن معايير حقوق الإنسان وتضمن الشفافية. بالإضافة إلى توثيق الانتهاك من خلال الشراء من قبل المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات الخيرية، فإنه ينبغي عليك أن تحدد وتوثق فيما إذا كان لدى هذه المنظمات إجراءات ملائمة للشراء لتدعم الالتزام بالقانون الدولي.

على ماذا يجب أن يحتوي إجراء الشراء؟

لا توجد معايير دولية تحدد المكونات الأساسية لإجراء شراء للمنظمات المتعددة الأطراف أو الجمعيات الخيرية. على أي حال فإن على كافة المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات الخيرية أن تدخل معايير حقوق الإنسان ومعايير اتخاذ العناية الواجبة في ممارستها لعمليات الشراء.

وكحد أدنى فإنه ينبغي عليك عند مراقبة إجراءات الشراء أن تسأل نفسك الأسئلة التالية:

هل هناك سياسة واستراتيجية واضحة لإدارة المخاطر على حقوق الإنسان؟

سياسات شراء مفصلة بشكل واضح والتي تعمل بشكل خاص نحو هدف الالتزام بتجنب التورط في انتهاكات حقوق الإنسان عبر عمليات الشراء، وعدم دعم أي مجموعة أو منظمة مشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في ارتكاب جرائم دولية أو انتهاك القانون الإنساني الدولي أو انتهاك حقوق الإنسان.

هل عملية الشراء عادلة ومنصفة؟

يجب أن يتم معاملة كافة المزودين بعدل وإنصاف وأن يتم تزويدهم بالشفافية التامة فيما يتعلق بإجراء عملية الشراء.[69] ينبغي على سياسة عمليات الشراء أن تتضمن إجراءاً واضحا لاتخاذ القرار بشأن عقود الشراء يوضح مسؤولية الموظفين. ينبغي على المنظمة أن تسمح لكافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك الموردين والمجتمع المدني والعامة، بالاطلاع على المعلومات الخاصة باجراءات الشراء. [70]

هل يحتوي إجراء الشراء على إجراء ملائم لاتخاذ العناية الواجبة؟

إن إجراء اتخاذ العناية الواجبة بشأن سلسلة الموردين يجب أن يتخذ لتقييم وتخفيف انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي قد يمكن ربطها بسلسلة الموردين أو هيكلة الشركة التنفيذية أو العلاقات الخاصة بالعمل التجاري.

هل تتمتع عملية الشراء بالشفافية؟

ينبغي على إجراءات الشراء والعقود أن تتمتع بشفافية.[71] وقد تم تعريف الشفافية بأنها " الانفتاح التام والوضوح الذي لا يعيقه عائق في كافة المعاملات لضمان أن كافة المعلومات حول إجراءات الشراء والفرص معرفة بشكل واضح وتم التعريف بها على نطاق واسع وجعلها متاحة [72]

هل لدى المنظمة إجراءات لرفع التقارير؟

ينبغي على المنظمات متعددة الأطراف والجمعيات الخيرية أن تبلغ عن أو تتحمل المسؤولية عن كيفية تعاملهم مع الآثار التي يتركونها على حقوق الإنسان خاصة عندما تكون هناك مخاوف من قبل أو بالنيابة عن أصحاب مصلحة متأثرين [73]

هل لدى المنظمة آليات لمعالجة الانتهاك؟

ينبغي على المنظمات أن تسعى إلى معالجة الضرر حيثما وقع انتهاك لحقوق الإنسان ضمن عمليات الشراء التي تقوم بها وذلك عن طريق إجراءات شرعية

هل المنظمة ملزمة بإنهاء العقود؟

في حال التأكد من أن المتعاقد قد شارك في ممارسات فاسدة أو انتهاكات للقانون الدولي

لمزيد من المعلومات عن الأعمال التجارية وإدارتها للمخاطر على حقوق الإنسان "انظر الى الفصل 3"

67 http://takingsides.thesyriacampaign.org/wp-content/uploads/2016/06/taking-sides.pdf.
68 https://www.theguardian.com/world/2016/aug/29/un-pays-tens-of-millions-to-assad-regime-syria-aid-programme-contracts.
69 See e.g., OECD Recommendation of the Council on Public Procurement, 7. 70 OECD Recommendation of the Council on Public Procurement, 7.
71 Public Procurement Practice, Transparency in Public Procurement, (2012); OECD Recommendation of the Council on Public Procurement, 7
72 European Commission, Public Procurement- Guidance for Practitioners, (2018), 19. 73 UNGP 21.

أمثلة على سياسات الشراء

اللجنة الدولية للصليب الأحمر:

تتطلب اللجنة الدولية للصليب الأحمر من مورديها أن يتأكدوا من الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية وأن يكونوا محايدين تجاه أطراف النزاع. ويعتمد اختيار الموردين على قدرتهم على الالتزام بمواصفات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وقدرتهم الانتاجية والالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية.

الأمم المتحدة : مدونة قواعد السلوك لموردي الأمم المتحدة.[74]

إن لدى الأمم المتحدة مدونة لقواعد السلوك لمورديها تحدد المعايير الأخلاقية التي تتوقعها من مورديها. خاصة:

- تتوقع الأمم المتحدة من مورديها دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعلن عنها دولياً وأن تضمن أنهم غير متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان".[75]
- تتوقع الأمم المتحدة من مورديها أن تلتزم بأعلى المعايير للتصرف الأخلاقي والمعنوي وأن تحترم القوانين الدولية وألا تشارك في أي شكل من أشكال الممارسات الفاسدة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الابتزاز والاحتيال أو الرشاوى".

أوكسفام: سياسية الشراء الأخلاقية

تتطلب سياسة أوكسفام الأخلاقية للشراء أن تشتري أوكسفام البضائع والخدمات التي:

- هي منتجة وتم توصيلها بموجب شروط عمالية تلتزم بمبادرة التجارة الأخلاقية (الرمز اي تي اي) وبالتالي لا تتضمن انتهاك أو استغلال أي شخص.
- "لديها الأثر الأقل على التغير المناخي والبيئة

بالإضافة إلى ذلك فإن أوكسفام تعد بأنها " تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة في حال انتهكت أعمال مورديها بشكل ظاهر الحقوق الأساسية للمستفيدين المستهدفين للمنظمة، وما لم يكن هناك رغبة في معالجة الوضع خلال مدة زمنية منطقية، أو حيث وجد أن الشركات المشاركة في سلسلة الموردين مشاركون في تصنيع أو بيع أسلحة بطريقة غير مقبولة بالنسبة لأوكسفام".

وتلتزم أوكسفام بالاتفاقات الإطارية مع الموردين الكبار وتقوم بإجراء عمليات تدقيق أخلاقية قبل توقيع اتفاقات توريد.[76] وتتضمن عمليات التدقيق هذه على تقييم الممارسات العادلة تجاه العمال وسياسات الجندر وعمالة الأطفال والسياسات البيئية.[77]

[74] https://www.un.org/Depts/ptd/sites/www.un.org.Depts.ptd/files/files/attachment/page/pdf/unscc/conduct_english.pdf .
[75] UN Supplier Code of Conduct, 3. [76] Oxfam Supply Centre, Responsible Sourcing. [77] Oxfam Supply Centre, Responsible Sourcing.

الفصل 3

توثيق الالتزام بمسؤولية الأعمال التجارية - لمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان

الفصل الثاني يشرح كيفية تحديد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بأنشطة الأعمال التجارية في سوريا. **الفصل الثالث** يكمل **الفصل الثاني** ويتناول ماذا يتعين على الأعمال التجارية فعله عند القيام بنشاطات تجارية في سوريا إذا ما كانت تريد احترام حقوق الإنسان وتجنب إلحاق الضرر. إنه يشرح الخطوات العملية، التي تحددها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي ينبغي على الأعمال التجارية اتخاذها لمنع حدوث انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها. يشرح **الفصل الثالث** كذلك كيف يمكنك توثيق الالتزام بهذه الواجبات.

تمثل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان المعيار الأدنى المتوقع من العمل التجاري اتباعه، عن طريق تفصيل الخطوات العملية التي على الأعمال التجارية اتباعها للالتزام بالقانون الدولي. حيث قد يؤدي الفشل الموثق بالالتزام بهذا المعيار الدولي من قبل العمل التجاري إلى إمكانية استخدام هذا الفشل في حملات المناصرة من أجل طلب الانتصاف عن الأضرار(انظر **الفصل الرابع**)، وكذلك من أجل الالتزام المستقبلي واتباع نهج مبني على حقوق الإنسان بالنسبة للعمل التجاري في سوريا. بالإضافة إلى ذلك فإن المعرفة بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تزودك بالمقدرة على دعم مزاعمك ضد الأعمال التجارية التي تعمل أو تنوي العمل في سوريا.

3.1 الفصل

يقدم الخطوات الثلاث العملية التي على الأعمال التجارية اتخاذها من أجل الالتزام بمسؤوليتها بموجب القانون الدولي.

3.2 الفصل

يتناول الخطوة الأولى: متطلب تطبيق الأعمال التجارية سياسة لحقوق الإنسان وإدماجها في نشاطاتها التجارية.

3.3 الفصل

يتناول الخطوة الثانية: متطلب القيام بتوخي العناية الواجبة كلما يتم البدء بنشاط تجاري جديد أو تشكيل علاقة عمل تجارية جديدة.

3.4 الفصل

يتناول الخطوة الثالثة: متطلب توفير المعالجة.

3.1 الفصل
تحديد الإطار

ماذا يتعين على العمل التجاري فعله؟

كما هو موضح في الفصل 2، فإن لدى الأعمال التجارية مسؤولية احترام حقوق الإنسان. ومن أجل الوفاء بهذه المسؤولية فإنه متوقع من الأعمال التجارية أن تتجنب المشاركة في انتهاكات حقوق الإنسان، بالطريقة التي تم وصفها في الفصل 2، أي من خلال تبني عدد من الإجراءات الاستباقية (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 13) [78]

بشكل أكثر دقة، فإنه من المتوقع من الفاعلين في مجال الأعمال التجارية أن يقوموا بمنع ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان التي:

1. **تتسبب بها مباشرة** عبر عملياتها الخاصة (انظر الجدول في الفصل 2.1.2- الأسباب)
2. والتي تقوم بها جهات أخرى ولكنها **ساهمت** فيها (انظر الجدول في الفصل 2.1.2- المشاركة)

بالإضافة إلى ذلك فإنه يتوقع من الفاعلين في العمل التجاري أن **يسعوا إلى منع وتخفيف** انتهاكات حقوق الإنسان التي:

1. تسببت بها علاقاتهم التجارية **المرتبطة بشكل** مباشر بأعمالهم أو منتجاتهم أو خدماتهم (انظر الجدول في الفصل 2.1– الروابط).

ويعني هذا أن الأعمال التجارية مطلوب منها أيضاً اتخاذ إجراءات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت من قبل شركاء العمل أو من قبل جهات أخرى مثل الدول أو كيانات أخرى غير الدول والتي ترتبط بشكل مباشر بعمل الشركة أو منتجاتها أو خدماتها.

إن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة تحدد السياسات والإجراءات التي على الأعمال التجارية تبنيها من أجل احترام حقوق الإنسان ومن ثم من أجل العمل بشكل ملائم على **منع ومعالجة و/أو التخفيف** من انتهاكات حقوق الإنسان التي قد تشارك فيها (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 15).[79] إن الفاعلين في مجال الأعمال التجارية مطالبين بـ:

أ. **تطبيق سياسة لحقوق الإنسان.**

ب. **القيام بتوخي العناية الواجبة.**

ت. **إنشاء إجراءات تمكن من معالجة الآثار السلبية لانتهاكات حقوق الإنسان.**

وتنطبق هذه المتطلبات **على كافة الأعمال التجارية** بغض النظر عن الكيفية التي قد تكون فيها الأعمال التجارية مشاركة بانتهاكات حقوق الإنسان. فيما يتعلق بالقانون الدولي فإن هذه الإجراءات تعتبر الخطوات الدنيا المطلوبة من الأعمال التجارية لتحديد ومنع انتهاكات حقوق الإنسان.

[78] UNGPs, 13.
[79] UNGPs, 15.

هل يؤثر حجم العمل التجاري ومنطقة عمله على الإجراءات المطلوب من العمل التجاري اتخاذها؟

إن مسؤولية وجود سياسات وإجراءات ملائمة لمنع ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على انتهاك حقوق الإنسان تنطبق على كافة الشركات التي تعمل في سوريا بغض النظر عن حجمها أو مناطق عملها، وليس فقط على الشركات متعددة الجنسيات. ولكن على أي حال فإن الإجراءات والسياسات التي من المتوقع أن تضعها الشركات يجب أن تكون مناسبة لحجمها ومدى تشعب عملياتها.

وهذا يعني أن السياسات والإجراءات المطبقة من قبل الشركات الكبيرة ستكون أكثر رسمية من تلك التي تطبق في الشركات الصغيرة من أجل أن تكون فعالة.[80] في الوقت ذاته، فإن حجم الشركة ليس هو العامل الوحيد ذي الصلة، ولكن الظروف التي تعمل بموجبها الشركات هي على نفس القدر من الأهمية في تحديد نوع السياسات والإجراءات المتوقع تطبيقها.[81] بناءً على ذلك، فإنه يتوقع من الشركات الصغرى والمتوسطة الحجم والتي تعمل في مناطق يوجد فيها خطر كبير للتأثير سلباً على حقوق الإنسان، مثل سوريا، أن تطبق سياسات وإجراءات لا تطلب في الأحوال الاعتيادية إلا من الشركات الكبرى.

ينظر بقية الفصل في كل من هذه المتطلبات على حدة بشكل أكثر تفصيلاً من أجل تزويدك بفهم عميق حول ماذا يجب أن تتوقع من الأعمال التجارية العاملة في سوريا. وعندما تجد أن العمل التجاري الذي يعمل (أو ينوي العمل) في سوريا لا يلتزم بالمتطلبات المحددة في الأقسام التالية، فإن هذا العمل التجاري لا يدير مخاطره بشكل متوافق مع القانون الدولي. ينبغي عليك التفكير في الانخراط مع العمل التجاري المعني أو مع جهة من الجهات الأخرى المحددة في الفصل 4.3

3.2 الفصل
سياسة حقوق الإنسان

إن أول إجراء يتوقع من الأعمال التجارية اتخاذه من أجل الالتزام بمسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان هو تبني سياسة لحقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 16).[82]

تعريف

إن سياسة حقوق الإنسان هي تصريح عام تلزم العمل التجاري باحترام معايير حقوق الإنسان الدولية عن طريق وجود سياسات وإجراءات لتحديد ومنع أوالتخفيف من الآثار على حقوق الإنسان ومعالجة أي أثر سلبي تسبب فيه أو ساهم به.[83]

80 UN Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR), The Corporate Responsibility to Respect Human Rights: an Interpretative Guide, 20.
81 OHCHC, Interpretative Guide, 20.
82 UNGPs, 16.
83 UN Global Compact, 'How to develop a human rights policy,' 4.

لا يتوقع من الأعمال التجارية أن تتبع نموذجاً محدداً عند تطوير سياسات حقوق الإنسان، حيث كثيرا ما تجدها مدرجة ضمن وثائق أخرى مثل "تقرير الاستدامة" لدى الشركة، أو "التقرير السنوي" (لمزيد من المعلومات انظر في الصندوق أدناه). ومن المتوقع من الأعمال التجارية عبر سياساتها الخاصة بحقوق الإنسان أن تلتزم باحترام جميع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وبشكل خاص حقوق الإنسان الأكثر صلة بنشاطاتها التجارية. بمعنى آخر، تلك الحقوق التي تكون أكثر عرضةً للتأثر خلال نشاطات العمل التجاري.

يجب أن تتم الموافقة على سياسات حقوق الإنسان بشكل واضح من قبل أعلى المستويات في العمل التجاري (مثل المجلس التنفيذي) ويجب أن تحدد هذه السياسات توقعات العمل التجاري بخصوص حقوق الإنسان ليس فقط فيما يتعلق بإدارة العمل التجاري وموظفيه، بل أيضاً فيما يتعلق بعلاقاته التجارية.[84] بمعنى آخر، يجب على هذه السياسات أن تحدد التصرفات التي يتوقعها العمل التجاري من شركائه وغيرهم من الجهات المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بعملياته ومنتجاته وخدماته، فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

وأخيراً، فإنه يتوقع من الشركات العاملة في سياقات عالية الخطورة كما هو الحال في سوريا، عند قيامها بتطوير سياسات حقوق الإنسان، أن تتشاور مع المجموعات الأكثر عرضةً للتأثر بنشاطات العمل التجاري، أو مع المنظمات، كمنظمتك [85]

إن تبني ونشر سياسة حقوق إنسان ليست كافية، حيث يتوقع من الأعمال التجارية أيضاً أن تدرج هذه السياسة في عملياتها التجارية. ومن أجل تحقيق ذلك، على الأعمال التجارية: [86]

التأكد من أن السياسات الداخلية والإجراءات تعكس سياسة حقوق الإنسان التي يتبناها العمل التجاري.

تكليف شخص أو قسم داخل العمل التجاري بمسؤولية تطبيق سياسة حقوق الإنسان.

التأكد من أن موظفيهم على دراية بسياسة العمل التجاري لحقوق الإنسان وأنه تم تدريبهم بشكل ملائم لفهم آثار هذه السياسة وكيف يقومون بأداء عملهم.

القيام بإنشاء آليات داخلية لمراقبة تطبيق السياسة.

التأكد من تبليغ شركاء العمل بسياسة حقوق الإنسان.

السعي لتضمين واجبات احترام حقوق الإنسان في عقودهم مع شركاء العمل.

تشجيع الموظفين خاصة المسؤولين منهم عن تطبيق سياسات العمل التجاري، أن يطبقوا سياسة حقوق الإنسان (مثلا: حدد مكافأة بناءً على أداء الشركة من حيث حقوق الإنسان). وكذلك وضع روادع قوية (مثل: إجراءات تأديبية حاسمة) للأفعال الغير متسقة مع سياسة حقوق الإنسان.

[84] OHCHR, Interpretative Guide, 27. [85] OHCHR, Interpretative Guide, 29.
[86] Shift, 2016, 40; OHCRC, Interpretative Guide, 47; Institute for Human Rights and Business (IHBR), The 'State of Play' of Human Rights Due Diligence, (2011), 25.

إن عملية تضمين سياسات حقوق الإنسان لا يجب خلطها بإجراء الإدماج المطلوب كجزء من عملية توخي العناية الواجبة (انظر أدناه). [87]

أدناه تجد مجموعة من الأسئلة التي ستساعدك على توثيق التزام عمل تجاري ما مع هذه الواجبات:

مجموعة أدوات:

استبيان -1 هل يلتزم العمل التجاري بمتطلب تطبيق سياسة لحقوق الإنسان وإدراجها ضمن عملياته؟ [88]

انظر الملحق رقم 1 عن أين يمكنك أن تجد المعلومات اللازمة من أجل تحديد الالتزام بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

التطبيق:

1 هل لدى العمل التجاري سياسة لحقوق الإنسان؟

2 هل سياسة حقوق الإنسان متوفرة على الموقع الالكتروني أو عند الطلب؟

3 ماهي المعايير الدولية لحقوق الإنسان التي تشير إليها هذه السياسة؟ هل تحتوي السياسة على التزام باحترام حقوق الإنسان مرتبطة بشكل خاص بالعمل التجاري وبالقطاع الذي يعمل فيه؟ (مثلا: على شركة إنشاءات الالتزام علناً باحترام حقوق الإنسان وحق المجتمعات في الأمن وملكية واستخدام الأراضي)

4 هل السياسة ملائمة لحماية حقوق السوريين المحتمل تأثرهم بالعمل التجاري؟

5 هل يلتزم العمل التجاري علناً بالقيام بتوخي العناية الواجبة عند الاقتضاء؟

6 هل يلتزم العمل التجاري بالتواصل علناً مع أصحاب المصلحة المحتملين والمتأثرين فعلاً، بما في ذلك المجتمعات المحلية، عند الحاجة؟

7 هل يلتزم العمل التجاري علناً بتوفير المعالجة (أو المشاركة في االمعالجة) للأشخاص المتأثرين عبر إجراءات عادلة وفعالة وشفافة؟

8 هل تنص سياسة حقوق الإنسان على توقعات العمل التجاري من موظفيه وشركائه وغيرهم من الأطراف المرتبطة ارتباطا مباشراً مع عملياته ومنتجاته وخدماته, بشأن حقوق الإنسان؟

9 هل تمت الموافقة على السياسة من قبل المستويات العليا في العمل التجاري(مثل المدير التنفيذي/ المدير/ ومجلس إدارة الشركة؟).

[87] Shift, 2016, 63.

[88] The questions used in the three questionnaires in this Chapter are largely drawn from SOMO, CEDHA, Cividep India, 'How to use the UN Guiding Principles on Business and Human Rights in company research and advocacy: a guide for civil society organisations', 2012 and from the indicators used in the 2018 Corporate Human Rights Benchmark Report.

إدراج السياسة في عمليات العمل التجاري

1. هل يوفر العمل التجاري محفزات للإدارة مرتبطة بتطبيق تعهدات وأهداف سياسة حقوق الإنسان الخاصة به؟

2. هل يشرح العمل التجاري الإجراء المتبع لمناقشة ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى الإدارة أو ما إذا كانت الإدارة تراجع بشكل دوري قضايا حقوق الإنسان الأكثر صلةً بالعمل التجاري؟

3. هل يحدد العمل التجاري دور الإدارة العليا المسؤولة عن قضايا حقوق الإنسان ضمن هذا العمل التجاري؟

4. هل يدمج العمل التجاري نهجه بشأن حقوق الإنسان في نظامه الأوسع لإدارة المخاطر؟

5. هل السياسات الأخرى وإجراءات العمل التجاري متوافقة مع تصريح حقوق الإنسان؟ على سبيل المثال: هل يضمن العمل التجاري ألا تتعارض سياسات الشراء فيه مع احترام حقوق الإنسان؟

6. هل يتم إبلاغ كافة الموظفين وشركاء العمل بالسياسة؟

7. هل يدرب العمل التجاري موظفيه على سياسته الخاصة بالالتزام بحقوق الإنسان؟

8. هل يراقب العمل التجاري تطبيق سياسته الخاصة بالالتزام بحقوق الإنسان في كافة عملياته وعلاقاته مع الشركاء ويتابع عملية التصحيح أو التعديل اللازمة للسياسات والإجراءات؟

9. هل لدى العمل التجاري بند خاص بحقوق الإنسان في عقوده مع شركاء العمل؟

10. هل تم إبلاغ السياسة لأصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم بما في ذلك المجتمعات المحلية؟

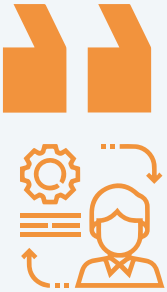

أداة: ممارسة فضلى

يمكنك استخدام ذلك كمعيار عند تقييم سياسات حقوق الإنسان لدى الشركات العاملة في سوريا.

شركة (بي. أتش. بي بيليتون) هي شركة تعمل في الصناعات التعدينية مقرها أستراليا: [89]

يمكن الاطلاع على سياسة الشركة بشأن حقوق الإنسان على موقعها الالكتروني تحت القسم المسمى" العمل بنزاهة" ,[90] وفي قسم " المجتمع" [91] ضمن تقرير الشركة السنوي عن " الاستدامة".

أدناه بعض المقتبسات من سياسة حقوق الإنسان الخاصة بالشركة.

إن احترام حقوق الإنسان حيثما نعمل لهو أمر هام بالنسبة لاستدامة عملنا التجاري وهو متوافق مع التزامنا بالعمل بطريقة تتوافق مع إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ الطوعية الخاصة بالأمن وحقوق الإنسان والمبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة. [92]

إن حقوق الإنسان مدرجة في إدارة مخاطر بي. أتش.بي. عبر معايير"متطلباتنا". نحن نسعى إلى تحديد وإدارة المخاطر المتعلقة بحقوق الإنسان والقيام بعملية توخي العناية الواجبة في كافة أنشطتنا. إننا نتواصل بشكل مستمر مع المجتمعات والمستثمرين والمجتمع المدني وهيئات القطاع الصناعي بخصوص القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وأثر عملياتنا على المجتمعات. [93]

مطلوب من فرقنا تحديد وتوثيق المخاطر الأساسية المحتملة على حقوق الإنسان عن طريق القيام بتقييم للآثار المترتبة على حقوق الإنسان، وهو تقييم يتم مراجعته في كل مرة تحصل فيها تغييرات قد تؤثر على صورة الشركة. [94]

إن القرارات المتعلقة بالاستحواذ أو سحب الاستثمارات أو الأنشطة الجديدة في دول عالية الخطورة والمشاريع ذات رأسمال كبير مطلوب منها أن تتبع نهجاً مبنياً على المخاطر، والذي يتضمن النظر في المخاطر على حقوق الإنسان والقضايا المتعلقة بالتأثير المجتمعي. [95]

إن توقعاتنا من الأفراد العاملين لدينا والمتعاقدين والموردين (حيث يكون هناك التزام تعاقدي) موجودة في "مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا" وغيرها من المعايير ذات الصلة. إن أداء العمل وفق هذه المعايير مراقب من قبل إدارتنا وخاضع للتدقيق الداخلي. [96]

إننا نقر بتحديات احترام حقوق الإنسان عبر منظومة القيم الخاصة بنا ونحن ملتزمون بالعمل مع موردينا وشركائنا لتبني مبادئ ومعايير مشابهة لمعايير بي. أتش. بي. [97]

إن الرقابة الإدارية لأداء حقوق الإنسان لبي.أتش. بي. لهي مسؤولية لجنة الاستدامة التابعة لمجلس الإدارة. إننا نكلف قادة الشركة ومدرائها المناسبين بمسؤولية المساءلة عن الالتزام بمتطلباتنا الإجبارية المتعلقة بأداء حقوق الإنسان في كل عملية من عملياتنا. [98]

في عام 2017، قامت مجموعة مراقبة حقوق الإنسان بمراجعة نهجنا الحالي تجاه حقوق الإنسان في عملنا التجاري بأسره، وذلك بعد إجراء عملية تقييم مقارن مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وبناءً على هذه المراجعة، تم اتخاذ الخطوات التالية في عام 2018 لتقوية نهجنا تجاه إدارة حقوق الإنسان على نطاق العلاقات مع طرف ثالث و الخطر على المجتمع ورفع التقارير. [99]

[89] The 2018 Corporate Human Rights Benchmark gave BHP Billiton a score of 8.9 out of 10 to its governance and policy commitments.
[90] BHP, Operating with Integrity, available at: https://www.bhp.com/our-approach/operating-with-integrity/respecting-human-rights.
[91] BHP, Sustainability Report, (2018), 36. [92] Ibid, 45. [93] Ibid. [94] Ibid.
[95] Ibid. [96] Ibid. [97] Ibid.
[98] BHP, Operating with Integrity,
[99] BHP Sustainability Report (2018), 46.

الفصل 3.3
توخي العناية الواجبة بحقوق الإنسان

الإجراء الثاني الذي يتوقع من الأعمال التجارية اتخاذه من أجل الالتزام بمسؤوليتهم باحترام حقوق الإنسان هو أن تتوخى العناية الواجبة بحقوق الإنسان (مبادئ الأمم المتحدة، المبدأ 17) [100]

التعريف:

إن الالتزام بتوخي العناية الواجبة هو إجراء يسمح للأعمال التجارية ب:

1. تحديد الأثر على حقوق الإنسان الذي من المحتمل أن تكون الشركة مشتركة فيه أو مشتركة فيه بالفعل.
2. اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمعالجة هذه الآثار عبر المنع أو التخفيف أو المعالجة.

كحد أدنى، يجب أن يتضمن الالتزام بتوخي العناية الواجبة الخطوات التالية:

1. تحديد وتقييم الآثار المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان التي يشارك فيها العمل التجاري- تقييم الآثار الواقعة على حقوق الإنسان.
2. إدماج نتائج تقييم الآثار والتصرف بناءً عليها.
3. متابعة فعالية الإجراءات المتخذة.
4. الإبلاغ عن كيفية معالجة الآثار المحتملة والفعلية على حقوق الإنسان.

ومن أجل أن تكون عملية توخي العناية الواجبة فعالة ومتوافقة مع المعايير الدولية المحددة من قبل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، فإنه يتعين ألا تطبق هذه العملية على نشاطات العمل التجاري فحسب، وإنما على الآثار المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان المترتبة على علاقاتها التجارية أيضاً (الشركاء بالإضافة إلى الجهات الحكومية أو غير الحكومية) المرتبطة ارتباطاً مباشرا مع عمليات الشركة ومنتجاتها وخدماتها.[101] على سبيل المثال إذا كانت منشآت عمل تجاري ما محمية من قبل قوات أمن الدولة، فإن على العمل التجاري تقييم خطر احتمال وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان نتيجة لوجود قوات الأمن في منشآتها. [102]

ولا يتوقع عادةً من الأعمال التجارية الأكبر حجماً ذات العلاقات التجارية المتعددة أن تقوم بعملية توخي العناية الواجبة لكل علاقة من علاقاتها التجارية على حدا. ومع ذلك،، فإن القيام بتوخي العناية الواجبة في مناطق عمل مثل سوريا حيث خطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان أكبر يجب أن يشمل كل علاقة عمل. [103]

وأخيراً، فإن عملية توخي العناية الواجبة يجب أن تبدأ في أبكر وقت ممكن ويجب أن تتم في كل مرة يتم فيها البدء بنشاط تجاري جديد أو الدخول في علاقة عمل جديدة.[104] إن عملية توخي العناية الواجبة ينبغي أن تكون على شكل مجموعة مستمرة من الاجراءات يتم توسيع نطاقها كلما كان هناك تغيير في عمليات العمل التجاري أو سياق هذه العمليات. [105]

ينظر القسم التالي بشكل أكثر عمقا في كل خطوة من الخطوات التي يجب على الأعمال التجارية اتخاذها عند القيام بعملية توخي العناية الواجبة بخصوص حقوق الإنسان.

[100] UNGPs, 17. [101] OHCHR, Interpretative Guide, 32. [102] OHCHR, Interpretative Guide, 41-42. [103] UNGPs, 17 Commentary.
[104] UNGPs, 18, Commentary. [105] OHCHR, Interpretative Guide, 33.

1 تحديد وتقييم الآثار المحتملة أو الفعلية والتي يشارك فيها العمل التجاري- تقييم الآثار الواقعة على حقوق الإنسان.

من الخطوات المهمة تحديد وتقييم الآثار المحتملة والمستمرة على حقوق الإنسان التي يمكن للعمل التجاري أن يكون مشاركاً فيها في سوريا، إما عبر أنشطته الذاتية أو كنتيجة لعلاقاته التجارية (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ رقم 18).[106] هذا الإجراء معروف ب تقييم الأثار الواقعة على حقوق الإنسان. خلال تقييم الآثار الواقعة على حقوق الإنسان فإنه من المتوقع من الأعمال التجارية، خاصة في حالة سوريا، أن تقوم بالتالي:

1 تقييم وضع حقوق الإنسان في المواقع التي ينوي فيها العمل التجاري القيام بنشاطاته داخل سوريا.

2 تحديد من هم الذين من المحتمل أن يتأثروا بهذا العمل، وما إذا كان هناك أفراد أو جماعات قد تتأثر بشكل خاص.

3 تحديد قضايا حقوق الإنسان التي قد تظهر عن طريق استخدام الآليات الدولية لحقوق الإنسان كمرجع.

4 تقييم كيف يمكن أن يكون للنشاط المقترح والعلاقات التجارية المرتبطة بهذا النشاط أثر سلبي على حقوق الإنسان المتعلقة بالأفراد أو المجموعات التي تم تحديدها.[107]

هام:

عند تقييم الإثار الواقعة على حقوق الإنسان في سيناريوهات عالية الخطورة مثل سوريا، فإنه من المتوقع أن تقوم الأعمال التجارية بالآتي:

الاعتماد على خبرات خارجية مستقلة بخصوص حقوق الإنسان:[108]

ينبغي على الأعمال التجارية أن تستشير منشورات خبراء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان ذات الصلة بالسياق التي تنوي فيه القيام بعملياتها، وكذلك التواصل المباشر وطلب المشورة من خبراء في مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني ذات المعرفة المحددة بالمنطقة التي تنوي فيها الأعمال التجارية القيام بأعمالها.[109] وأخيراً فإنه ينبغي على الأعمال التجارية التي تعمل في سياق معقد مثل سوريا أن تقوم بتقييم الآثار التي تتعرض لها حقوق الإنسان بالشراكة مع منظمة حقوق الإنسان. (انظر الممارسة الفضلى أدناه)

استشارة أصحاب المصلحة:

يتوقع من الأعمال التجارية بشكل خاص أن تستشير الأفراد والمجتمعات المحلية الذين من المحتمل أن تتأثر حقوقهم بسبب نشاطات العمل التجاري بطريقة تتفهم مخاوفهم.[110] ومن أجل تحديد الأفراد أو المجموعات التي من المحتمل أن تتأثر، ينبغي على الأعمال التجارية استشارة منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة الخاصة بالسياق الذي ستحدث فيه هذه العمليات.[111] وعند التواصل مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم، فإنه من المتوقع من الأعمال التجارية أن تولي الأولية للتشاور مع المجموعات المعرضة بشكل أكبر للتأثر السلبي بهذه الأعمال.[112] هذا يعني أنه ينبغي على الأعمال التجارية في كثير من الأحيان أن تولي عناية خاصة للأفراد الذين ينتمون إلى مجموعات ضعيفة أو مهمشة حتى وإن كانوا أقل أهمية بالنسبة للعمل التجاري.[113] وعندما تكون المشورة المباشرة مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم غير ممكنة أو قد تعرضهم للخطر، فإنه يتوقع من الأعمال التجارية أن تستشير جهات أخرى مثل منظمات المجتمع المدني المحلية التي لديها اطلاع مباشر على وجهات نظر أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم.[114]

[106] UNGPs, 18. [107] UNGP 18, Commentary. [108] UNGP 23, Commentary. [109] OHCHR, Interpretative Guide, 43.
[110] Danish Institute for Human Rights (DIHR), 'Human Rights Impact Assessment, Guidance and Toolbox,' 2016 94-96.
[111] UN Global Compact, Stakeholder Engagement in Human Rights Due Diligence, 15. [112] UN Global Compact, Stakeholder Engagement in Human Rights Due Diligence, 15.
[113] UNGP 18, Commentary. [114] UNGP, 18, Commentary.; Shift, 2016, 50-51.

إن الهدف من الاستشارة يعود لسببين:

1 يفترض أن تزود المشاورات أصحاب المصلحة بالمعلومات الكافية حول أنشطة العمل التجاري المقترحة أو الفعلية.[115] ينبغي أن تكون هذه المعلومات واضحة ودقيقة وكاملة وباللغة العربية ويجب أن يتم إيصالها في وقت كاف لفهمها والتحقق منها.[116] بالإضافة إلى ذلك يجب أن تتضمن المعلومات تقييما أولياً عن الآثار السلبية التي قد تتسبب بها أنشطة العمل التجاري بالنسبة لأصحاب المصلحة.[117]

2 ينبغي على المشاورات أن تعطي الفرصة لأصحاب المصلحة للتعبير عن آرائهم حول الأنشطة المقترحة أو الفعلية.[118] إن آراء أصحاب المصحلة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل العمل التجاري عند تقييم أثار أنشطته على حقوق الإنسان، كما وينبغي أن تؤخذ هذه المشاورات بعين الاعتبار عند قيام العمل التجاري بنشاطات لاحقة.[119]

إن مسؤولية العمل التجاري في التشاور مع أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم بعمله، والبناء على خبرات حقوق الإنسان الخارجية والمستقلة تتيح لك فرصة قيمة للمشاركة (انظر الفصل 4.2).

2 إدماج نتائج تقييم الآثار الضارة بحقوق الإنسان والتصرف بناءً عليها

الخطوة الثانية هي إدماج ما تم التوصل إليه من نتائج تقييم الآثار على حقوق الإنسان في العمليات التجارية واتخاذ الإجراءات الملائمة (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، المبدأ 19)[120] يتوقع من الأعمال التجارية أن تقوم بإدماج النتائج عن طريق تحديد أي أشخاص/ أقسام ضمن العمل التجاري مطلوب منها معالجة الآثار المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان. إن إدماج النتائج لن يكون فعالاً إلا في حال كان العمل التجاري قد دمج سياسة الالتزام بحقوق الإنسان لديه في عملياته. إن نوع الإجراء الذي يتوقع من العمل التجاري اتخاذه يعتمد على طبيعة المشاركة في الآثار على حقوق الإنسان المحتملة أو الفعلية. (انظر الجدول في الفصل 2.1.2).

1 إذا كان العمل التجاري يتسبب بآثار سلبية على حقوق الإنسان في سوريا أو قد يتسبب بها (التسبب) فإن عليه أن يتخذ الخطوات اللازمة لإيقاف أو منع الأثر.

2 إذا كان العمل التجاري يساهم في الآثار السلبية على حقوق الإنسان في سوريا أو قد يساهم فيها (المساهمة)، فإن عليه اتخاذ الخطوات اللازمة لإيقاف أو منع مساهمته واستخدام نفوذه للتخفيف من أي آثار متبقية إلى أقصى حد ممكن.[121]

3 إذا كان العمل التجاري لا يتسبب أو لا يساهم بشكل مباشر في أثر سلبي محتمل أو فعلي على حقوق الإنسان، ولكن هذا الأثر السلبي مرتبط بشكل مباشر مع عملياته أومنتجاته أو الخدمات المقدمة بسبب الشراكة مع جهة أخرى (العلاقة)، فإنه يتعين على العمل التجاري استخدام نفوذه للسعي من أجل منع استمرار الأثر أو تكرار حدوثه.[122]

إذا كان الأثر السلبي قد حصل بالفعل، فإنه يتوقع من الأعمال التجارية أن تقوم بتوفير المعالجة (انظر القسم التالي)

[115] DIHR, Guidance and Toolbox, 95. [116] FAO, Free Prior and Informed Consent, Manual for Project Practitioners, (2016), 15,16. [117] DIHR, Guidance and Toolbox, 95.
[118] See OECD, Due Diligence Guidance for Meaningful Stakeholder Engagement in the Extractive Sector, 2017. [119] DIHR, Guidance and Toolbox, 95.
[120] UNGPs, 19. [121] UNGPs, 19, Commentary. [122] Shift, 2016, 65.

وفي الحالات التي تكون فيها الجهة المسببة مباشرة للأذى طرف ثالث (مثل: المساهمة أو العلاقة) فإن نوع الإجراء المتوقع من قبل العمل التجاري يعتمد على مدى نفوذه على الطرف الثالث (عمل تجاري أو حكومة) وعلى أهمية علاقة العمل بالنسبة لهذا العمل التجاري. إن النفوذ يعني القدرة التي يتمتع بها العمل التجاري من أجل التأثير على تصرفات الطرف الثالث.[123]

طبيعة علاقة العمل[124]	النفوذ	عدم النفوذ
علاقة عمل في غاية الأهمية	اسع للتخفيف من خطر استمرار الانتهاك أو تكراره.	قيم الخيارات المنطقية لزيادة النفوذ من أجل التخفيف من خطر استمرار الانتهاك أو تكراره.
تعتبر علاقة العمل في غاية الأهمية فقط عندما توفر منتجاً أو خدمة ضرورية لنشاط العمل التجاري ولا يوجد لها بديل منطقي)	وإذا لم ينجح ذلك، فكر في اتخاذ خطوات لإنهاء العلاقة أو تجنب الدخول في علاقة العمل (عند تقييم إنهاء العلاقة أو عدمها، يجب أن يؤخذ في الاعتبار جسامة الآثار السلبية على حقوق الإنسان.)	وإذا لم ينجح ذلك، فكر في اتخاذ خطوات لإنهاء العلاقة أو تجنب الدخول في علاقة العمل (عند تقييم إنهاء العلاقة أو عدمها، يجب أن يؤخذ في الاعتبار جسامة الآثار السلبية على حقوق الإنسان.)
علاقة عمل ليست في غاية الأهمية	اسع للتخفيف من خطر استمرار الانتهاك أو تكراره.	قيم الخيارات المنطقية لزيادة النفوذ للتخفيف من خطر استمرار الانتهاك أو تكراره.
	وإذا لم ينجح ذلك، فكر في اتخاذ خطوات لإنهاء العلاقة أو تجنب الدخول في علاقة العمل (عند تقييم فيما إذا كان يجب إنهاء العلاقة أم لا، أي أثر سلبي على حقوق الإنسان يجب أن يؤخذ في الاعتبار).	وإذا لم ينجح ذلك، فكر في اتخاذ خطوات لإنهاء العلاقة أو تجنب الدخول في علاقة العمل (عند تقييم فيما إذا كان يجب إنهاء العلاقة أم لا، أي أثر سلبي هلى حقوق الإنسان يجب أن يؤخذ بالاعتبار)

في حال قرر العمل التجاري الإبقاء على علاقة عمل مع جهة تتسبب في الضرر، فإنه ينبغي عليه على الأقل – أن يكون قادرا على إظهار جهوده الخاصة المستمرة للتخفيف من الأثر.

إن الفشل في اتخاذ اي من هذه الإجراءات قد ينتج عنه تحميل العمل التجاري المسؤولية عن المشاركة في الضرر(انظر الفصل 5).

3 متابعة فعالية الإجراءات المتخذة

الخطوة الثالثة هي تطبيق إجراءات لتتبع فعالية الإجراءات المتخذة لمنع وتخفيف الآثار السلبية على حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ رقم 20).[125] وكما هو الحال بالنسبة للخطوات الأخرى لعملية توخي العناية الواجبة، فإنه يتوقع من الأعمال التجارية كذلك أن تتبع فعالية الإجراءات المتخذة من قبل شركائها. وخلال عملية المتابعة والتقييم، يتوقع من الأعمال التجارية أن تأخذ في الحسبان وجهات نظر أصحاب المصلحة كالأفراد أو المجتمعات المتأثرة.[126]

[123] Shift, 2016, 69.
[124] This table draws inspiration from OHCHR, Interpretative Guide, 50.
[125] UNGPs, 20. [126] OHCHR, Interpretative Guide, 55.

4 التواصل مع الخارج وإبلاغهم كيف تمت معالجة الآثار المحتملة أو الفعلية على حقوق الإنسان.

الخطوة الرابعة والأخيرة هي الشفافية بخصوص كيفية معالجة الآثار الواقعة على حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 21).[127] يتوقع من الأعمال التجارية بشكل خاص إبلاغ أصحاب المصحلة، مثل الأفراد أو المجتمعات المتأثرين وكذلك منظمات المجتمع المدني الممثلة لأصحاب المصلحة، عن الكيفية التي تحدد بموجبها هذه الأعمال التجارية الآثار السلبية الواقعة على حقوق الإنسان وتعالجها.[128]

وأخيرا فإنه يتوقع من الأعمال التجارية التي تعمل في سياقات توجد فيها مخاطر كبيرة لوجود آثار سلبية على حقوق الإنسان، مثل سوريا، أن تنشر تقارير تتناول فيها أفعالها.[129]

تجد أدناه مجموعة من الأسئلة التي ستساعدك على توثيق التزام عمل تجاري مع هذه الواجبات.

[127] UNGPs, 21.
[128] UNGP, 21, Commentary.; OHCHR, Interpretative Guide, 60.
[129] UNGP, 21, Commentary.

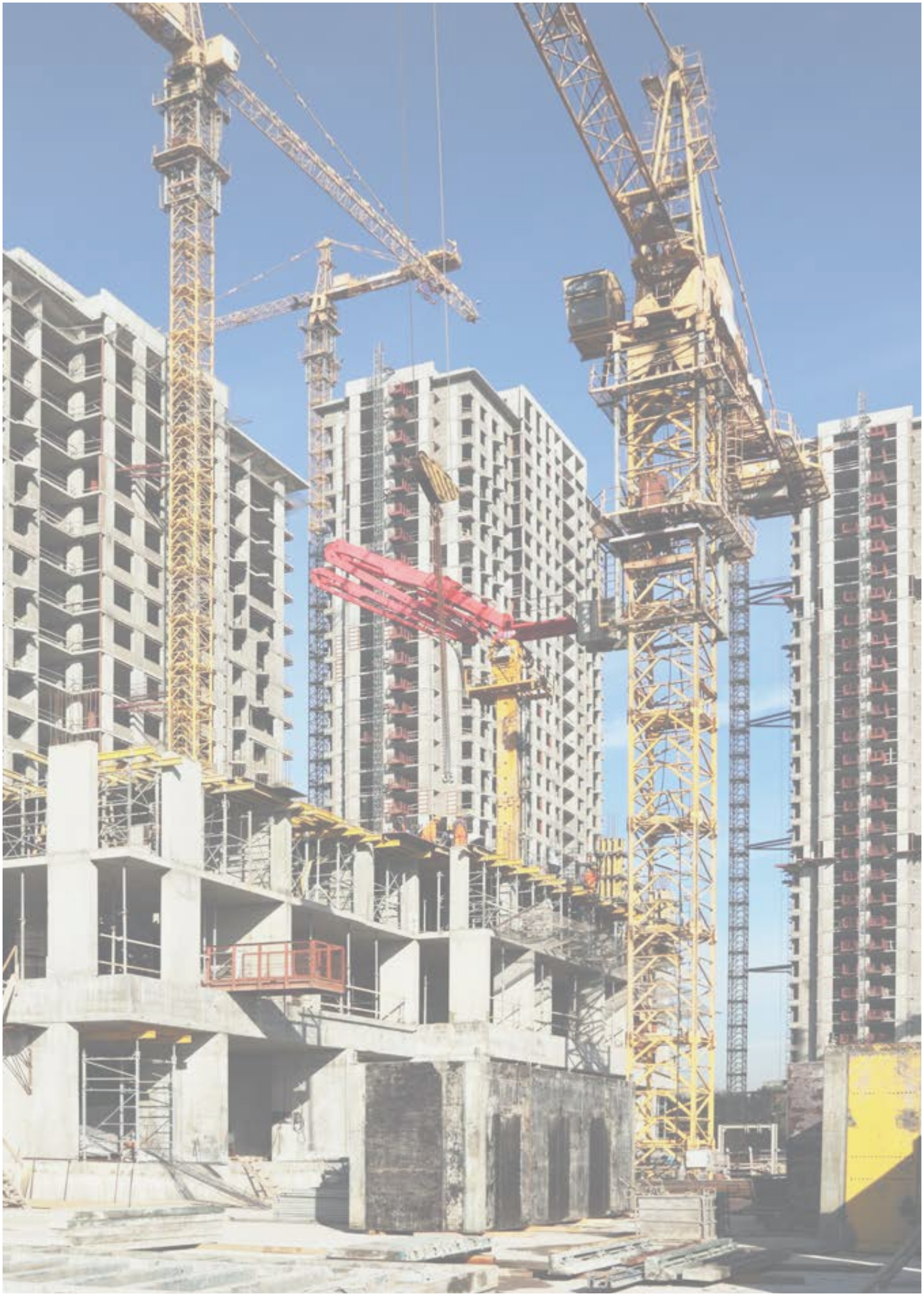

مجموعة أدوات:

استبيان -2 هل لدى العمل التجاري إجراءً فعالاً لتوخي العناية الواجبة؟

(انظر الملحق رقم 1 حيث تجد المعلومات اللازمة لإنشاء الالتزام مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)

1 هل الوثائق حول إجراءات توخي العناية الواجبة متوفرة للجمهور العام؟

2 هل يمكنك بطريقة أخرى الحصول على وثائق العمل التجاري فيما يخص إجراءاته الخاصة بتوخي العناية الواجبة بشأن حقوق الإنسان؟

3 ما هو الأثر المحتمل على حقوق الإنسان الذي يمكنك التنبؤ به في السياق الذي يعمل به العمل التجاري؟

4 هل يعترف العمل التجاري بالآثار على حقوق الإنسان التي قمت بتحديدها بخصوص عملياته؟

5 ما هي الأقسام ضمن العمل التجاري المسؤولة عن القيام بإجراء توخي العناية الواجبة ؟

6 هل طور العمل التجاري إجراءات لتقييم آثار عمله على حقوق الإنسان؟

7 هل يطبق العمل التجاري هذه الإجراءات لتحديد وتقييم المخاطر والآثار على حقوق الإنسان بسبب عملياته الخاصة وعمليات شركائه كذلك؟

8 هل يعتمد العمل التجاري على الخبرات المستقلة الخاصة بحقوق الإنسان عند تقييم مخاطر وآثار أعماله على حقوق الإنسان؟

9 هل يستجيب العمل التجاري للمطالب المتعلقة بالآثار المحتملة على حقوق الإنسان والاستراتيجيات لمنعها؟ هل العمل التجاري مستعد للتواصل بشأن الآثار المحتملة على حقوق الإنسان بسبب عمله؟

10 هل يقوم العمل التجاري بتقييم المخاطر والآثار على حقوق الإنسان بشكل مستمر، خاصة خلال الأوقات المهمة بالنسبة لأنشطته، مثلما هو الحال عند البدء بعمليات جديدة أو الاستحواذ على علاقات عمل جديدة أو في ضوء تغييرات في سياق حقوق الإنسان في مناطق معينة؟

11 من هم الأفراد/ المجتمعات المتأثرين بشكل محتمل بنشاطات العمل التجاري؟

12 هل يحدد العمل التجاري أصحاب الحقوق وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين قد يتأثرون أو متأثرين بالفعل بعمليات العمل التجاري؟ هل هناك أصحاب مصلحة تم استثناؤهم؟

13 هل يتشاور العمل التجاري مع الأفراد والمجموعات المحتمل تأثرها خلال قيامه بتقييم آثار حقوق الإنسان؟ وهل يبلغهم بهذه الآثار المحتملة؟

14 هل يتشاور العمل التجاري معهم بشكل مستمر؟

15 إذا لم يكن بمقدور العمل التجاري التشاور مع الأفراد/ المجتمعات المحتمل تأثرها، ما هي المصادر الأخرى ذات المصداقية التي يعتمد عليها العمل التجاري لفهم مخاوف ووجهات نظر الأفراد والمجتمعات؟

16 ما هي الأمور التي أبلغها العمل التجاري للأفراد والمجتمعات المتعلقة بكيفية حمايتهم من أي آثار سلبية؟

17 هل يدمج العمل التجاري نتائج تقييمه للآثار والمخاطر على حقوق الإنسان في إجراءاته الداخلية ذات الصلة، عن طريق اتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أو التخفيف من انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها؟

18 هل اشترك أصحاب المصلحة المحتمل تأثرهم وغيرهم من أصحاب المصلحة في تصميم تقييم آثار حقوق الإنسان وإجراءات المنع/التخفيف؟

19 بشكل أكثر دقة، إذا كان العمل التجاري قد حدد وجود أثر سلبي على حقوق الإنسان عبر إجراءاته لتوخي العناية الواجبة، هل قام باتخاذ الخطوات التالية؟

20 إذا لم يكن لدى العمل التجاري نفوذاً كافياً للتخفيف من الأثر، هل أقدم على جهود لمحاولة زيادة نفوذه؟

21 هل استمر العمل التجاري في علاقته مع الجهة التي انتهكت حقوق الإنسان، حتى وإن لم تنجح جهوده للتخفيف من انتهاكات حقوق الإنسان ولم تكن لإنهاء العلاقة آثارا سلبية على حقوق الإنسان؟

22 هل يتم إبلاغ كافة الأقسام ضمن العمل التجاري التي لها صلة بمخاطر وآثار حقوق الإنسان بهذه الآثار؟ وهل يشاركون في الاستجابة لها؟

23 هل يقوم العمل التجاري بمتابعة وتقييم فعالية الإجراءات المتخذة كاستجابة للمخاطر والآثار المترتبة على حقوق الإنسان؟ وهل يصف العمل التجاري كيف يستخدم هذه المعلومات لتحسين الإجراءات والأنظمة بشكل مستمر؟

24 هل أخذ التقييم في الحسبان وجهة نظر أصحاب الحقوق المتأثرين؟

25 هل يبين أصحاب الحقوق المحتمل تأثرهم وغيرهم من أصحاب المصلحة أن اجراء توخي العناية الواجبة يأخذ مخاوفهم في الاعتبار بشكل مناسب؟

26 هل يقوم العمل التجاري بالتواصل مع الخارج وشرح كيفية معالجته لآثار عمله على حقوق الإنسان بطريقة يسهل الوصول إليها من قبل الجمهور المستهدف، خاصة أصحاب المصلحة المتأثرين الذين عبروا عن مخاوفهم؟ وهل يوفر المعلومات الكافية لهم لتقييم ملاءمة الاستجابة؟

إذا كان العمل التجاري يتسبب بآثار سلبية على حقوق الإنسان (التسبب)، هل طور خطة ملموسة لإيقاف الأثر السلبي على حقوق الإنسان وتجنب آثاره المستقبلية؟

إذا كان العمل التجاري يساهم (المساهمة) في أثر سلبي على حقوق الإنسان، هل طور خطة ملموسة لإيقاف مساهمته في الأثر السلبي على حقوق الإنسان والتخفيف من الآثار المتبقية وتجنب آثار مستقبلية؟

إذا كان العمل التجاري مرتبط ارتباطا مباشراً (العلاقة) مع أثر سلبي لحقوق الإنسان، هل طور خطة ملموسة لإيقاف الأثر السلبي على حقوق الإنسان وتجنب آثار مستقبلية؟

27 حالما يحدد العمل التجاري الجهة التي تتسبب في الانتهاك، هل تقدم الشركة المساعدة اللازمة لهذه الجهة؟

28 هل تواصل العمل التجاري مع الجهة من أجل إبلاغها وإنذارها وإيقاف الأثر المترتب على حقوق الإنسان؟

29 هل استخدم العمل التجاري نفوذه على الجهة من أجل إيقاف الأثر؟

أداة- ممارسة فضلى

هذا مثال عن كيفية اعتماد العمل التجاري على الخبرات المستقلة الخارجية لحقوق الإنسان عند القيام بتقييم الآثار على حقوق الإنسان الذي يمكن استخدامه كمعيار مقارنة عند تقييم إجراءات توخي العناية الواجبة لدى الشركات العاملة في سوريا.

إيني" شركة نفط وغاز إيطالية تعمل في 71 دولة. " [130]

في عامي 2015-2016 تعاونت شركة "إيني" مع المؤسسة الدنماركية لحقوق الإنسان [131] **في إجراء تقييم لآثار حقوق الإنسان لجزء من عملياتها في ميانمار.**

قبل التقييم، ساعدت المؤسسة الدنماركية لحقوق الإنسان شركة "إيني" في التخطيط للتقييم وقدمت مجموعة من الاقتراحات لضمان مشاركة ذات معنى لأصحاب المصلحة ذوي العلاقة في هذه العملية. [132]

لقد احتاج التقييم في الميدان أسبوعين. وقد قامت المؤسسة الدنماركية لحقوق الإنسان مع فريق تقييم شركة "إيني" بإجراء مقابلات مع الموظفين والعمال في مقر الشركة، ومع شركاء العمل في الدولة، ومع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني أصحاب العلاقة ومع أعضاء في المجتمع. وبعد التقييم، طورت المؤسسة الدنماركية لحقوق الإنسان تقريرا عن حقوق الإنسان اشتمل على نتائج التقييم والتوصيات بالنسبة لشركة "إيني"، بما في ذلك قائمة مرجعية بالإجراءات التي ينبغي على "إيني" والمتعاقدين معها اتخاذها لتجنب أو تخفيف الآثار السلبية في مرحلة الاستعداد للعمليات المخطط لها وكذلك خلالها وبعدها. في 2018 قام كل من "ايني" والمؤسسة الدنماركية لحقوق الإنسان بتقييم متابعة لتقييم كيف طبقت شركة "إيني" القائمة المرجعية وغيرها، خاصة فيما يتعلق بالاستشارة والمشاركة وإدارة الأراضي والتعويض وإمكانية الوصول إلى آليات التظلم والعلاقات مع المتعاقدين. وفي خلال زيارة استمرت أسبوعاً، تحدثت المؤسسة الدنماركية مع كافة أصحاب المصلحة ذوي العلاقة في المناطق المتأثرة، خاصة مع أفراد المجتمع الذين تم الدخول إلى أراضيهم للسماع منهم بشكل مباشر عن أداء "إيني".

الفصل 3.4
المعالجة

الإجراء الثالث المطلوب من الأعمال التجارية من أجل الالتزام بمسؤوليتها باحترام حقوق الإنسان هو المعالجة في حال الفشل في منع الآثار السلبية على حقوق الإنسان (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 22). [135]

إن مسؤولية توفير المعالجة تنطبق حتى في حال أصبحت الأعمال التجارية مشاركة في آثار سلبية على حقوق الإنسان على الرغم من تطبيقها سياسة فعالة لحقوق الإنسان وعلى الرغم من قيامها بإجراء توخي العناية اللازمة.

عندما تتسبب الأعمال التجارية أو تساهم (انظر الجدول في الفصل 2.1.2) في آثار سلبية على حقوق الإنسان، فإنه يتوقع من الأعمال التجارية أن توفر المعالجة بنفسها.[136] **عندما تكون الأعمال التجارية مشاركة في آثار سلبية على حقوق الإنسان، ترتبط ارتباطاً مباشراً بعملياتها أو منتجاتها أو خدماتها في إطار علاقة تجارية (انظر الجدول في الفصل 2.1.2) فإنه لا يتوقع منها أن تشارك بشكل مباشر في توخي المعالجة وإنما يتوقع منها أن تلعب دوراً في هذه العملية.** [137]

130 ENI, available at: https://www.eni.com/en_IT/home.page. 131 DIHR, available at: https://www.humanrights.dk/.
132 DIHR, 'ENI Myanmar: Human Rights Report,' available at: https://www.eni.com/docs/it_IT/enipedia/presenza-internazionale/asia-e-oceania/myanmar/dihr-eni-myanmar-rsf-5-human-rights-report-final.pdf.
133 Ibid. 134 ENI, Sustainability Report 2017, 46. 135 UNGPs, 22.
136 OHCHR, Interpretative Guide, 64.
137 UNGP, 24-25, Commentary.

يمكن للمعالجة أن تتخذ أشكالاً مختلفة مثل:

أ. اعتذار للمتأثرين.

ب. دفع التعويض (المادي أو غيره) عن الضرر الذي وقع.

ت. إيقاف نشاط معين أو علاقة معينة.

ث. أي نوع آخر من أنواع المعالجة تم التوافق عليه من قبل الأطراف.

ج. تطبيق تغييرات داخل العمل التجاري لضمان عدم تكرار وقوع الآثار السلبية على حقوق الإنسان.[138]

في بعض الحالات، يتوقع من الأعمال التجارية أن تحيل إلى إجراءات أخرى للمعالجة وتتعاون معها بدلاً من توفير المعالجة بشكل مباشر، خاصة إذا كان إجراء المعالجة الخاص بها يخاطر بالتقليل من الإجراء الموازي للمعالجة. مثال على ذلك هو عندما تعالج الإجراءات القضائية أو غيرها من آليات المساءلة التابعة للدولة (انظر الفصل الخامس) الآثار السلبية على حقوق الإنسان قيد المسألة.[139]

في الحالات التي لا يوجد فيها إمكانية للضحايا للوصول إلى آليات معالجة أخرى- مثل الإجراءات القضائية- إلا في وقت لاحق، فإن الأعمال التجارية لا يجب أن تستخدم آليات المعالجة التي تقدمها كطريقة لمنع الضحايا من الوصول إلى آليات المساءلة الأخرى في المستقبل.[140]

ما هي الإجراءات التي من المتوقع على الشركات إنشاؤها؟

من أجل توفير المعالجة، يتوقع من الأعمال التجارية إنشاء آليات فعالة للتظلم أو المشاركة فيها (المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، المبدأ 29).[141]

صندوق التعريف:

آليات التظلم هي قنوات منشأة من قبل العمل التجاري تسمح للأفراد أو المنظمات لإبداء مخاوفها حول الآثار الفعلية أو الآثار المحتملة لعمليات العمل التجاري.

ومن أجل أن تكون فعالة بحق، فإن على آليات التظلم أن تكون معروفة لدى الجمهور العام ويمكن للجميع الوصول إليها وليس فقط الموظفين لدى العمل التجاري. كما يجب ألا تكون محددة بمعالجة الشكاوى التي ترتقي لانتهاكات لحقوق الإنسان أو غيرها من المعايير المحددة. ينبغي لآليات التظلم أن تسمح للعمل التجاري بتحديد ومعالجة المشكلات في وقت مبكر، قبل أن تتفاقم.[142] إن إنشاء آلية للتظلم تساهم في الالتزام بمسؤولية العمل التجاري في المشاركة مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة، ولكنها غير كافية دون إجراءات مشاركة أوسع من أصحاب المصلحة. (انظر الفصل 3.3 عن توخي العناية الواجبة)[143]

وإذا كانت الثقة بين العمل التجاري وأصحاب المصلحة المتأثرين متدنية أو حيثما كانت مخاطر حقوق الإنسان كبيرة، مثلما هو الوضع في سوريا، فإنه يتم تشجيع الشركات على أن يكون لديها إشراف مشترك على الآليات من قبل كل من ممثلي الشركة و مجموعات أصحاب المصلحة المتأثرين.[144]

138 OHCHR, Interpretative Guide, 64. 139 OHCHR, Interpretative Guide, 64. 140 OHCHR, 29, Commentary.
141 UNGPs, 29. 142 OHCHR, Interpretative Guide, 68-69. 143 OHCHR, Interpretative Guide, 72.
144 OHCHR, Interpretative Guide, 70-71.

من المهم جداً أن تبنى آليات التظلم على الحوار والوساطة وليس على الفصل من قبل العمل التجاري. وذلك بسبب أن العمل التجاري في حال قام بالفصل في الشكوى فإنه يتعدى كونه موضوع هذا التظلم إلى كونه القاضي الأخير بشأن هذه الشكوى. إن الإجراءات المبنية على الفصل في الشكاوى من قبل العمل التجاري تثير الشكوك حول جدية العمل التجاري بخصوص التعامل مع شكاوى أصحاب المصلحة [145] وقد يؤدي ذلك إلى الانتهاك أو عدم العدالة من قبل العمل التجاري. أخيراً، فإن على آليات التظلم أن تستوفي المتطلبات التالية:

المبدأ 31 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة

لضمان فعالية آليات التظلم غير القضائية، سواء القائمة على مستوى الدولة أو غير القائمة على مستوى الدولة ينبغي لهذه الآليات أن تكون على النحو التالي:

شرعية: أن تحظى بثقة فئات أصحاب المصلحة الذين وُضعت لفائدتهم، وأن تكون مسؤولة عن نزاهة سير عمليات التظلم؛

يمكن التنبؤ بها: أن توفر إجراءات واضحة ومعروفة مع إطار زمني إرشادي لكل مرحلة من المراحل، وأن تتسم بالوضوح بشأن أنواع العملية والنتائج المتاحة ووسائل رصد التنفيذ؛

منصفة: أن تسعى إلى ضمان سبل معقولة لوصول الأطراف المتضررين إلى مصادر المعلومات، وأن تكون لديهم المشورة والخبرة اللازمة لبدء عملية تظلم مستنيرة ومتسمة بالإنصاف والاحترام؛

سهولة الوصول إليها: أن تكون معروفة لدى جميع فئات أصحاب المصلحة الذين وُضعت لفائدتهم، وأن توفر المساعدة الكافية لمن يواجهون عوائق خاصة تحول دون وصولهم إليها؛

شفافة: أن تبقي أطراف التظلم على علم بأي تقدم يحرز في العملية، وأن تقدم معلومات كافية عن أداء الآلية لبناء الثقة في فعاليتها والحفاظ على أي مصلحة عامة تتعرض للخطر؛

متماشية مع الحقوق: أن تضمن تماشي النتائج وأوجه جبر الضرر مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛

وينبغي أيضاً أن تكون الآليات على المستوى التنفيذي على النحو التالي:

أن تقوم على المشاركة والحوار: استشارة فئات أصحاب المصلحة، الذين وُضعت الآليات لفائدتهم، بشأن تصميمها وأدائها، والتركيز على الحوار كوسيلة لتناول المظالم وحلها

مصدراً للتعلم المستمر: أن تستند إلى تدابير ذات صلة لتحديد الدروس اللازمة لتحسين الآلية والحيلولة دون إيقاع الظلم وإلحاق الضرر في المستقبل؛

هام

في حالة النزاع المستمر كما هو الحال في سوريا، من المستبعد أن يكون لدى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية إمكانية الوصول إلى التعويضات عبر الإجراءات القضائية أمام المحاكم السورية. بالإضافة إلى ذلك فإن سوريا لم تنشئ حتى الآن آليات مساءلة غير قضائية تابعة للدولة (لمزيد من النقاش انظر الفصل 4)، تسمح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية بالسعي للحصول على معالجة. وبناءً على هذه الخلفية يكون من المهم جداً أن تنشئ الأعمال التجارية العاملة في سوريا آليات للتظلم إذا كانت ستلتزم بمسؤوليتها باحترام حقوق الإنسان. في غالبية الحالات، قد تكون آليات التظلم التابعة للشركة هي الآلية الوحيدة للتعويض التي يمكن لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية الوصول إليها

[145] Shift, 2016, 110.

هل كافة الأعمال التجارية متوقع منها إنشاء أو المساهمة في إجراءات المعالجة؟

بغض النظر أن فقط الأعمال التجارية التي تسببت فعلياً أو ساهمت في آثار سلبية على حقوق الإنسان متوقع منها أن تشترك بشكل مباشر في توفير المعالجة، إلا أنه ينبغي على **كل** عمل تجاري أن ينشئ أو يشارك في اجراءات فعالة لتوفير المعالجة.

ويعني هذا أنه ينبغي على الأعمال التجارية أن تنشئ آليات تظلم **قبل** أن تصبح فعلياً مشاركة في التسبب بآثار سلبية على حقوق الإنسان. هذه الآليات تعتبر آليات استباقية مهمة، بالإضافة إلى كونها تسمح للعمل التجاري بتوفير المعالجة. عندما تعمل هذه الآليات بشكل صحيح، فإنها تصبح بمثابة نظام إنذار مبكر لمعالجة القضايا قبل أن تصبح انتهاكات لحقوق الإنسان، ولذلك تعتبر جزءاً مهما من إجراءات توخي العناية الواجبة.[146]

وأخيراً، كما هو موضح أعلاه، فإن حجم الأعمال التجارية والظروف التي تعمل فيها تؤثر على نوع الآليات التي يتوقع منها إنشاؤها أو المشاركة فيها. وكنتيجة لذلك فإن الأعمال التجارية الأكبر (بما فيها الأعمال التجارية الصغيرة ومتوسطة الحجم) والأعمال التجارية التي تعمل في ظروف يوجد فيها خطر كبير على حقوق الإنسان، مثل سوريا، يتوقع منها أن تنشئ آليات تظلم منظمة.[147]

146 SOMO, 'How to use the UNGPs,' 2012, 29.

147 OHCHR, Interpretative Guide, 77.

أدناه تجدون مجموعة من الأسئلة التي ستساعدكم على توثيق التزام العمل التجاري بهذه الواجبات.

مجموعة أدوات:

استبيان -3 هل يلتزم العمل التجاري بمتطلب توفير المعالجة عن الآثار السلبية لحقوق الإنسان؟

(انظر الملحق رقم 1 عن أين تجد المعلومات اللازمة لإنشاء الالتزام بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة)

1 هل لدى العمل التجاري آلية فعالة وآمنة للشكاوى؟

2 إذا لم تكن موجودة، هل يشارك العمل التجاري في آلية للشكوى منشأة من قبل طرف ثالث؟

3 هل يمكن الوصول إلى آليات الشكوى باللغة العربية؟

4 هل المعلومات حول كيفية استقبال الشكاوى أو المخاوف والتعامل معها ومعالجتها متوفرة علنا؟

5 هل يمنع العمل التجاري بشكل واضح الانتقام من رافعي الشكوى أو المخاوف؟

6 من في العمل التجاري يتعامل مع الشكاوى؟

7 هل آلية الشكاوى عدا ذلك متوافقة مع متطلبات المبدأ 31 من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة؟ (انظر الصندوق أعلاه)

8 كيف يقيم أصحاب الحقوق آليات الشكاوى؟ هل يستخدمونها ويثقون فيها؟ لماذا؟ ولماذا لا؟

9 من في العمل التجاري مسؤول عن توفير المعالجة إذا ما حصل أثر سلبي على حقوق الإنسان؟

10 هل سبق وعرقل العمل التجاري إمكانية الوصول إلى معالجة في الماضي؟

11 هل هناك أي خوف من الانتقام في حال شارك الأشخاص المتأثرين في الآليات؟

12 هل أصحاب الحقوق المحتمل تأثرهم على دراية بآليات الشكاوى؟ هل شاركوا في تطويرها/مراجعتها؟

13 هل يتوقع العمل التجاري من شركائه في العمل أن ينشئوا آليات للشكوى أم هل لدى الأفراد والمجتمعات المتأثرة بشركاء العمل إمكانية الوصول لآليات الشكوى الخاصة بالعمل التجاري؟

14 هل يتطلب العمل التجاري من الأشخاص التنازل عن حقوقهم القانونية برفع دعوى عبر إجراء قضائي كشرط للتعامل مع شكوى؟ بشكل عام، هل يمنع العمل التجاري من يتقدم بشكوى من الوصول إلى آليات قضائية أو غير قضائية تابعة للدولة أو غيرها من الآليات؟ (انظر الفصل الخامس)

15 هل آلية الشكاوى لدى العمل التجاري مصممة بطريقة توفر إجراءات ونتائج عادلة ومستقلة وغير متحيزة؟

16 إذا كان العمل التجاري قد شارك في آثار سلبية على حقوق الإنسان في الماضي، لأي مدى اتخذ العمل التجاري خطوات ذات معنى لإيقاف ومعالجة الآثار السلبية؟

17 هل يوفر العمل التجاري المعالجة أو يتعاون على توفيرها اذا ما تحدد أن العمل التجاري تسبب أو شارك في آثار سلبية على حقوق الانسان ؟

18 هل لدى العمل التجاري إجراءات لتوفير المعالجة في حال أثيرت مخاوف خاصة بحقوق الإنسان عبر قنوات مختلفة؟

19 هل يمكن الوصول إلى آليات الشكوى من قبل أشخاص غير الموظفين لدى العمل التجاري؟ بشكل خاص، هل لدى الأشخاص المحتمل تأثرهم بالعمل التجاري ومنظمات المجتمع المدني التي تتصرف بالنيابة عن هؤلاء الأشخاص إمكانية الوصول إلى آليات للشكوى؟

20 هل وقع العمل التجاري على مبادرة لأصحاب المصلحة المتعددين؟ (انظر الفصل 4.2)؟ ما هو دوره في المبادرة؟ هل تضمن المبادرة وجود آليات فعالة للتظلم؟

أداة- ممارسة فضلى

يمكنك استخدامها كمعيار مقارنة عند تقييم آليات الشكاوى عند الشركات العاملة في سوريا.

شركة أديداس هي شركة ألبسة مقرها ألمانيا [148]

تسمح آليات الشكوى لدى أديداس للتالين تقديم شكوى:

1 أي فرد أو منظمة متأثرة بشكل مباشر بانتهاك لمعيار دولي لحقوق الإنسان.

2 أي منظمة تمثل الأفراد أو المجموعات المتأثرة بشكل مباشر بانتهاك لمعيار دولي لحقوق الإنسان. [149]

يمكن أن تتعلق الشكوى بانتهاكات لمعايير دولية لحقوق الإنسان مرتبطة بعمليات أديداس الخاصة أو انتهاكات مرتبطة بمورد خدمات خارجي أو مورد.

يمكن أن ترفع الشكوى كتابياً بلغة الشخص أو المنظمة وإرسالها بالفاكس أو بالبريد إلى عنوان محدد.

ينبغي أن تحتوي الشكوى على عدد من المعلومات بما في ذلك المعيار الحقوقي الذي تم خرقه و الشخص/ الجهة المسؤولة عن الانتهاك و ما إذا كان يجب أن تبقى هوية المشتكي سرية كما ينبغي أن تحدد نوع المعالجة المفضل.

في حال عدم قبول الشكوى، يتم إعطاء الأسباب إلى المشتكي. وفي حال تم قبولها، تبدأ أديداس بالتحقيق في الشكوى. إذا لزم الأمر قد تنخرط أديداس مع أصحاب مصلحة آخرين من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني خلال التحقيق. بالإضافة إلى ذلك قد تختار أديداس طلب تحقيق خارجي من جهة ثالثة مستقلة أو تستخدم خدمات خبير مستقل أو تعين أميناً مستقلاً للمظالم أو وسيطاً لإدارة مجرى الشكوى.

حيثما تقرر أديداس بأنها قد تسببت بشكل مباشر أو ساهمت في انتهاك ما، سوف تعمل على إيقاف النشاط المسؤول عن الانتهاك أو تغييره ، من أجل منع أو تخفيف إمكانية حدوث الأثر أو تكرار حدوثه. وحيثما لا تتسبب أديداس أو تساهم بشكل مباشر في انتهاك ما، فإنها ستعمل على تشجيع الجهة التي تسببت في الانتهاك أو ساهمت فيه على منع حدوث الأثر أو تكرار حدوثه. قد تتوقف أديداس عن التعامل التجاري مع الجهة موضوع الشكوى بالتوافق مع شروط العقد أو الاتفاق ذي الصلة.

وبالاعتماد على نوع المعالجة الذي تم الاتفاق عليها، ستسعى الأطراف إلى التوصل إلى كيفية مراقبة المعالجة والتحقق منها للتأكد من أنها تطبق وفقا للعامل الزمني الذي تم الاتفاق عليه.

في حال عدم رضى المشتكي عن الطريقة التي تم فيها التعامل مع الشكوى، يمكن للمشتكي أن يرفع القضية إلى القسم المسؤول عن التعامل مع الشكاوى، والذي سيقوم بمراجعة االشكوى وتوصيل المعلومات إلى المجلس العام لأديداس/كبير مسؤولي الامتثال، لاتخاذ قرار نهائي فيها.

تحدد أديداس بشكل واضح آليات أخرى للشكوى (نقطة التواصل الوطنية لألمانيا التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي- انظر الفصل 4) يمكن للمشتكين استخدامها إذا ما زالوا غير راضين عن نتائج شكواهم والإجراءات المتخذة من قبل أديداس.

وأخيرا، فإن أديداس تطبق سياسة ضد الانتقام لحماية المشتكين. وتشجع الشركة المشتكين بالاتصال بها في حال تعرضوا لإجراءات انتقامية وتلتزم باتخاذ إجراءات لمعالجة الوضع. [150]

148 The 2018 Corporate Human Rights Benchmark awarded Adidas a score of 15 out of a maximum of 15 for its remedy and grievance mechanisms.

149 Although Adidas' complaint mechanism is an example of best practice when compared to the mechanisms implemented by other companies, it is not perfect. Complaint mechanisms should **not be limited to addressing only complaints that amount to breaches of human rights or other specific standards.** Complaint mechanisms **should allow a company to identify and address problems early, before they escalate to human rights abuses.**

150 Adidas, 'Third Party Complaint Process for Breaches to adidas Group Workplace Standards or Violations of International Human Rights Norms,' Version 3, (Nov. 2016), available at: https://www.adidas-group.com/media/filer_public/47/95/47956de4-7a3b-4559-a449-51ef963c7f9e/adidas_group_complaint_process_november_2016.pdf. See a summary of the complaint process at: Adidas, 'Summary of Third Party Complaint Process,' available at: https://www.adidas-group.com/media/filer_public/20/df/20df7722-e850-487f-a029-175d7ee5cfc9/summary_third_party_complaint_process_2017_english.pdf.

4 الفصل المناصرة

يحدد الفصل 2 الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها أن تتورط الأعمال التجارية في انتهاكات حقوق الإنسان. الفصل 3 يصف الحد الأدنى من الإجراءات والسياسات التي يتعين على الأعمال التجارية تنفيذها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها بفعالية. يستند الفصل4 إلى الفصلين السابقين ويستكشف الاستراتيجيات التي يمكنك استخدامها في جهود المناصرة التي تقوم بها من أجل اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الأعمال التجارية في سوريا.

إذا فشلت جهود المناصرة التي تقوم بها في جعل الأعمال التجارية في سوريا تتبنى نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في العمل التجاري، يستكشف الفصل 5 الآليات القضائية وغير القضائية الموجودة لمحاسبتهم.

4.1 الفصل

يتناول الفصل السؤال المتعلق بـ

متى

يجب عليك أن تبدأ جهودك في المناصرة.

4.2 الفصل

يتناول الفصل السؤال المتعلق بـ

كيفية

القيام بجهودك في المناصرة. و يتضمن قسماً فرعياً عن استراتيجيات التفاوض في حالة نجاح جهودك في المناصرة و موافقة العمل التجاري على الإنخراط في حوار.

4.3 الفصل

يتناول الفصل السؤال المتعلق بـ

من

يجب أن تستهدف في جهودك للمناصرة.

4.1 متى يجب أن تبدأ جهودك في المناصرة؟

قبل:

يجب أن تفكر في بدء جهودك للمناصرة قبل أن يتورط عمل تجاري ما في انتهاكات لحقوق الإنسان أو حتى قبل أن يبدأ عمل تجاري ما عملياته في سوريا. في هذه الحالات، سيكون هدف المناصرة التي تقوم بها هو الضغط على العمل التجاري لتنفيذ الحد الأدنى من العمليات التي تمكنه من تحديد ومنع الآثار السلبية على حقوق الإنسان.

بعد:

إذا بدأت جهودك في المناصرة بعد أن يكون عمل تجاري ما متورط بالفعل في انتهاكات لحقوق الإنسان، ستظل جهودك ذات مغزى، لكن الهدف سيكون مختلف. سيكون هدفك هو الضغط على العمل التجاري لضمان إيقافه لانتهاكات حقوق الإنسان المتورط بها، و تنفيذه للحد الأدنى من عمليات إدارة المخاطر (انظر الفصل 3) و توفيره سبل معالجة وانتصاف مناسبة لأولئك الذين تأثروا مباشرة بانتهاكات حقوق الإنسان.

4.2 كيف يجب أن تقوم بجهودك للمناصرة؟

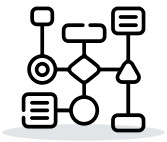

استراتيجية المناصرة

عليك أن تخطط بعناية لنشاط المناصرة الذي ستقوم به. المشكلات التي يعالجها هذا الدليل معقدة وتتطلب وقتاً، ومن غير المرجح أن تحقق جهودك في المناصرة نتائج فورية. يقترح هذا القسم بعض الخطوات الأساسية التي يجب عليك اتباعها عند بناء استراتيجية المناصرة التي ستقوم بها لزيادة فرص نجاحك.[151]

1 حدد المشكلة

الخطوة الأولى هي تحديد المشكلة التي تريد معالجتها من خلال المناصرة التي ستقوم بها. يجب أن تتأكد من إجراء بحث كافٍ لامتلاك فهم جيد للمشكلة.

سيساعدك الفصلان 2 و 3 في تحديد القضايا التي يجب أن تركز عليها في المناصرة التي ستقوم بها. يجب عليك الرجوع إلى الفصل 2 لتحديد ما إذا كان عمل تجاري متورط في انتهاكات لحقوق الإنسان أو في جرائم دولية. يجب عليك الرجوع إلى الفصل 3 لتحديد ما إذا كان عمل تجاري قد فشل في تنفيذ عمليات كافية لمنع أو معالجة انتهاكات حقوق الإنسان بشكلٍ وافٍ.

[151] The structure identified in this section draws inspiration from CARE, The Care International Advocacy Handbook, 2014.

أمثلة:

عمل تجاري متورط في انتهاكات لحقوق الإنسان كنتيجة للقطّاع الذي يعمل به أو كنتيجة لموقع عملياته.

عمل تجاري غير متورط بنفسه في انتهاكات لحقوق الإنسان، لكن أصحاب العمل التجاري يشاركوا \ شاركوا في انتهاكات لحقوق الإنسان ومن الممكن استخدام الأرباح لارتكاب المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

عمل تجاري غير متورط في انتهاكات حقوق الإنسان، لكنه يخطط لبدء العمل في منطقة / قطّاع من المحتمل أن تؤدي إلى تورطه في انتهاكات حقوق الإنسان وليس لديه إجراءات كافية لتحديد ومنع ومعالجة انتهاكات محتملة لحقوق الإنسان.

2 حدد هدفك

الخطوة الثانية هي تحديد التغيير الذي تريد رؤيته كي تُحَل المشكلة التي حددتها. كقاعدة عامة، يجب أن يكون الهدف: محدد، قابل للقياس، قابل للتحقيق، واقعي، ومحدد بفترة زمنية. إذا كان الهدف الذي حددته طموحاً أو طويل الأمد، يجب عليك أيضاً تحديد المزيد من الأهداف الملموسة القصيرة أو المتوسطة الأجل.

أمثلة:

إذا كان عمل تجاري متورطاً بالفعل في انتهاكات لحقوق الإنسان فقد تكون أهدافك هي الضغط على الشركة لإيقاف مشاركتها في الانتهاكات ومحاولة محاسبتها على ذلك.

إذا لم يكن عمل تجاري متورطاً بشكل مباشر في انتهاكات لحقوق الإنسان، لكن أصحاب العمل التجاري متورطين، يجب أن يكون هدفك هو محاولة منع أصحاب العمل التجاري من الاستغلال التجاري (التربّح).

إذا كان عمل تجاري يخطط لبدء العمل في مناطق شديدة الخطورة، يجب أن يكون هدفك هو الضغط على كيان العمل التجاري لتبني السياسات أو الإجراءات المحددة في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

3 حدد من يمكنه إحداث التغيير

الخطوة الثالثة هي تحديد الكيانات و / أو الأفراد القادرين على إحداث التغيير الذي حددته كهدف لك. الكيانات / الأفراد الرئيسيون الذين لديهم القدرة على تغيير سلوك العمل التجاري هم المالك / الإدارة أنفسهم والمؤسسات الوطنية للدولة التي يقع فيها العمل التجاري (مثل الحكومة أو البرلمان).

أمثلة:

أ. إذا كان هدفك هو أن يتوقف عمل تجاري عن مشاركته في انتهاكات حقوق الإنسان، فالكيانات القادرة على إحداث التغيير هي صاحب / إدارة العمل التجاري والمؤسسات الوطنية للدولة التي يقع فيها.

ب. إذا كان هدفك هو أن يتوقف صاحب العمل الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان عن التربّح من أعماله التجارية المشروعة ظاهرياً، قد تكون الكيانات القادرة على إحداث التغيير هي عملاء العمل التجاري و الشركاء التجاريين للعمل التجاري المعنيّ.

ج. إذا كان هدفك هو قيام عمل تجاري ما باعتماد سياسات وإجراءات كافية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها، فالكيانات القادرة على إحداث التغيير هي العمل التجاري نفسه و مؤسسات الدولة التي تمارس سلطة تشريعية / تنظيمية على العمل التجاري.

4 قم بتقييم مواردك

يجب عليك إجراء تقييم واقعي لمواردك، من حيث الموارد المالية والخبرة في القضية التي حددتها. يجب عليك أيضاً تعيين حلفائك – الكيانات المؤثرة (ذات النفوذ) على العمل التجاري والتي قد تكون قادرة على الضغط عليه للقيام بالتغيير الذي حددته كهدف لك - وعليك تقييم مدى تأثيرها على العمل التجاري الذي تستهدفه. يساعدك الفصل 4.3 في تحديد الكيانات التي يجب عليك التفكير في الانخراط معها في عملية المناصرة التي ستقوم بها.

5 خطط أنشطتك

بعد الانتهاء من الخطوات التحضيرية، يجب عليك التخطيط للأنشطة التي ستتيح لك تحقيق هدفك.

أمثلة:

يجب أن تفكر دائماً ببدء نشاطك للمناصرة عن طريق الانخراط على انفراد مع العمل التجاري أو مع أصحاب المصلحة المعنيين الآخرين قبل الإعلان عن تورط العمل التجاري في انتهاكات حقوق الإنسان للعموم. في معظم الحالات، من المحتمل أن يكون لك تأثير أكبر على عمل تجاري ما قبل أن تصبح مشاركته في انتهاكات حقوق الإنسان معلنة للعموم.

إذا قررت ، كجزء من نشاطك للمناصرة، كتابة تقرير يتناول الانتهاكات أو أوجه القصور الخاصة بعمل تجاري معين أو قضايا حقوق الإنسان التي تثيرها الأعمال التجارية القائمة في منطقة معينة أو في قطّاع معيّن، يوصى بشدة بمشاركة التقرير مع العمل التجاري قبل نشره. هذا سيتيح الفرصة للعمل التجاري للتعليق على نتائجك و قد ينجم عنه حوار بنّاء. قبل مشاركة تقرير مع عمل تجاري ما تأكد دائماً من تقييم المخاطر الأمنية التي قد تنجم عن أفعالك.

إذا لم يسفر الإنخراط مع العمل التجاري على انفراد عن النتائج المتوقعة، يجب أن تفكر في إطلاق حملة عامة لتسمية وفضح العمل التجاري لتورطه في انتهاكات لحقوق الإنسان بهدف الضغط على العمل التجاري لتنفيذ التغييرات التي حددتها. إذا قررت إطلاق حملة عامة يجب أن تفكر في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الأكثر رسوخاً في الدولة التي يوجد بها العمل التجاري أو الكيانات الأخرى ذات الصلة (انظر الفصل 4.3 أدناه). يمكن أن يمنح هذا حملتك جمهوراً محتملاً أكبر ويزيد الضغط على العمل التجاري. معظم الأعمال التجارية تدرك الحاجة للحفاظ على سمعتها لضمان الربحية. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذه الاستراتيجية بحذر. قد ينجم عنها خطر كبير بإلحاق ضرر بالمشاركين (انظر مبدأ عدم إلحاق الأذى وتقييم المخاطر - الفصل 1). قد يكون من المفيد الاستمرار في السعي لاستراتيجيات تفاعل أخرى بالتوازي مع الحملات العامة.

أداة مفيدة وسهلة الوصول لرفع مستوى الوعي العام حول تورط عمل تجاري في انتهاكات لحقوق الإنسان هي قضايا و آليات الاستجابة لمركز موارد الأعمال التجارية و حقوق الإنسان.[152] يمكن لمؤسسات المجتمع المدني غير القادرة على جعل الأعمال التجارية تتفاعل معها بشكل هادف أن تطلب من مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن يطلب من الشركة المعنية الرد على الادعاءات أو المخاوف نيابة عنهم. علاوة على ذلك، فإن مركز موارد الأعمال التجارية و حقوق الإنسان يلاحق الشركات التي تتقاعس عن الاستجابة بشكل كافٍ لادعاءات سوء المعاملة. منذ إنشاء هذه الآلية في عام 2005، استجابت 73 ٪ من الشركات التي اتصل بها مركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للادعاءات أو المخاوف المثارة.[153]

[152] Business & Human Rights Resource Centre, Company Response Rates, available at: https://www.business-humanrights.org/en/company-response-rates.

[153] A report on the positive impact of this mechanism can be accessed at: Business & Human Rights Resource Centre, Examples of our Impact, available at: https://www.business-humanrights.org/sites/default/files/documents/Examples-of-impact-full-Jan-2015.pdf .

6 الرصد والتقييم

من خلال مراقبة الأنشطة التي تقوم بها بشكل منتظم كجزء من جهود المناصرة الخاصة بك، يجب أن تكون قادراً على تقييم فعالية هذه النشاطات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن ما إذا كنت بحاجة لتغيير استراتيجيتك. سيمكّنك ذلك أيضاً من التفكير ملياً في ما حدث من أخطاء في جهود المناصرة السابقة وتحسين فعالية عملك باستمرار.

صندوق - أهمية الاعتماد على المعايير الدولية

في جهود المناصرة التي تقوم بها، يجب عليك التأكد دائماً من استخدام اللغة المستمدة من الصكوك القانونية الدولية و المعايير الدولية. عند إدانة تورط الأعمال التجارية في انتهاكات حقوق الإنسان، يجب عليك تحديد حقوق الإنسان التي انتهكتها الأعمال التجارية كما هي موضحة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة (انظر الفصل 1).

عند الدعوة إلى اعتماد عمليات فعالة لمنع الآثار الضارة بحقوق الإنسان ومعالجتها بفعالية يجب عليك الرجوع إلى المعايير التي حددتها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

إذا كان العمل التجاري المستهدف موقعاً على مبادرة طوعية (انظر الفصل 4.3)، مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة، المبادئ الطوعية للأمن و حقوق الإنسان،وغيرها من المبادرات المماثلة، عليك الرجوع في جهود المناصرة إلى اللغة المستمدة من المبادئ التي تستند إليها المبادرة المعنية واستخدامها. تعد الإشارة إلى هذه المبادئ استراتيجية فعالة للمناصرة لأن الأعمال التجارية الأعضاء قد وافقت طوعاً على الالتزام بها.

حتى في هذه الظروف، يجب عليك أيضاً الرجوع إلى المعايير التي حددتها المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية و حقوق الإنسان، حيث أن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية و حقوق الإنسان تمثل الحد الأدنى و الشامل للمعايير و توفر إرشادات مفيدة لتطبيق معايير أكثر تحديداً. على سبيل المثال، عند توقيع الأعمال التجارية على الميثاق العالمي للأمم المتحدة، لا يتوقع منهم الالتزام فقط بالمبادئ العشرة للميثاق العالمي، بل و ذلك يوجب عليهم تطبيق الإجراءات المحددة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان من أجل تفعيل شرط "احترام حماية حقوق الإنسان المعلنة دولياً"[154] على النحو المنصوص عليه في المبادئ العشرة.[155]

استراتيجية التفاوض

إذا استجابت الأعمال التجارية بشكل إيجابي لجهود المناصرة التي قمت بها أو إذا نفّذت الأعمال التجارية بشكل صحيح العمليات المحددة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية و حقوق الإنسان و تشاورت معك كجزء من عملية توخي العناية الواجبة، ستكون قد بدأت بالفعل بحوار معهم. في هذا السيناريو، قد تجد نفسك في موقف يتعين عليك فيه التفاوض مباشرة مع عمل تجاري ما. يقترح هذا القسم بعض القواعد الأساسية التي يمكن أن تساعدك في تبني نهج منظم للمفاوضات مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة فرصك في النجاح.

This section draws inspiration from Centre for Humanitarian Dialogue, Humanitarian Negotiation Handbook, 2004.

[154] UN Global Compact, Ten Principles, Principle 1.
[155] Shift, 2016, 113.

هام

تذكر أن الهدف النهائي للشركات هو زيادة أرباحها. في معظم الحالات، يجب ألا تفترض أنها تتعامل معك بدافع حسن نية أو من أجل الصالح العام. ومع ذلك، هذا لا يعني أنهم لن يتفاوضوا بحسن نية أو أنه لا يوجد أي احتمال لتحسين الوضع.

1 حلل سيناريو التفاوض الذي تواجهه

في هذه المرحلة عليك.

تحديد غاياتك

عندما تحدد غاياتك، يجب أن لا تقرر فقط ما الذي تريده كنتيجة للتفاوض، ولكن ما هي معاييرك الدنيا أيضاً (الحد الأدنى لما يمكنك قبوله). ربما لديك عدة أهداف، يوصى بوضعها حسب الأولوية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تحاول الحد من عدد الأهداف التي تحاول تحقيقها لأن وجود الكثير من الأهداف يهدد بجعل مطالبك تبدو غامضة أو مفرطة.

تحديد النظير الصحيح

يجب أن تسعى لما هو ممكن، للتأكد من أنك تتفاوض مع شخص لديه القدرة على ضمان تنفيذ أي اتفاق من قبل العمل التجاري.

حدد أهداف العمل التجاري و قيّم مدى توافقها مع أهدافك

إن فهم مصالح وأهداف العمل التجاري يجب أن يعطيك فكرة عن فرص التوصل إلى اتفاق.

قيّم نفوذك

يجب عليك تحديد جميع العناصر التي تمنحك سلطة على العمل التجاري: ما الذي تملكه أو ما يمكنك القيام به للتأثير على العمل التجاري. يجب أن تفكر جيداً في المخاطر والفرص الناتجة عن استخدام كل عنصر من هذه العناصر فيما يتعلق بنجاح مفاوضاتك.

أمثلة:

خطر حملة عامة تكشف عن تورط الأعمال التجارية في انتهاكات لحقوق الإنسان ؛

خطر فقدان العملاء و / أو شركاء العمل ؛

خطر رفع قضية أمام محكمة أو رفع شكوى أمام هيئة غير قضائية (انظر الفصل 5) ؛

خطر العقوبات (انظر الفصل 5) ؛

الوصول إلى كيانات أخرى (انظر الفصل 4.3) التي قد تكون قادرة على ممارسة الضغط على العمل التجاري ؛

أي حوافز يمكنك اقتراحها على العمل التجاري ؛

وجود خطة ب في حال فشل مفاوضاتك مع العمل التجاري. إن معرفة ما ستفعله إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق يمنحك ثقة أثناء المفاوضات. والأهم من ذلك، إذا أدرك العمل التجاري أن المفاوضات الجارية ليست الخيار الوحيد لك، فقد يزيد ذلك الضغط عليها للتوصل إلى اتفاق.

إن اعتبارك كنظير موثوق به سيزيد من رغبة العمل التجاري في الوصول إلى اتفاق. يجب أن لا تقدم وعوداً لا يمكنك الوفاء بها أو القيام بتهديدات لا يمكنك تنفيذها.

قم بتطوير استراتيجية

في هذه المرحلة، يجب أن تضع خطة عمل تتيح لك تحقيق الأهداف التي حددتها في المرحلة السابقة. يجب عليك:

حقق أقصى قدر من التوافق بين كلٍ من أهدافك

يجب أن تحاول التفكير مسبقاً في جميع نتائج التفاوض المحتملة التي ترضيك أنت و العمل التجاري معاً. سوف يسمح لك التحضير لخيارات مختلفة بتجنب الوصول لطريق مسدود في المفاوضات.

الاستفادة من نفوذك لأقصى حد

أولاً، بعد تحديد العناصر التي تمنحك نفوذاً على العمل التجاري، يجب عليك اتخاذ الخطوات الأولية التي ستمكنك من استخدامه أثناء التفاوض.

أمثلة:

ابدأ في تحديد القنوات التي ستستخدمها في حملة عامة؛

ابدأ بجدية في النظر في إمكانية رفع دعوى ضد العمل التجاري وتحديد ما عليك القيام به لتحقيق هذا الهدف

ابدأ بالتفاعل مع كيانات أخرى التي قد تكون قادرة على الضغط على العمل التجاري.

ثانياً، يجب عليك التفكير في التدابير التي يمكنك اتخاذها لزيادة مصداقيتك.

أخيراً، يجب أن تفكر جيداً عند اختيار الأشخاص الذين يجب تضمينهم في فريق التفاوض. وجود فريق قادر ومناسب سيزيد من فرص النجاح.

أمثلة:

إذا كنت ستتعامل أثناء المفاوضات مع قضايا محددة، ففكر بتضمين خبير في تلك القضايا في فريقك ؛

إذا كان ذلك ممكناً، فحاول أن يتضمن فريق التفاوض الخاص بك أشخاصاً متشابهين مع نظيرك من حيث المكانة و الخبرة والشخصية والخلفية الثقافية.

C قم بتحديد النهج الخاص بك

يجب أن تقرر ما هو النهج الذي يجب أن تتبعه أثناء المفاوضات اعتماداً على توافق أهدافك المعنية وعلى حجم النفوذ الذي تملكه على العمل التجاري.

في الحالة التي يكون لديك فيها نفوذ منخفض وهناك القليل من التوافق بين أهدافك المعنية قد تقرر أن تتبع نهج هجومي للمفاوضات. إذا كانت الظروف مختلفة، فقد يكون من المستحسن اعتماد نهج أكثر صبراً و استرضائية.

D اختر التكتيكات الصحيحة

يجب أن تحاول تحديد التقنيات التي ستستخدمها لمحاولة التأثير على النظير و إقناعه.

أمثلة:

إذا وصلت المفاوضات إلى طريق مسدود، بإمكانك التفكير في إعادة صياغة المشكلة التي تناقشها باستخدام كلمات مختلفة لوصفها ؛

قد تحاول العثور على شيء ما، لا يرتبط بالضرورة بالمشكلة التي تتفاوض عليها، تمتلك أنت ونظيرك توافقاً عليه. تكوين رابطة ما مع النظير سوف يسهل الوصول إلى اتفاق؛ بإمكانك مناشدة القيم الثقافية أو الدينية المشتركة.

E قم بإعداد الحجج الخاصة بك

يجب عليك التأكد من إعداد حجج مقنعة لدعم طلباتك. يجب عليك أيضاً أن تفكر بالأسباب التي تجعل النتيجة المعينة التي تود الوصول إليها في صالح العمل التجاري، و ينبغي عليك أن تكون قادراً على تقديم هذه الأسباب. إذا لزم الأمر، يجب عليك التفكير في التشاور مع خبراء معنيين من أجل إعداد حججك.

أمثلة:

يمكنك الإشارة إلى المعايير الدولية التي يتوقع من الأعمال التجارية احترامها (انظر الفصلين 2 و 3) ؛

إذا كان العمل التجاري يلتزم بمبادرة طوعية (انظر الفصل 4.3) فيمكنك الإشارة إلى مجموعة المبادئ التي قرر العمل التجاري طوعاً الالتزام بها ؛

يجب أن تفكر في مناشدة القيم الثقافية والدينية ؛

يجب أن تحاول التفكير في طرق ملموسة يستفيد بها العمل التجاري من تبني نهج قائم على حقوق الإنسان في العمل التجاري.

4.3 من الذي يجب أن تتفاعل معه؟

يحدد هذا القسم الكيانات التي لها تأثير على الأعمال التجارية الفاعلة في سوريا، والتي يجب أن تفكر بالتفاعل معها خلال نشاط المناصرة الذي تقوم به.

يحدد الجزء الأول الكيانات التي يجب أن تفكر في استهدافها إذا كان العمل التجاري الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان شركة. يحدد الجزء الثاني الكيانات ذات الصلة إذا كان الكيان التجاري الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان منظمة غير ربحية. يحدد الجزء الثالث الكيانات ذات الصلة إذا كان الكيان التجاري الضالع في الانتهاكات منظمة متعددة الأطراف.

A الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان شركة

عليك التفكير بالتفاعل مع الكيانات التالية.

1. الشركة نفسها (أو الشركة الأم إذا كانت شركة تابعة) ؛
2. مساهمي الشركة ؛
3. المؤسسات الممولة للشركة ؛
4. الشركاء التجاريين للشركة ؛
5. المبادرات الطوعية التي اشتركت بها الشركة ؛
6. المؤسسات الوطنية في الدولة التي تأسست فيها الشركة الأم ؛
7. مبادرات الأمم المتحدة ؛
8. منظمات المجتمع المدني الأخرى

الشركة نفسها

- ✓ هل التفاعل مباشرة مع الشركة يعرضك لمخاطر أمنية؟ (انظر الفصل 1 ولا تقم بإحداث ضرر، بما في ذلك لنفسك).
- ✓ هل الشركة تابعة لشركة تأسست في دولة أكثر تقبلاً لتفاعل المجتمع المدني؟ (انظر الملحق 2 الذي يوضح كيفية إجراء بحث عن الهيكل المؤسسي للشركة)
- ✓ هل حددت موظفي الشركة الذين لديهم القدرة على تغيير الطريقة التي تعمل بها الشركة؟
- ✓ هل فكرت في ممارسة الضغط على الشركة للانخراط في تطوير سياسة حقوق الإنسان وتوخي العناية الواجبة بشأنها بشكل أكثر فعالية (انظر الفصل 3.2 و 3.3 بشأن التزامات الشركة فيما يتعلق بسياسة حقوق الإنسان و بذل العناية اللازمة)
- ✓ هل فكرت في استخدام آلية الشكاوى الخاصة بالشركة للإعراب عن مخاوف بشأن عمليات الشركة؟ (انظر الفصل 3.4 حول التزامات الشركة فيما يتعلق بالعالجة)

المساهمين في الشركة

- من هم مساهمي الشركة؟ (انظر الملحق 2 الذي يوضح كيفية إجراء بحث عن الهيكل المؤسسي للشركة)
- هل المساهمون هم أشخاص أو شركات أخرى أو صناديق استثمار؟
- هل تمتلك الشركة مساهمين في دولة أكثر تقبلاً لتفاعل المجتمع المدني؟

لماذا؟

قد يكون للمساهمين، بما في ذلك المساهمين الصغار، رغم أنهم لا يشاركون دائماً في إدارة عمليات الشركة، تأثير كبير على المساهمين الآخرين وقد يكونوا قادرين على الضغط على الشركة لتغيير سياساتها أو سلوكها.[156]

صناديق الاستثمار الكبيرة مثل الصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي العالمي، الذي يمتلك أسهم في أكثر من 9000 شركة، من المرجح أن تكون متجاوبة لتفاعلات متعلقة بانتهاكات لحقوق الإنسان مرتكبة من قبل الشركات التي استثمرت فيها، وفي الماضي سحبت استثماراتها من شركات ذات سجلات سيئة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.[157]

المؤسسات الممولة للشركة

- هل تلقت الشركة أو من المتوقع أن تتلقى تمويل من بنوك أو جهات ممولة مؤسسية أخرى مثل البنك الدولي؟
- إذا كان التمويل يأتي من البنك الدولي، فهل فكرت في استخدام آلية الشكاوى المتاحة للأفراد والجماعات المتأثرة بعمليات الشركات التي يدعمها البنك الدولي؟ (انظر الفصل 4 لمزيد من المعلومات حول الآلية)

لماذا؟

قد تقرر المؤسسات الممولة سحب الدعم المالي الذي تتمتع به الشركة و / أو الضغط على الشركة لوقف مشاركتها في انتهاكات حقوق الإنسان.

الشركاء التجاريين للشركة

- من هم الشركاء التجاريين للشركة؟
- ما هي شركة المحاسبة وشركات المحاماة التي تعمل مع الشركة؟
- ما هي الشركات التي تشتري المنتجات المصنعة من قبل الشركة؟

لماذا؟

قد يقرر الشركاء التجاريون للشركة إيقاف التعامل مع الشركة أو استخدام نفوذهم بطريقة أخرى للضغط على الشركة المعنية لتغيير ممارساتها.[158]

[156] FIDH, Corporate Accountability for Human Rights Abuses: Guide on Recourse Mechanisms, 2016, 529-533.

[157] For additional information on engaging with funds such as the Norwegian Government Pension Fund Global see FIDH, Corporate Accountability for Human Rights Abuses, 527-529 or visit: https://www.nbim.no/en/ .

[158] SOMO, 2012, 62.

المبادرات الطوعية

- هل اشتركت الشركة في مبادرة دولية تتطلب من أعضائها الالتزام بمجموعة من المبادئ المحددة من قبل المبادرة؟
- إذا كانت الشركة عضوًا في الميثاق العالمي للأمم المتحدة،[159] فهل فكرت في استخدام آلية تقديم الشكاوى الخاصة بها؟ (يعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة أكبر مبادرة طوعية للشركات، مع أكثر من 12,000 شركة مشاركة)[160]
- إذا كانت الشركة عضواً في مبادرة صناعية لتنظيم جانب معين من أنشطتها (مثل المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان)، هل فكرت في استخدام آلية الاستشارة (أو الشكوى) ذات الصلة؟ (هذه المبادئ الطوعية هي مبادرة تطوعية خاصة بالصناعة الاستخراجية وتركز على التأثير المحتمل على حقوق الإنسان لقوات الأمن العامة والخاصة)

لماذا؟

تشير أو تلمّح مجموعة المبادئ التي ترتكز إليها هذه المبادرات صراحة إلى مسؤولية الشركات فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان.[161]

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

مزاعم خطيرة حول تورط شركة مشاركة في الميثاق في انتهاكات لحقوق الإنسان يمكن إرسالها إلى مكتب الميثاق العالمي (info@unglobalcompact.org)
أو إرسالها إلى رئيس مجلس الميثاق العالمي (الأمين العام للأمم المتحدة). قد يحيل مكتب الميثاق العالمي المسألة إلى الشركة المعنية طالباً تعليقات مكتوبة وبإبقاء المكتب على إطلاع بأي إجراء تتخذه الشركة لمعالجة الموقف. إذا رفضت الشركة المشاركة الانخراط في حوار، فقد يقرر مكتب الميثاق العالمي حذف الشركة من قائمة الشركات المشاركة.[162] تم استخدام هذا الإجراء في الماضي، لكن من غير الواضح ما إذا تم شطب أي شركة ما بسبب تورطها في انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان.

المبادئ الطوعية للأمن وحقوق الإنسان

إذا فشل أحد المشاركين في تنفيذ المبادئ الطوعية يمكن بدء عملية تنطوي على مشاورات بين المشاركين وقد تؤدي إلى استبعاد الشركة المخالفة من المبادرة.[163] إلا إنه يمكن للمشاركين فقط بدء هذه العملية. إذا كنت تنوي استخدام هذه العملية، يجب عليك التواصل مع مشاركين آخرين في المبادرة (ويفضل أن تكون منظمة غير حكومية).[164] تم استخدام هذه العملية عدة مرات في الماضي، ولكن توجد شكوك حول فعاليتها. في عام 2013، سحبت عدة منظمات غير حكومية، بما فيها منظمة العفو الدولية وأوكسفام، مشاركتها من المبادرة بسبب إخفاقها في مساءلة المشاركين.[165]

الحكومة أو الهيئة التشريعية لدولة تأسيس الشركة

- إذا كانت الشركة المعنية شركة أجنبية، هل فكرت في التفاعل مع الحكومة أو برلمان الدولة التي تأسست فيها الشركة؟
- هل فكرت في التعامل مع جهات فاعلة سياسية داخل الدولة التي من المحتمل أن تستجيب بشكل إيجابي لجهود المناصرة التي تركز على حقوق الإنسان أو التي تتوافق مع موقفك حول سوريا؟

لماذا؟

يمكن للحكومات والبرلمانات أن يكون لها تأثير كبير على طريقة عمل الشركات من خلال سن قوانين أو لوائح محددة. لكن، قد يكون التعامل مع هذه الهيئات معقداً ومن غير المرجح أن يؤدي هذا النوع من التفاعل إلى نتائج فورية.

[159] UN Global Compact, available at: https://www.unglobalcompact.org/. [160] UN Global Compact, Participants, available at: https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/participants.
[161] The UN Global Compact principles expressly require companies to "respect the protection of internationally proclaimed human rights," UN Global Compact, The Ten Principles, https://www.unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles. [162] For further information on this procedure see FIDH, 539-545. [163] For further information on this procedure see FIDH, 554-557.
[164] For a list of participating NGOs see Voluntary Principles on Security and Human Rights, For NGOs, available at: http://www.voluntaryprinciples.org/for-ngos/.
[165] FIDH, 555.

المؤسسات الوطنية في دولة تأسيس الشركة الأم

- نقاط الاتصال الوطنية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (انظر الفصل 5)
- المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان / أمين المظالم (انظر الفصل 5)

مبادرات الأمم المتحدة

- مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسألة حقوق الإنسان والشركات العابرة للحدود وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية.

✓ هل فكرت في تقديم طلب[166] بشأن تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى مجموعة العمل؟

لماذا؟

مجموعة العمل[167] مكلفة بتشجيع تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان و تطوير حوار مع الحكومات وكذلك مع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، مثل الشركات. سوف تستخدم مجموعة العمل التقديمات التي تم تلقيها لإبلاغ توصياتها إلى الحكومات والشركات حول تنفيذ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

منظمات المجتمع المدني الأخرى

✓ هل فكرت في إقامة شراكة مع منظمات المجتمع المدني الموجودة في الدول التي يوجد فيها مقر الشركة الأم أو المساهمين؟

✓ هل فكرت في الشراكة مع منظمات المجتمع المدني الدولية التي تمتلك خبرة محددة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؟

لماذا؟

قد تكون هذه المؤسسات قادرة على ممارسة ضغط أكبر على الشركة بسبب قربها الجغرافي وقد تكون لديها خبرة في التعامل مع الشركة المعنية. بالإضافة إلى ذلك، قد يسمحون لك بتوسيع نطاق جهود المناصرة التي تقوم بها.

D الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان هو منظمة غير ربحية

المنظمة غير الربحية ذاتها

✓ هل التفاعل مباشرة مع المنظمة يعرضك لمخاطر أمنية؟ (انظر الفصل 1 و لا تقم بإحداث ضرر، بما في ذلك لنفسك).

✓ من هم الأفراد الذين يواجهون المسؤولية عن أعمال المنظمة؟

✓ من هم مدراء المنظمة؟

✓ من هم أعضاء مجلس الإدارة؟

✓ إذا كانت المنظمة مسجلة في المملكة المتحدة، فمن هم أمناء المنظمة؟

لماذا؟

يجب ألا تفترض أنه نظراً لكون المنظمة ضالعة في انتهاكات لحقوق الإنسان، فهي غير راغبة في التفاعل معك. قد لا تكون إدارة المنظمة أو الأفراد المسؤولين في النهاية عن أفعالها مدركين لمشاركة المنظمة في انتهاكات حقوق الإنسان. على سبيل المثال، قد لا يكونون على دراية بالآثار الناجمة عن الشراء من كيانات معينة.

[166] OHCHR, Submissions to Working Group, available at: https://www.ohchr.org/EN/Issues/Business/Pages/Submissions.aspx.
[167] OHCHR, The Working Group on Human Rights and Transnational Corporations and Other Business Enterprises.

شركاء المنظمة

- ✓ هل تقيم المنظمة شراكات مع منظمات غير حكومية أخرى أو جمعيات خيرية؟
- ✓ هل المنظمة عضو في تحالف ما؟

لماذا؟

قد يكون شركاء المنظمة أو الأعضاء الآخرون في التحالف على استعداد وقادرين على الضغط على المنظمة لوقف مشاركتها في انتهاكات حقوق الإنسان.

الجهات المانحة للمنظمة

- ✓ ما هي الجهات المانحة للمنظمة؟ (عادة ما يتم تحديد الجهات المانحة بسهولة على موقع المنظمة)

لماذا؟

تعتمد المنظمات غير الربحية على الدعم المالي من المانحين. للمانحين تأثير كبير على المنظمات غير الربحية.

المؤسسات الوطنية التي تشرف على عمليات المنظمة

- ✓ إذا كانت المنظمة مسجلة في دولة لديها مؤسسات وطنية تشرف على عمليات المنظمات غير الربحية المسجلة في الدولة، هل فكرت في التفاعل مع واحدة من هذه المؤسسات الوطنية؟

لماذا؟

مثال على مؤسسة مشابهة هو هيئة المملكة المتحدة الخيرية. تسمح الهيئة لأي طرف مهتم بتقديم شكاوى إذا كانت مؤسسة خيرية مسجلة في المملكة المتحدة متورطة في أنشطة ضارة بالأشخاص أو إذا كانت المؤسسة الخيرية متورطة في أنشطة غير قانونية.[168]

مبادرة طوعية

- ✓ هل اشتركت المنظمة في مبادرة دولية تتطلب من أعضائها الالتزام بمجموعة من المبادئ قد حددتها المبادرة؟
- ✓ إذا كانت المنظمات عضواً في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، فهل فكرت في استخدام آليتها لتقديم الشكاوى؟

لماذا؟

كما هو موضح أعلاه، فإن مجموعة المبادئ التي ترتكز إليها هذه المبادرات تشير صراحةً أو تلمح إلى مسؤولية الأعضاء فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. أصبحت بعض الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية أعضاء في الميثاق العالمي للأمم المتحدة. على سبيل المثال، انضمت أوكسفام إلى المنصة العالمية للأمم المتحدة في 3 تموز (يوليو) 2018.[169] إذا كانت المنظمة عضواً في الميثاق العالمي للأمم المتحدة، يجب عليك التفكير في استخدام آلية تقديم الشكاوى الموضحة أعلاه.

[168] For more information on how to submit a complaint see United Kingdom Government, Complain About a Charity, available at: https://www.gov.uk/complain-about-charity.
[169] UN Global Compact, Our Participants.

الكيان الضالع في انتهاكات حقوق الإنسان منظمة متعددة الأطراف

المنظمة نفسها

- ما هي الوكالة داخل المنظمة المتعددة الأطراف المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان؟
- من هم الأفراد داخل الوكالة المسؤولون عن عمليات الوكالة في سوريا؟ (على سبيل المثال، بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا، فإن الموظفين ذوي أعلى مستوى من المساءلة هم الممثل المقيم والمدير القُطري)
- من هم ممثل الوكالة ونائب الممثل في سوريا؟

لماذا؟

على الرغم من أن هذا ليس هو الحال عادة، فقد تكون إدارة المنظمة غير مدركة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تتورط فيها نتيجة لبعض أنشطتها ، مثل الشراء.

آليات التظلّم

- هل فكرت في استخدام آليات التظلّم للوكالة ذات الصلة؟

لماذا؟

عادة ما تتم معالجة الشكاوى المقدمة من خلال هذه القنوات من قبل المكتب المركزي للوكالة وليس من قبل مكتب سوريا. على سبيل المثال، لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليتين أساسيتين للتظلّم:

- آلية وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، والتي تتيح للأفراد والجماعات المتأثرة بمشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم شكوى. منظمات المجتمع المدني، بإمكانها أيضاً تقديم شكوى نيابة عن المجتمعات المتأثرة.[170]
- آلية الاستجابة لأصحاب المصلحة، والتي تسمح للأفراد والجماعات المتأثرة بمشروع يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم طلب لبدء عملية للسعي إلى حل المشكلات التي يثيرها المشروع.[171]

الجهات المانحة

- هل فكرت في التفاعل مع الجهات المانحة الرئيسية للوكالة ذات الصلة؟

لماذا؟

تعتمد وكالات الأمم المتحدة على المساهمات المالية من الدول لإدارة (تفعيل) عملياتها. قد تكون الدول قادرة على الضغط على الوكالة لتغيير الطريقة التي تعمل بها. عادة ما تكون المعلومات المتعلقة بالجهات المانحة الرئيسية لوكالة تابعة للأمم المتحدة متاحة للعامة على موقع الوكالة.[172]

[170] For more information on how to submit a complaint see UNDP, Social and Environmental Compliance Review, available at: http://www.undp.org/content/undp/en/home/accountability/audit/secu-srm/social-and-environmental-compliance-unit.html.

[171] For more information on how to start this process see UNDP, Stakeholder Response Mechanism, available at: http://www.undp.org/content/undp/en/home/accountability/audit/secu-srm/stakeholder-response-mechanism.html.

3 القسم د المحاسبة

التزامات تقارير المراجعة

Duties of Auditors on Auditing Reports

الفصل 5
المحاسبة

إذا فشلت جهود المناصرة التي تقوم بها في منع الأعمال التجارية من المشاركة في انتهاكات لحقوق الإنسان وفي إقناعها بالامتثال لمسؤولياتها المتعلقة باحترام حقوق الإنسان، فالخيار الأخر المتوفر لديك هو اللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية لمحاسبة هذه الأعمال التجارية.

سيصف هذا القسم بعض سبل الانتصاف الدولية التي يمكنك استخدامها لمحاسبة الأعمال التجارية - بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية - عندما تفشل في منع أو وقف أو معالجة انتهاكات حقوق الإنسان. تنطبق سبل الانتصاف الموصوفة في هذا الفصل، نظرياً، على المنظمات متعددة الأطراف أيضاً، مثل الأمم المتحدة. غير أن محاسبة المنظمات متعددة الأطراف باستخدام الآليات القضائية هي عملية تثير العديد من المسائل القانونية المعقدة و عالية التقنية وتتجاوز نطاق هذا الدليل. سيكون من المفيد الحصول على مشورة قانونية متخصصة فيما يتعلق بالسعي لمعالجة ضرر تسببت فيه الأمم المتحدة أو منظمات دولية أخرى.

يمكن تقسيم سبل الانتصاف الدولية بشكل عام إلى فئتين:

1 آليات قضائية

2 آليات غير قضائية

هذه الآليات ضرورية لتحقيق أقصى قدر من امتثال الشركات لالتزامات حقوق الإنسان، وتعمل كعصا لجزرة المناصرة و التفاعل. كما أنها توفر منبراً للضحايا لطلب العدالة، ولجعل قصصهم مسموعة على الأقل.

على الرغم من أن محاسبة الأعمال التجارية على تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان أمر ممكن وتم تحقيقه في الماضي، إلا أنّ رفع دعوى قضائية ضد عمل تجاري يعمل في سوريا ليس بالأمر السهل لأسباب عديدة. و لكن، هذا لا ينبغي أن يمنعك من أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

الفصل 5 ينقسم إلى قسمين. يناقش القسم الأول سبل الانتصاف القضائية بشكل عام، أي، طرق إقامة دعاوى قضائية ضد شركة ما، من أجل الحصول على وسيلة انتصاف نافذة (قابلة للتنفيذ) قانونياً. إذا نجحت، فقد تؤدي هذه الإجراءات إلى فرض غرامات كبيرة على الشركات التي تثبت إدانتها بارتكاب انتهاكات، في بعض الحالات تقود إلى إرسال الأفراد الأكثر مسؤولية (مثل الرئيس التنفيذي أو كبار المسؤولين التنفيذيين) إلى السجن وإلى الحصول على تعويض مالي للضحايا.

يقدم القسم الثاني لمحة عامة عن بعض سبل الانتصاف غير القضائية المتاحة للمجتمع المدني. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، استخدام القنوات التي توفرها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أو وكالات المظالم أو آليات مرتبطة بالبنك الدولي. توفّر الآليات غير القضائية مجموعة متنوعة من النتائج، بدءاً من توصيات 'بسيطة' إلى شركة ما لتغيير أوجه تصرفها، أو إلى كشف (غير قضائي) لانتهاك لحقوق الإنسان، أو إلى توصيات، أو حتى في بعض الأحيان إلى وساطة بين شركة ما و المجتمع و / أو الأفراد المتأثرين. على الرغم من أن غالبية هذه الآليات غير ملزِمة، أي لا يمكن قانوناً إنفاذها و فرضها على الشركة، إلا أنها غالباً ما توفر عملية مشابهة لعملية البت القضائي ويمكن أن تكون وسيلة للحصول على جبر للضرر و طريقة فعالة لممارسة الضغط على الأعمال التجارية.

5.1 سبل الانتصاف القضائية - رفع دعاوى قضائية ضد عمل تجاري

ستساعدك الأسئلة التالية في تحديد نوع سبل الانتصاف القضائية المتاحة، وما إذا كانت مطالبة ما تستحق التقديم أمام القضاء:

5.1.1 الفصل

ما هو السلوك المخالف؟

5.1.2 الفصل

من هو / هم الجاني (الجناة)؟

5.1.3 الفصل

من هو / هم الضحية (الضحايا)؟

5.1.4 الفصل

هل هناك محكمة ذات صلاحية قضائية بشأن هذه المسألة؟

5.1.5 الفصل

ما هو نوع الأدلة اللازمة لتقديم مطالبة ناجحة؟

5.1.6 Chapter

كيف تختار محامٍ، ومن الذين يمكنك التواصل معهم؟

5.1.1 الفصل
ما هو السلوك المخالف؟

السؤال الأول الذي يتعين عليك تحديده هو: ما هو الأمر الذي حدث ودفعك إلى رفع قضية؟ سترشدك إجابة هذا السؤال في اختيار طريق للمضي قدماً.

أولاً، ربما تريد أن تسأل نفسك: هل تم ارتكاب جريمة دولية؟ (انظر الفصل 2). تدمج دول كثيرة جرائماً دولية في تشريعاتها الجنائية المحلية، مما يعني أنه يمكن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم بموجب القانون المحلي. على سبيل المثال، منذ عام 2014 يدمج القانون السويدي صراحة المسؤولية عن الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية و جرائم الحرب في التشريعات السويدية.[173]

وحتى لو لم يكن السلوك المخالف ضمن فئة الجرائم الدولية الأساسية، فإنه سوف يبقى يرتب مسؤولية جنائية بموجب القانون المحلي لدولة ما. على سبيل المثال، ثلاث شركات بلجيكية وأصحابها قد وُجِدوا منذ فترة قريبة مسؤولين جنائياً عن تصدير مواد كيميائية بشكل غير قانوني إلى سوريا دون الحصول على التراخيص المطلوبة.[174]

إذا كان سلوك الشركات المخالف لا يرقى إلى مثل هذه الجرائم، فهل يشكل هذا السلوك انتهاكاً لحقوق فرد أو مجتمع ما على الرغم من ذلك؟ من المهم أن نتذكر أنه يمكن أيضاً مقاضاة الشركات لانتهاكها هذه الحقوق من خلال دعاوى المسؤولية المدنية، التي لا تستخدم لغة القانون الجنائي وغالباً لا تستخدم لغة حقوق الإنسان بشكل صريح أيضاً. في هذه الحالة، قد يكون من المفيد طرح السؤال بشكل أكثر عموماً: هل تم إلحاق ضرر بمصلحة الضحية المحمية بموجب القانون؟

لماذا هذه الخطوة مهمة؟

سيكون السلوك المخالف في صميم قضيتك. نوع الانتهاكات المرتكبة، والسياق الذي ارتكبت فيه، سيحدد ما يتعين عليك إثباته، أي، الأدلة التي سيتعين عليك جمعها. قد يؤثر ذلك أيضاً على من يمكنك محاسبته.

فمثلاً، يتطلب القانون الجنائي عادة إثبات عنصرين: ارتكاب أفعال معينة (تسمى الفعل الإجرامي أو الركن المادي للجريمة) وحالة ذهنية أو نية محددة (تسمى النية الإجرامية أو الركن المعنوي للجريمة).

من ناحية أخرى، فإن التقاضي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من خلال قانون المسؤولية التقصيرية (القانون المدني) سيعتمد عادة على المفهوم القانوني للإهمال. وهذا ينطوي على إثبات أن:

أن يكون العمل التجاري المسيء واجب رعاية تجاه الضحايا؛

قام العمل التجاري بخرق هذا الواجب القانوني للرعاية؛ و

توجد علاقة سببية بين أفعال العمل التجاري المدعى عليه (أو الإغفال/الامتناع عن الفعل) والضرر الذي لحق بالضحايا.

[173] Swedish Code of Statutes, 'Act on Criminal Responsibility for Genocide, Crimes Against Humanity, and War Crimes,' (2014), available at: https://www.government.se/49cd62/contentassets/6e0e65c994124235a39387e2dcf5ad48/2014_406-act-on-criminal-responsibility-for-genocide-crimes-against-humanity-and-war-crimes-.pdf.

[174] Simon Marks, 'Belgian Exporters Found Guilty of Sending Chemicals to Syria,' Politico, (2019), available at: https://www.politico.eu/article/belgian-exporters-found-guilty-of-sending-chemicals-to-syria/.

5.1.2 الفصل

من هو الجاني (و / أو المدعى عليه المحتمل)؟

يجب أن تكون الخطوة الأولى هي تحديد أين تم تأسيس النشاط التجاري المخالف،أي، أي الدولة التي تم فيها إنشاء العمل التجاري وتسجيله بشكل قانوني. في كثير من الحالات، يمكن القيام بذلك من خلال بحث على الإنترنت، من خلال النظر في وثائق قانونية مرفوعة من قبل الشركة، أو عنوان فعلي للمكتب المسجل، أو موقع تواجد المساهمين (لمزيد من المعلومات، انظر الملحق 2).

الخطوة الثانية هي تحديد ما إذا كانت العمل التجاري يشكل جزءاً من هيكل مؤسسي أوسع - على سبيل المثال، هل هي شركة تابعة لشركة أُمْ تقع في مكان آخر من العالم؟ (لمزيد من المعلومات انظر الملحق 2) يمكن أن يوفر ذلك أيضاً "رابطة" ثمينة لمحاسبة الشركة الفرعية من خلال شركتها الأم (انظر أدناه).

الخطوة الثالثة هي تحديد الأفراد داخل العمل التجاري الذين يمكن اعتبارهم بصفة معقولة "الأكثر مسؤولية" عن أنشطة العمل التجاري المخالفة. في معظم الأحيان، سيشمل ذلك مدراء تنفيذيين و مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى.

لماذا هذه الخطوة مهمة؟

؟ إن وجود فكرة واضحة عن من ترغب في محاسبته، ومن أين أتوا أو أين تم تسجيل الشركة، سيسمح لك بتحديد الولاية القضائية المحتملة لادّعاءٍ ما. على سبيل المثال، إذا تم تأسيس العمل التجاري المخالف في السويد، فهناك إمكانية تقديم شكوى إلى المدعي العام السويدي لكي يستخدم 'الولاية القضائية العالمية' للدولة والقوانين المحلية لمحاسبة المُشتغلين في العمل التجاري أمام المحاكم السويدية عملاً بالقانون الجنائي (أو حتى مقاضاة الشركة على أساس القانون المدني). للولايات القضائية المختلفة قواعد وأساليب مختلفة، لذا فهذه الخطوة حاسمة لتحديد فرص نجاح الادعاء.

في بعض الأحيان، يمكن أيضاً رفع دعوى ضد أشخاص و / أو كيانات مختلفة (داخل مجموعة عمل تجاري واحدة). رفع دعوى ضد عدة فئات من المدعى عليهم (شركة تابعة في سوريا، شركة أم موجودة في مكان آخر من العالم، أفراد ضمن العمل التجاري هم الأكثر مسؤولية، وما إلى ذلك) يعزز من فرص محاسبة الأعمال التجارية بنجاح.

دراسة حالة: تحقيق فرنسي في جرائم ضد الإنسانية مرتكبة من قبل شركة أُمْ فرنسية "لافارج"، و شركتها الفرعية "اسمنت لافارج سوريا" و رؤساء تنفيذيون سابقون.

في حزيران (يونيو) 2018، تم وضع شركة الأسمنت الفرنسية "لافارج أس أيه" (الآن لافارج هولسيم) قيد التحقيق رسمياً بسبب أعمال شركة تابعة لها، "اسمنت لافارج سوريا"، فيما يتعلق بتشغيل خطة أسمنت الجلابية في سوريا بين عامي 2011 و 2014.

اتُهمت الشركة الأم بالتورط في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وتمويل إرهابيين، بسبب مزاعم بدفعها ملايين للجهاديين، بما في ذلك الدولة الإسلامية، لإبقاء مصنعها مفتوحاً أثناء النزاع السوري.

كما تم اتهامها بتعريض حياة الموظفين السابقين في الجلابية للخطر. وفقاً لجماعة الحقوق الفرنسية شيربا، أحد المدعين في القضية، هذه هي المرة الأولى التي تتهم فيها شركة أم في أي مكان في العالم بالتورط في جرائم ضد الإنسانية.

الفصل 5.1.3
من هم الضحايا؟

تحتاج أن تسأل نفسك:

1. من هم الضحايا؟
2. أين يقيمون؟
3. ما هي جوازات السفر التي يحملونها؟
4. هل يشكلون جزءاً من مجتمع أوسع تأثر ككل؟
5. هل هم ضحايا أفراد؟

عند النظر إلى الضرر الذي حدث، قد تحتاج إلى تحديد ما إذا كان الضحايا متأثرين مباشرة بأفعال العمل التجاري، أو ما إذا كانوا ضحايا غير مباشرين. على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم معدات تصنعها شركة معينة من قِبل دولة أو حتى كيانات غير حكومية لتعذيب ضحايا أو إلحاق الأذى بهم – بالتالي سيكون هؤلاء ضحايا غير مباشرين للشركة، بدل أن يكونوا ضحايا مباشرين.

لماذا هذه الخطوة مهمة؟

سيتيح لك ذلك الحصول على فكرة عن حجم الدعوى، ومعرفة عدد الأشخاص المتأثرين والذين يمكن أن يكونوا شهوداً محتملين، وما إذا كانوا مواطنين في دولة أخرى، مما قد يساعدك على "تعزيز" دعوى في المحاكم الوطنية لذلك البلد.

الفصل 5.1.4
هل هناك محكمة، على المستوى الدولي أو الوطني، تتمتع بالاختصاص القضائي للنظر في هذه المسألة؟

لعل أهم خطوة في هذه العملية هي تحديد المحكمة التي من المحتمل أن يكون لها اختصاص قضائي على هذه المسألة، أي، السلطة اللازمة لحسم وجود انتهاك لحقوق الإنسان والحكم ضد المدّعَى عليه(م).

عند القيام بتحديد الاختصاص القضائي (الولاية القضائية)، فإنه من المفيد طرح السؤالين التاليين:

1. ما نوع المحكمة التي يمكنها سماع الدعوى؟
2. ما نوع الخطأ القانوني الذي يمكن معالجته؟

يتعلق السؤال الأول بالمحكمة التي ستتم فيها الإجراءات القانونية: المحاكم الجنائية الدولية أو المحاكم المحلية.

يتعلق السؤال الثاني بالموضوع المعنيّ للإجراءات: الجرائم الدولية، المسؤولية الجنائية (الراسخة في القانون الجنائي المحلي) ، و / أو المسؤولية المدنية (الراسخة في القانون المدني المحلي).

في حالة حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في سوريا، مع الأسف، لا توجد حالياً طريقة لرفع دعوى بشأن الجرائم الدولية أمام المحاكم الجنائية، للأسباب الموضحة أدناه في الفصل 5.4.1

الخيار الأكثر واقعية هو رفع دعوى (بشأن جرائم دولية، بموجب القانون الجنائي الوطني، أو بموجب القانون المدني الوطني) أمام المحاكم المحلية لدولة ما. يشرح هذا القسم الخيارات المختلفة أمام المحاكم المحلية.

او أخيراً، يستعرض هذا القسم، الآلية الدولية المحايدة المستقلة المدعومة من الأمم المتحدة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص ('IIIM') المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة في سوريا.

فعلى الرغم من أن مهمتها تركز على جمع وحفظ الأدلة المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان في سوريا، إلا أنها ليست محكمة جنائية، أو مكتب مدعي عام أو محكمة خاصة بسوريا. ومع ذلك، يمكنها أن تلعب دوراً في مشاركة المعلومات و الملفات مع المدعين العامين الوطنيين، و لذلك فهي مشمولة بإيجاز في هذا القسم.

رفع دعوى أمام المحاكم الجنائية الدولية

يمكن مقاضاة الجرائم الدولية (انظر الفصل 2) التي تشهد تورط أعمال تجارية أمام المحاكم الجنائية الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية، أو المحاكم المختلطة التي تضم قضاة دوليين ومحليين (مثل المحكمة الخاصة لسيرا ليون، أو المحكمة الخاصة بلبنان). كقاعدة عامة، لا تتمتع المحاكم الدولية الخاصة بسلطة قضائية على الكيانات القانونية (مثل الأعمال التجارية)، ولكن قد يتم مقاضاة أعضاء رفيعي المستوى في عمل تجاري ما، إذا تم اعتبارهم مسؤولين عن السلوك الإجرامي (انظر الفصل 2 للحصول على مزيد من المعلومات حول الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها اعتبار الفرد مسؤولاً عن جريمة دولية).

هناك العديد من الأمثلة على رجال أعمال متهمين أو مدانين من قبل محاكم دولية لتورطهم في جرائم دولية. ولكن، إن مقاضاة الجرائم الدولية المتعلقة بالأعمال التجارية في سوريا تواجه عقبة رئيسية: سوريا ليست من الدول الموقعة على نظام روما الأساسي، الذي يمنح المحكمة الجنائية الدولية الاختصاص القضائي وبالتالي فإن المحكمة الجنائية الدولية ليس لها اختصاص قضائي على سوريا. يمكن أن تحصل المحكمة الجنائية الدولية

الدولية نظرياً على الاختصاص للنظر في الجرائم المرتكبة في سوريا إذا أحال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوضع في سوريا إلى المحكمة.[175] على الرغم من وجود سابقة لمثل هذه الإحالة [176] , إلا أنه من المستبعد أن يحدث ذلك في الحالة السورية. ففي أيار (مايو) 2014، قام عضوان دائمان في مجلس الأمن، روسيا والصين باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد هذا الإحالة. علاوة على ذلك، من غير المحتمل حالياً إنشاء محكمة جنائية دولية خاصة ذات اختصاص على الجرائم المرتكبة في سوريا لأنها تتطلب موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

رغم أنه لا توجد حالياً محكمة دولية لها اختصاص قضائي على سوريا، إلا أن هذا قد يتغير في المستقبل. لذلك، فإن دراسة الحالات، الواردة أدناه والتي توضح كيف تعاملت المحاكم الدولية مع القضايا المتعلقة بالأعمال التجارية في الماضي، ذات صلة.

دراسات حالات

تمت مقاضاة جوشوا أراب سانغ أمام المحكمة الجنائية الدولية بصفته- مشاركاً غير مباشر في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية بسبب أعمال قام بها بصفته الرئيس السابق للعمليات وشخصية إذاعية معروفة في كاس إف إم في نيروبي، كينيا في سياق أعمال العنف التي حدثت بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ في أعقاب الانتخابات في كينيا. وقد اتُهم بالمساهمة في تنفيذ جرائم ضد الإنسانية من خلال دوره المؤثر في إذاعة كاس، والتي يُزعم أنها غذّت العنف عن طريق نشر رسائل الكراهية، والكشف صراحة عن رغبة في طرد أعضاء ينتمون لمجتمعات معينة و بث أخبار كاذبة لإشعال جو العنف بعد الانتخابات. تم إبطال التهم في وقت لاحق، لكن قرار اتهام سانغ يوضح قابلية تحميل مسؤول تنفيذي للشركة المسؤولية عن تصرفات هذه الشركة/الكيان القانوني (في هذه الحالة، تصرفات إذاعة كاس إف إم).

في ثلاث قضايا في محاكمات نورمبرغ – محمكة جنائية دولية خاصة أُنشئت بعد الحرب العالمية الثانية - تمت محاكمة قادة صناعات ألمانية كبرى لارتكابهم جرائم ضد السلام (أي، إطلاق الحرب العالمية الثانية)، وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بسبب مشاركتهم الفعالة في الممارسات النازية مثل تسخير العبيد والترحيل. في قضية "كروب وآخرين"، أدين المتهمون، وهم رجال أعمال ألمان، بجريمة السلب (النهب) على نطاق واسع. شملت تصرفاتهم الإزالة المادية لبعض الممتلكات من خلال نزع الملكية التي كانت في السابق تعود للسكان اليهود.

في قضية "موسيما" المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا – محكمة جنائية دولية خاصة أنشئت للنظر في الجرائم المرتكبة خلال النزاع في رواندا - أدين مدير مصنع شاي بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وجريمة ضد الإنسانية متعلقة بالإبادة بسبب أعمال ارتكبها خلال الإبادة الجماعية في رواندا والتي تضمنت استخدام أصول للشركة لتسهيل الجرائم (بما في ذلك المركبات والسائقين والموظفين). قام المدعى عليه في مناسبات مختلفة بنقل مهاجمين مسلحين، بمن فيهم موظفين في مصنعه إلى مواقع مختلفة و أمرهم بمهاجمة أعضاء من جماعة توتسي العرقية.

[175] The UN Security Council may refer alleged atrocity crimes committed in any country (including those that are not party to the Rome Statute) by passing a resolution authorised by the UN Charter.

[176] In February 2011, the UN Security Council referred the situation in Libya to the ICC. The UN Security Council referred to the situation in Darfur, Sudan to the ICC in March 2015.

دراسة حالة: إدانة شركة من قبل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان

المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (أس تي إل) هي محكمة ذات طابع دولي تم تأسيسها في عام 2009، وتتمثل مهمتها الأساسية في إجراء محاكمات للأشخاص المتهمين بتنفيذ الهجوم الذي وقع في 14 شباط (فبراير) 2005 والذي أودى بحياة 23 شخصاً، بمن فيهم رئيس وزراء لبنان السابق، رفيق الحريري.

بموجب القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة، يجوز للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان أن تحكم على "أي شخص" يعرقل عملها في إقامة العدل عمداً وعن معرفة، لعدم احترام المحكمة.

في 31 كانون الثاني (يناير) 2014، اتُهم شخصان وشركتان إعلاميتان بازدراء وعرقلة العدالة أمام المحكمة الدولية الخاصة بلبنان بخصوص تقارير إعلامية تحتوي على معلومات عن شهود سريين للمحكمة الدولية الخاصة بلبنان.

في 15 تموز (يوليو) 2016، وجدت المحكمة الدولية الخاصة بلبنان شركة مقرها في بيروت تدعى أخبار بيروت إس.أيه.إل. مذنبة على أساس امتلاكها صحيفة وموقعاً إلكترونياً نشروا مقالات تتظاهر بأنها تكشف عن معلومات سرية عن بعض الشهود المحميين، والتي وفقاً للمحكمة الخاصة بلبنان قد تكون أثرت على ثقة الجمهور في المحكمة الخاصة بلبنان والدعاوى أمامها.

كانت هذه هي المرة الأولى في التاريخ التي يتم فيها إدانة كيان قانوني (على عكس الفرد) بسلوك مزدري لمحكمة من قبل محكمة جنائية دولية. يشكل القرار سابقة مهمة وقد يحث المحاكم الجنائية الدولية الأخرى على توسيع نطاق اختصاصها ليشمل الشركات التي تقوم بعرقلة عمل المحكمة أو ممارسة سلوك إجرامي.

رفع دعوى أمام المحاكم المحلية

قد يترتب على حالات تورط الأعمال التجارية في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الإمكانية النظرية للعقوبات بموجب القوانين الجنائية للعديد من الدول وقد تؤدي أيضاً إلى مسؤولية مدنية محتملة بموجب الأنظمة المحلية "القائمة على الضرر/المسؤولية التقصيرية".

على المستوى الوطني، إن انتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالأعمال التجارية قد تنتهك الدساتير أو مجموعة من التشريعات المعمول بها، مثل قوانين البيئة أو العمل أو مكافحة الرشوة أو الفساد أو قوانين مناهضة التمييز. أثبت قانون الضرر على وجه الخصوص أنه أداة ناجحة نسبياً في السعي لمساءلة الشركات في السنوات الأخيرة. تستخدم المحاكم الوطنية بشكل متزايد كوسيلة من قبل ضحايا حقوق الإنسان للحصول على تعويض عن الضرر الناجم عن نشاط عمل تجاري.

وبالمثل، أصبح من الشائع على نحو متزايد بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات أن تواجه تهماً قانونية فيما يتعلق بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان سواء في دول الموطن أو في خارج الحدود.[177] هناك توجه واضح لرفع دعاوى أمام المحاكم الوطنية للبلدان المسجلة فيها الأعمال التجارية، على عكس المحاكم الدولية أو محاكم البلد التي ترتكب فيها انتهاكات حقوق الإنسان.

كما وجه المدعون العامون في دول أخرى مثل السويد وألمانيا تهماً على أساس الولاية القضائية العالمية، والتي بموجبها يمكن للمحاكم الوطنية أن تتمتع بالولاية القضائية على بعض الجرائم الدولية التي تقع خارج إقليمها.

هناك ثلاث أنواع من الدعاوى بشكل عام أمام المحاكم المحلية:

1 دعاوى بموجب القانون المدني المحلي

2 دعاوى بموجب القانون الجنائي المحلي

3 دعاوى الجرائم الدولية

في حين أن الوسيلة الرئيسية لطلب الانتصاف في الجرائم الدولية الخطيرة عادة ما يكون أمام محاكم الدولة التي ارتكبت فيها الجرائم، في هذه الحالة سوريا. وقد صرحت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا، أنه بالنظر إلى الطبيعة الممتدة و التي تزداد طائفية للصراع في سوريا، فإنه من غير المرجح أن يتم إجراء محاكمات مستقلة وذات مصداقية وتستوفي الحد الأدنى من المعايير الدولية هناك على المدى القريب.[178] و بشكل مشابه، تبين أن المحاكم المدنية في سوريا عموماً لا تستوفي المعايير الدولية للاستقلال والنزاهة.[179]

نتيجة لذلك، ستركز الأقسام أدناه على المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية في الأنظمة القانونية المحلية غير النظام القانوني السوري.

A مسؤولية الشركات عن الجرائم الدولية أمام المحاكم الوطنية (المحلية)

يمكن أن تتم الملاحقة القضائية للجرائم الدولية أيضاً أمام المحاكم الوطنية [180] ، حيث أن العديد من السلطات القضائية الوطنية أدرجت حظر الجرائم بموجب القانون الدولي في قوانينها الجنائية الوطنية.[181]

حقيقة أن مؤسسات القانون الجنائي الدولي تركز تقليدياً على المسؤولية الجنائية الفردية بدلاً من مسؤولية الشركات لا تعني أن الشركات ستتجنب بالضرورة المسؤولية القانونية عن الجرائم الدولية.[182] تنص بعض الولايات القضائية على إمكانية المسؤولية الجنائية للشركات وللأفراد أيضاً بسبب التورط في جرائم دولية.[183] علاوة على ذلك، قد يكون للإدماج المحلي بعدٌ خارجَ الحدود الإقليمية. تقوم دول عديدة بتوسيع نطاق اختصاصها القضائي ليشمل الجرائم الدولية التي يرتكبها مواطنوها أو تُرتكب ضد مواطنيها بغض النظر عن مكان وقوع الجرائم؛ ويعتمد عدد قليل من الدول على "الولاية القضائية العالمية" لتوسيع نطاق اختصاصها بغض النظر عن روابط الجنسية.[184]

[177] Examples include: a civil liability claim against Shell in the Netherlands for its damaging effected on livelihood in Nigeria in 2013; a 2012 criminal complaint filed in Switzerland against Nestle for their alleged omission to protect one of their former employees who was killed in 2005; or the Alien Torts Claim Act. See Andreas Graf & Andrea Iff, 'Conflict-Sensitive Business: Review of Instruments and Guidelines,' Swiss Peace Foundation, 4, available at https://www.swisspeace.ch/fileadmin/user_upload/Media/Publications/Deliverable_3_ConflictSensitiveBusiness_InstrumentsandGuidelines.pdf.

[178] Syria Commission Report, Annex XIV, 124. According to the Commission, international standards consist of "independence, impartiality, thoroughness, effectiveness and promptness of investigations and due process."

[179] International Legal Assistance Consortium (ILAC), 'Rule of Law Assessment Report: Syria 2017', available at: http://www.ilacnet.org/wp-content/uploads/2017/04/Syria2017.pdf.

[180] Report of the International Commission of Jurists on Corporate Complicity in International Crimes, vol. 2 on Criminal Law and International Crimes, (2008), 64, available at: https://www.icj.org/wp-content/uploads/2012/06/Vol.2-Corporate-legal-accountability-thematic-report-2008.pdf.

[181] A cross-section of both civil law and common law national systems have now incorporated the criminal prohibition of genocide, crimes against humanity and war crimes into their domestic law. These include Argentina, Australia, Belgium, Canada, Germany, the Netherlands, South Africa, Spain and the United Kingdom. France and Norway are going through the process of incorporating the ICC definitions into their domestic laws, however France has pre-existing domestic legislation that criminalises genocide and crimes against humanity and Norway has pre-existing legislation that criminalises crimes against humanity and war crimes. Other states that have not ratified the ICC Statute, such as the United States, India, Indonesia and the Ukraine, have incorporated one or more of the three crimes covered by the ICC in their national criminal legislation.

[182] Dr Jennifer Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' (2008), 31, available at: https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/DomesticLawRemedies/StudyDomesticLawRemedies.pdf.

[183] Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' 31.

[184] J. Ruggie, 'Report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises,' A/HRC/4/35, para. 25, available at: https://www.ohchr.org/EN/Issues/TransnationalCorporations/Pages/Reports.aspx. JusticeInfo.net, International Crimes: Spotlight on Germany's War Crimes Unit, (10 Jan. 2019), available at: https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/39936-international-crimes-spotlight-on-germany-s-war-crimes-unit.html.

ألمانيا واحدة من الدول القليلة التي يأخذ النظام القانوني فيها بمبدأ الولاية القضائية العالمية الخالص أو البحت، وهذا يعني أنه لا يشترط أن يكون هنالك رابط بين الجريمة وألمانيا.

أنشأت بعض الدول وحدات متخصصة في جرائم الحرب. على سبيل المثال، تم إنشاء الوحدة المركزية الألمانية لمكافحة جرائم الحرب[185] في عام 2003، وأصبحت مؤسسة رائدة للمحاكمة المحلية على الجرائم الجسيمة، بما في ذلك الجرائم المرتكبة في سوريا.

دراسة حالة 1: إدانة مدراء أعمال في السويد لجرائم دولية مزعومة ارتكبت في جنوب السودان

في أواخر عام 2018، قدّم الادعاء السويدي إشعاراً بالمقاضاة إلى اثنين من مدراء الشركات في شركة النفط السويدية "نفط لاندين"، والذي زُعم أنهما ساعدا و شجعا على جرائم دولية جسيمة في جنوب السودان من عام 1998 إلى عام 2003.
يمنح قانون العقوبات السويدي المحاكم الوطنية سلطة قضائية على الجرائم الدولية المرتكبة قبل 2014 (المعرّفة بأنها "جرائم ضد القانون الدولي") بغض النظر عن جنسية الجناة أو الضحايا، أو المكان الذي ارتكبت فيه الجرائم. من المرجح أن تكون القضية مساهمة مهمة في مجموعة الاجتهادات القضائية المتزايدة من المحاكم المحلية فيما يخص الجرائم الدولية.

دراسة حالة 2: إدانة من قبل المحاكم الهولندية لتاجر الأسلحة غوس كووينهوفن لجرائم الحرب المرتكبة في ليبيريا

أدين تاجر الأسلحة الهولندي غوس كووينهوفن في عام 2017 بصفته كمدير و رئيس أكبر شركتين للأخشاب في ليبيريا من قبل محكمة الاستئناف في هولندا كمساعد على جرائم الحرب التي ارتكبت في ليبيريا في أوائل عام 2000. حكم عليه بالسجن لمدة 17 سنة.

تم اتهامه بموجب قانون هولندي محلي، هو "قانون جرائم وقت الحرب"، الذي يمنح المحاكم الهولندية اختصاصاً عالمياً للحكم في الجرائم الدولية ("انتهاكات قوانين وأعراف الحرب")

لقد وجد أن لكووينهوفن دور مهم في شركة الأخشاب الملكية والشركة الشرقية للأخشاب و'سيطرة فاعلة' عليهما، والتي تتشابك مصالحها مع المصالح السياسية والمالية والخاصة لتشارلز تايلور ونظامه من 1999 إلى 2003. شركة الأخشاب الملكية والشركة الشرقية للأخشاب قدمت الأسلحة والرجال والمساعدة اللوجستية لتشارلز تايلور ونظامه. وقد أدين كووينهوفن على أساس هذا التورط و بسبب معرفته المفترضة بطبيعة النزاع و احتمال ارتكاب جرائم حرب و / أو جرائم ضد الإنسانية.

[185] JusticeInfo.net, International Crimes: Spotlight on Germany's War Crimes Unit, (10 Jan. 2019), available at: https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/39936-international-crimes-spotlight-on-germany-s-war-crimes-unit.html.

دراسة حالة 2: إدانة من قبل المحاكم الهولندية لتاجر الأسلحة غوس كووينهوفن لجرائم الحرب المرتكبة في ليبيريا

يمثل القرار سابقة مهمة فيما يتعلق بمساءلة الشركات عن جرائم الحرب. ويتضح ذلك بشكل خاص في كلمات المحكمة، التي أكدت أهمية منع جرائم الحرب في المستقبل حيث أشارت المحكمة إلى أن: 'رجال الأعمال مثل المدعى عليه الذين يعملون (دوليًا) ولا يخجلون من القيام بذلك بالتعاون مع أنظمة مثل نظام تشارلز تايلور، يجب أن يدركوا إمكانية التورط في جرائم (دولية) خطيرة (ضد الإنسانية)'.

B المسؤولية الجنائية في القانون المحلي (غير القانون الجنائي السوري)

طريقة أخرى يمكن من خلالها محاسبة الأعمال التجارية هي من خلال المسؤولية الجنائية بموجب القانون العام المحلي (للشركات أو الموظفين الأفراد أو كليهما، اعتماداً على مدى الاعتراف بمبدأ المسؤولية الجنائية للشركات في الولاية القضائية ذات الصلة).

من الممكن تقسيم النظم القانونية المحلية إلى مجموعتين: تلك التي تعترف بمفهوم المسؤولية الجنائية للشركات و تلك التي لا تعترف بها.[186] تشمل العوامل الأخرى المختلفة النظريات المستخدمة لتحديد المسؤولية الجنائية لكيانات الشركات، و توزيع المسؤولية بين الأفراد و كيانات الشركات و المعايير اللازمة لإقرار المسؤولية على أساس التورط. وهذا الاختلاف الكبير بين القوانين الجنائية للدول ينطوي على إمكانية تحقيق نتائج قانونية مختلفة في ولايات قضائية مختلفة.[187]

مبدأ المسؤولية الجنائية للشركات معترف به بشكل خاص في النمسا وبلجيكا والدنمارك وإستونيا وفنلندا وفرنسا وأيرلندا والنرويج وهولندا وبولندا والبرتغال ورومانيا والمملكة المتحدة ولوكسمبورغ وإسبانيا[188]

على الرغم من الإمكانية النظرية في العديد من الولايات القضائية للمسؤولية الجنائية للشركات عن التورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلا أنه في الممارسة العملية، لا تزال أنظمة القانون الجنائي المحلي غير مجرَّبة إلى حد كبير كوسيلة لتوفير معالجة قانونية في الحالات التي تسببت فيها الأعمال التجارية أو ساهمت بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.[192]

186 Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' 32.
187 Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' 8.
188 FIDH, 'Corporate Accountability for Human Rights Abuses: A Guide for Victims and NGOs on Recourse Mechanisms,' 3rd ed., (2016), 312.
192 Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' 40.

على الرغم من أن الملاحقات الجنائية لانتهاكات حقوق الإنسان للشركات نادرة، والإدانات الناجحة أكثر ندرة، فإن مثل هذه الحالات هي ليست غير مألوفة بالكامل. هناك أمثلة تتعلق بسوريا على وجه الخصوص، مثل تحقيق 2018 في لافارج من قبل السلطات الفرنسية (انظر أعلاه).

دراسة حالة: قضية ضد فورد بالتورط مع نظام ١٩٧٦-١٩٨٣ الأرجنتيني العسكري فيما يتعلق بإساءة معاملة واختطاف عمال فورد

في الفترة ما بين تشرين الأول (أكتوبر) 2002 و شباط (فبراير) 2006، تم رفع العديد من الدعاوى القضائية (جنائية ومدنية) ضد شركات فورد و مسؤولين تنفيذيين فيها في كل من المحاكم الأرجنتينية والأمريكية بزعم التورط من قبل الشركة و مدرائها في القمع السياسي و سوء المعاملة و الاختطاف لعمال فورد خلال فترة نظام 1976-1986 العسكري.

في 11 كانون الأول (ديسمبر) 2018، أدين اثنان من المسؤولين التنفيذيين السابقين لفورد بموجب القانون الأرجنتيني لتورطهما في اختطاف و تعذيب عدد من أعضاء اتحاد فورد وحُكم عليهم بالسجن لمدة 10 و 12 سنة. ووفقاً للحكم، فإن تورطهم اتخذ شكل تقديم أسماء وأرقام بطاقات هوية وعناوين منزلية لقوات الأمن وأن هذه المعلومات قد استخدمت لتحديد واحتجاز عمّال تم اعتقالهم و تعذيبهم بعد ذلك.

C المسؤولية المدنية في القانون المحلي (غير القانون المدني السوري)

تُستخدم "المسؤولية المدنية" بشكل شائع للإشارة إلى مسؤولية أفراد أو شركات بموجب القانون الخاص، بما في ذلك الأنظمة القائمة على الضرر. الضرر هو فعل أو إهمال يؤدي إلى إصابة أو أذى لآخر ويصل إلى مستوى الخطأ المدني الذي تفرض المحاكم المسؤولية عنه.[193]

تسمح العديد من السلطات القضائية برفع دعاوى قضائية من قبل مدعين خواص ضد أعمال تجارية بسبب ضرر أو خسارة متسبب بها، وكذلك بسبب الفشل بالتصرف وفق متطلبات العناية الواجبة. يمكن أن تؤدي هذه الدعاوى المدنية إلى خسائر مالية كبيرة للمؤسسات التجارية، حيث يتم غالباً مطالبتهم بدفع تعويضات كبيرة

هناك العديد من المزايا للدخول في طريق المسؤولية المدنية[194] . إلى حد شديد، إنها في بعض الأحيان السبيل الوحيد لتعويض الضحايا عن الانتهاكات التي تتعرض لها أسرهم، حيث يمكنهم رفع دعوى مدنية بأنفسهم حتى عندما تحجم السلطات الحكومية عن المشاركة في إجراءات جنائية أو حيث لا تستطيع الهيئات الدولية، لأسباب مختلفة، ممارسة اختصاصها القضائي (مثل المحكمة الجنائية الدولية وحقيقة أن سوريا ليست دولة طرف في نظام روما الأساسي).

[193] Cornell Law School Law Dictionary, Tort.

[194] Report of the International Commission of Jurists on Corporate Complicity in International Crimes, vol. 3 on Civil Remedies, (2008), 16.

هناك العديد من التعقيدات المحيطة بتوزيع المسؤولية بين أعضاء مجموعات الشركات والمسؤولية عن تصرفات الغير (طرف ثالث) التي لا تزال تسبب حالات من عدم اليقين حول طبيعة ونطاق المسؤولية المدنية.[195]

ومع ذلك، يمكن تقسيم المبادئ العامة للمسؤولية المدنية إلى الأسئلة التالية:[196]

1. هل **ساهم** سلوك الشركة في إلحاق الضرر؟
2. هل تم إلحاق **ضرر** بمصلحة للضحية محمية بموجب القانون؟
3. بالنظر إلى هذا الخطر، هل اتخذت الشركة التدابير **الاحترازية** التي كانت ستقوم بها شركة حذرة لمنع حدوث الخطر؟
4. هل **علمت** الشركة (أو هل كانت ستعلم شركة حذرة في نفس الظروف) أن سلوكها يشكل خطر بإحداث ضرر على الضحية؟

هذه الأسئلة مجتمعة تساعدك في الوصول إلى جوهر المسألة: هل خرقت الشركة واجب توخي العناية الذي تدين به للضحية؟ ستكون الشركة مسؤولة عن خرقها لواجبها في توخي العناية إذا أمكن إثبات أن الشركة فشلت في ممارسة واجب توخي العناية لحقوق الإنسان على نحو معقول (على سبيل المثال على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمشار إليها في الفصل 3). على الرغم من أن القانون في هذا المجال المحدد لا يزال في حالة تغير مستمر، إلا أنه يعتبر بالفعل قاعدة دولية مقبولة على نطاق واسع لسلوك العمل التجاري.[197] دول "القانون العام" التي تقبل مسؤولية الأعمال التجارية عن ممارسة العناية الواجبة لحقوق الإنسان، تشمل ليس فقط المملكة المتحدة، ولكن أيضاً أستراليا وكندا والهند والولايات المتحدة وبنجلاديش وغانا وإيرلندا وإسرائيل وماليزيا ونيوزيلندا ونيجيريا وباكستان وسريلانكا وأوغندا [198] .

ينبغي أن تلاحظ المنظمات غير الحكومية التي ترغب في استخدام المسؤولية المدنية لمحاسبة الأعمال التجارية التوجه القضائي المتزايد لاستخدام مسؤولية الشركة الأم ك"رابطة".

في قانون الضرر الإنجليزي، تنشأ المسؤولية عندما يكون المدعى عليه قد انتهك واجب العناية المتوجب عليه بحق المدعي. حتى ينشأ مثل هذا الواجب، يجب أن يكون هناك "رابطة"، بين المدعى عليه والمدعي. جوهر الحجة في كثير من الحالات التي تقرر بموجب القانون الإنجليزي (الموضحة أدناه) هو ما إذا كانت شركة أم في المملكة المتحدة يمكن أن تكون مسؤولة عن أعمال فرعها. على الرغم من أن القانون في هذا المجال لا يزال في حالة تغير مستمر، إلا أن المحاكم تبدو أكثر استعداداً لفحص مستندات يُنظر إليها عادةً على أنها "وثائق شركة" (مثل سياسات حقوق الإنسان) لتحديد ما إذا كان واجب العناية مستحقاً أم لا.

[195] Zerk, 'Corporate liability for gross human rights abuses: Towards a fairer and more effective system of domestic law remedies,' 8.
[196] Report of the International Commission of Jurists on Corporate Complicity in International Crimes, vol. 3 on Civil Remedies, (2008), 19.
[197] D. Cassel, 'Outlining the Case for a Common Law Duty of Care of Business to Exercise Human Rights Due Diligence,' (2016), 1 Business and Human Rights Journal 179, 180-1.
[198] D. Cassel, 'Outlining the Case for a Common Law Duty of Care of Business to Exercise Human Rights Due Diligence,' 180-1

هذه السياسات كما يوحي اسمها، تبقى سياسات، أي، صكوك غير ملزمة قانوناً. ومع ذلك، فإن المحاكم تبدو الآن مستعدة بشكل متزايد للتدقيق في سياسات الشركات مطبقة نفس الصرامة المطبقة على الصكوك الأخرى التي يمكن أن تنشأ عنها مسؤولية قانونية.

وبالتالي، يمكن أن تسير جهود المناصرة للتطوير الجاد لهذه السياسات وتنفيذها، جنباً إلى جنب مع استخدام احتمالات المسؤولية المدنية للادعاء ضد الأعمال التجارية.
فيما يلي أمثلة عن الولايات القضائية التي استخدمت فيها المسؤولية المدنية لمحاسبة الأعمال التجارية على انتهاكات حقوق الإنسان.

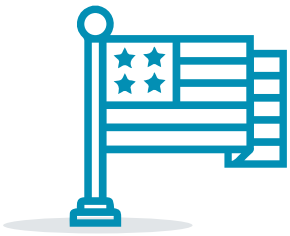

الولايات المتحدة الأمريكية

في الولايات المتحدة، يعد قانون أضرار الأجانب "أيه تي أس" أداة قانونية مهمة لمحاسبة الشركات على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الخارج. يمكّن هذا القانون مواطنين من غير الولايات المتحدة من مقاضاة جهات فاعلة خاصة، بما في ذلك شركات، أمام المحاكم الأمريكية لمشاركتهم المزعومة في انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع ذلك، فقد قلصت المحكمة العليا الأمريكية بشدة من استخدام هذا القانون كأداة قانونية لمحاسبة الشركات على انتهاك القانون الدولي في الخارج في قضيتين مؤخرتين: الحكم الصارد في عام 2013 في قضية كيوبيل ضد البترول الهولندي الملكي (شل) والحكم الصادر في 2018 في قضية جسنر ضد البنك العربي.

في كيوبيل، حكمت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أن المطالبات تحت قانون أضرار الأجانب يجب أن "تمس وتخص" الولايات المتحدة "بقوة كافية"، مستثنية تطبيق قانون أضرار الأجانب على الدعاوى المرفوعة ضد الشركات الأجنبية عندما تتم جميع التصرفات ذات الصلة خارج الولايات المتحدة.

في جيسنر، وجدت المحكمة العليا أن مواطنين من غير الولايات المتحدة لا يمكنهم رفع دعاوى في إطار قانون أضرار الأجانب ضد الشركات الأجنبية، مما يحد من فائدة قانون أضرار الأجانب باعتباره وسيلة قضائية فعالة لتحميل الشركات المسؤولية بموجب القانون الدولي.

من الناحية التقنية، يحافظ هذا على إمكانية رفع دعاوى بموجب قانون أضرار الأجانب ضد الشركات الأمريكية. لكن، سيتعين على المطالبين الآن أن يوضحوا أن الشركة الأمريكية، وليس فقط فرعها الأجنبي، انتهكت القانون الدولي و أن هناك سلوك كافي في الولايات المتحدة لتلبية المعيار الذي وضعته المحكمة في قضية كيوبيل أي "أن المطالبة تمس وتخص مصالح الولايات المتحدة بقوة كافية"

المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة، أنتجت المحاكم فقهاً قانونياً كبير الحجم بشأن المسؤولية المدنية للشركات عن انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما من خلال تطبيق مفهوم واجب الرعاية (القائم على قانون الضرر) على الشركات الأم التي تتحكم في شركات تابعة تسبب ضرر في الخارج.

تم استكشاف مسؤولية الشركة الأم في عام 2012 في قضية تشاندلر ضد كايب، حيث اعتبرت شركة أم في المملكة المتحدة مسؤولة عن فشل شركة تابعة لها في المملكة المتحدة في اتخاذ تدابير من شأنها أن تمنع مرض مهني للموظفين. ورأت محكمة الاستئناف أنه يجوز للقانون فرض واجب رعاية على شركة أم فيما يتعلق بشروط الصحة والسلامة لموظفي شركة تابعة عند استيفاء شروط معينة، ورفضت المحكمة وجود واجب رعاية تلقائي لشركة أم.

في قضية لانغوي ضد فيدانتا، أكدت محكمة الاستئناف ولايتها القضائية على أساس وجود "مشكلة حقيقية يتعين محاكمتها" بين المطالبين و الشركة الأم (وهو أمر يجب أن يكون عادةً ذا صلة بالسلطة القضائية على الشركة الفرعية فقط). هذه عتبة منخفضة، و تم استيفائها في قضية فيدانتا عبر وجود تقرير عالمي للاستدامة أكد أن الرقابة على الشركات التابعة تقع في نهاية المطاف على عاتق الشركة الأم. وبالتالي تزيد فيدانتا من احتمال رفع دعاوى أمام المحاكم الإنجليزية ضد الشركات المقيمة في المملكة المتحدة فيما يتعلق بآثار مضرة لحقوق الإنسان مرتبطة بعمليات فروعها الخارجية.

في قضية أوكبابي و آخرون ضد رويال داتش شل، وجدت محكمة الاستئناف أن الشركة الأم ليس لديها علاقة السيطرة المطلوبة مع الشركة الفرعية من أجل فرض واجب عناية. استشهدت المحكمة بصياغة إثبات مسؤولية شركة أم المعتمدة في قضية فيدانتا، و أوضحت أن مجرد وجود سياسات للصحة والسلامة أو سياسات حقوق إنسان عالمية لم يخلق واجب رعاية. وبالتالي، فإن قضية أوكبابي تضيق الطريق أمام المساءلة من خلال مسؤولية شركة أم.

في قضية "أيه أيه أيه" وآخرون ضد يونيليفر، رفضت محكمة الاستئناف مناشدة من ضحايا أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا في عام 2007. أشارت المحكمة أن واجب رعاية الشركة الأم قد ينشأ: أ) عندما تتولى الشركة الأم بشكل جوهري إدارة نشاط الشركة الفرعية ذات الصلة ؛ و ب) عندما تقدم الشركة الأم مشورة ذات صلة إلى الشركة الفرعية حول كيفية إدارة خطر معين. هذه صيغة مختلفة عن تلك المستخدمة في قضية فيدانتا، وهي تزيد الطين بلة (تزيد تعقيد الأمور) فيما يتعلق بواجب الشركة الأم في العناية.

على الرغم من أن المحاكم الإنجليزية تبدي استعداداً معيناً لفرض واجب رعاية على شركة أم تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها لتصرفات فرعها غير الموجود في بريطانيا، إلا أنه من الجدير بالذكر أن قانون السوابق القضائية الحالي لا يزال في حالة تغير و يُتوقّع المزيد من القضايا والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير.

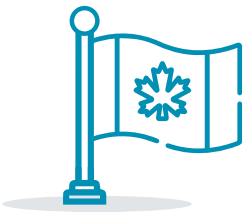

كندا

في كندا، تم تقديم عدة دعاوى ضد شركات تعدين، من قبل مدعين عانوا من إصابات على أيدي أفراد أمن الشركات.

تزعم الدعاوى القضائية في تشوك ضد هادباي أنه بين عامي 2007 و 2009، قام موظفو أمن خاصون يعملون لدى الشركة [الكندية] هادباي في منجمها للنيكل في فينيكس في غواتيمالا بقتل أحد زعماء المجتمع المحلي، وإصابة أحد السكان المحليين بجروح خطيرة، و اغتصبوا جماعياً إحدى عشر امرأة. تشوك أنشأت سابقة فيما يتعلق بمسؤولية شركة أم. وكانت هذه القضية هي الحالة الأولى في كندا التي تضمنت إمكانية أن يشرع مدعون أجانب يزعمون أنهم تعرضوا لضرر ناجم عن عمليات شركة كندية في الخارج بالمحاكمة. وما زالت القضايا جارية.

دراسة حالة: قضية موارد نيفسان، وهي دعوى مدنية رفعت في كندا بسبب انتهاكات القانون الدولي المرتكبة في إريتريا

في عام 2014، رفع ثلاثة رجال إريتريين دعوى مدنية أمام المحكمة العليا لكولومبيا البريطانية في فانكوفر ضد شركة "موارد نيفسان" المحدودة بشأن استخدامها لتسخير العبيد في منجم شركة نيفسان: بيشا في إريتريا. تم رفع دعاوى مدنية إضافية، من قبل 86 مدعي آخرين، في 2016 و2017 و2018. ويزعم المدعون أن نيفسان عملت مع اثنين من المقاولين المدارين من الحكومة الإريترية والجيش الإريتري لبناء منشآت المنجم، وأن الشركات والعسكريين قاموا باستخدام العمل القسري تحت ظروف بغيضة. وتزعم القضية أيضاً أن نيفسان وافقت صراحةً أو ضمنياً على استخدام العمال المجندين، وهي ممارسة يُزعم أنها واسعة الانتشار إلى حد أنها تشكل جرائم ضد الإنسانية. نيفسان، التي تمتلك حصة أغلبية في منجم بيشا، يقع مقرها الرئيسي في فانكوفر وتم تأسيسها بموجب قوانين كولومبيا البريطانية.

الدعوى، التي لا تزال مستمرة، لديها احتمال على أن تكون رائدة فيما يتعلق بثلاث أسس على الأقل:

1. إنها دعوى مدنية تتضمن مطالبات تستند إلى حظر القانون الدولي للسخرة والعبودية والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية.
2. تعد واحدة من أولى دعاوى حقوق الإنسان في كندا لتأكيد الادعاءات القائمة مباشرة على القانون الدولي.
3. على الرغم من أن السلوك الأساسي يتضمن دولة أجنبية، فإن المدعى عليه نفسه شركة خاصة، مما يجعل تطبيق مبادئ حصانة الدولة غير مؤكد.

إذا وُجد أنه هذه الأنواع من الدعاوى ضد الشركات الكندية المتعلقة بالسلوك في الخارج مجدية، فإن هذا يمكن أن يكون بداية لعصر من المساءلة المتزايدة من خلال السماح لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بنظر هذه الخروقات المزعومة للقانون الدولي في قاعات المحاكم الكندية.

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (تشير لها الأمم المتحدة بإيجاز ب"الآلية")

في 21 كانون الأول (ديسمبر) 2016، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 71\248 [199]، الذي ينص على إنشاء الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار (مارس) 2011. يشار إليها أكثر باسم "الآلية" أو "IIIM"

يتمثل اختصاص الآلية[200] في:

1. جمع وتوحيد وحفظ وتحليل الأدلة على انتهاكات القانون الإنساني الدولي و خروقات حقوق الإنسان وانتهاكاتها في سوريا؛ و

2. إعداد الملفات من أجل تسهيل و تسريع المحاكمات الجنائية العادلة والمستقلة، وفقاً لمعايير القانون الدولي، في المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لديها أو قد يكون لديها في المستقبل اختصاص على هذه الجرائم وفقاً للقانون الدولي.

من خلال متابعة تفويضها، تسعى الآلية إلى دعم عمليات المساءلة التي تهدف إلى تحقيق العدالة لضحايا الجرائم الدولية الخطيرة المرتكبة في سوريا منذ مارس\آذار 2011. الآلية ليست مكتب للمدعي العام ولا محكمة بل تقوم بجمع وتحليل المعلومات والأدلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في سوريا للمساعدة في المحاكمات الجنائية أمام المحاكم الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي لديها أو قد يكون لديها في المستقبل اختصاص على هذه الجرائم

تتفاعل الآلية مع مختلف الدول و وحدات جرائم الحرب الوطنية. كما أنها على اتصال بالمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، بما في ذلك المنظمات المعنية بتوثيق ورصد الانتهاكات والخروقات في سوريا.[201]

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، أصدرت الآلية نشرة معلومات[202] تتناول كيف يمكن للآلية إضافة قيمة إلى عمل التوثيق والتحليل في المجتمع المدني السوري، حيث أكدت أن أي نوع من المواد التي تجمعها المنظمات غير الحكومية السورية له قيمة عالية بشكل خاص للآلية، ووضحت الأطر الممكنة للتعاون بين المجتمع المدني والآلية

199 UNGA A/RES/71/248, (19 Dec. 2016), available at: https://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/a_res_71_248.pdf.
200 UNGA A/RES/71/248, Para. 4.
201 IIIM, Engagement with Stakeholders.
202 Which can be found here: IIIM, Bulletin No, 1—November 2018, available at: https://iiim.un.org/wp-content/uploads/2019/01/MESASA1.pdf.

ما نوع الدليل الذي تهتم به الآلية بشكل خاص؟

بالإضافة إلى الأدلة حول حدوث الجرائم، فهي مهتمة بالأدلة حول السياق العام الذي ارتكبت فيه الجرائم والروابط بين الجرائم والجناة، بما في ذلك أولئك البعيدون عن ارتكاب هذه الجرائم الذين ربما قاموا بالتنسيق أو التغاضي أو المساعدة بطريقة أخرى في ارتكابها.

يمكن أن تتخذ الأدلة العديد من الأشكال، بما في ذلك: المستندات؛ الصور؛ أشرطة فيديو؛ سجلات الاتصالات؛ شهادات الشهود، بما في ذلك ضحايا الجرائم و الشهود الذين لديهم نظرة عامة على الأحداث و الشهود الخبراء و الشهود الذين لديهم معرفة بكيفية عمل هياكل السلطة المرتبطة بارتكاب الجرائم.

لا تقتصر المواد ذات القيمة العالية على "الأدلة" بالمعنى الدقيق للكلمة. "المعلومات المُفضِية" التي يمكن أن تساعد في تحديد مصادر الأدلة ذات الصلة أو المعلومات التي يمكن أن تساعد في عملية التحليل هي أيضاً ذات قيمة عالية. قد تمتلك بيانات لا تكون قيمتها الإثباتية واضحة على الفور، ولكن عند عرضها مع مواد أخرى في حوزة الآلية، يمكن أن تساعد في عملية المساءلة.

تدعو الآلية المنظمات غير الحكومية الراغبة في التعاون معها للتواصل مع ممثليها في أي وقت على العنوان التالي: iiimsyria@un.org من الأفضل الإشارة إلى موضوع (مواضيع) الاتصال في سطر الموضوع في البريد الإلكتروني لمساعدة الآلية في تحديد الأولوية في استجابتها.

الفصل 5.1.5

ما نوع الأدلة التي ستكون ضرورية لرفع قضية ناجحة؟

سيقدم هذا القسم إرشادات عامة حول نوع الأدلة اللازمة لرفع قضية ناجحة. تختلف العناصر التي يجب إثباتها اختلافاً طفيفاً بناءً على ما إذا كنت سترفع دعوى بشأن جرائم دولية أو ما إذا كنت سترفع دعوى مدنية بدلاً من ذلك.

بناء قضية بشأن الجرائم الدولية

على الرغم من أن اختيار رفع دعاوى ضد عمل تجاري (أو مسؤولين تنفيذيين في أعمال تجارية) عن جرائم دولية يقع في نهاية المطاف على عاتق سلطة عامة مثل المدعي العام الوطني، فإنه من المهم الإشارة إلى أن المجتمع المدني يمكن أن يلعب دوراً حاسماً من خلال زيادة الوعي والدفع للملاحقة القضائية. على سبيل المثال، اتخذ قرار توجيه تهم جنائية ضد شركة النفط لاندين (انظر دراسة الحالة أعلاه)، صراحةً كرد على تقرير صدر عام 2010 عن التحالف الأوروبي عن النفط في السودان 203 ، والذي دعا الحكومة السويدية إلى التحرك.

ونتيجة لذلك، ينبغي لأي منظمة مجتمع مدني مهتمة ببناء قضية جرائم دولية أن تكون على دراية بالنهج الأساسي في جمع الأدلة وبناء قضية يُرجح توليها من قبل المدعي العام.

هناك مرحلتان أساسيتان في بناء قضية متعلقة بارتكاب عمل تجاري ما لجرائم دولية.

المرحلة الأولى هي **جمع الأدلة**. بالإضافة إلى المبادئ المنصوص عليها في **الفصلين الأول** و **الثاني**، من المفيد مراعاة الإرشادات التالية:

1 قضايا الجرائم الدولية تتكون من مجموعة من الحالات (القضايا) الفردية. يجب توثيق كل حالة على حدة و بأقصى قدر ممكن من التفاصيل.

2 يمكن بعد ذلك استخدام الحالات الفردية المتعددة كدليل على وجود نمط أو توجه عام.

3 يجب التحقق من المعلومات بدقة.

4 يجب أن تَبني القضية سرداً متماسكاً وبأقل عدد ممكن من الثغرات، وأن تجيب بشكل استباقي على أي أسئلة قد تطرح من قبل آلية المساءلة.

المرحلة الثانية هي **تقييم الأدلة** التي تم جمعها. هل تُظهر ارتكاب جرائم فعلية ؟ ممن تأتي؟ هل هي مباشرة (أولية) أم غير مباشرة؟

يجب أن تكون كلا الخطوتين (جمع الأدلة و التقييم) مستندة على مفاهيم أدلة "قاعدة الجريمة" (التي تبين الأفعال الفردية التي تشكل جرائم دولية و العناصر السياقية لكل فعل فردي) وأدلة "الربط" (الروابط التي يجب أن تُظهَر بين أفعال الفرد، وأنشطة الأعمال التجارية والجرائم).

بالإضافة إلى الاعتبارات الواردة في **الفصل 2** فيما يتعلق بسياق الجرائم والطرق المختلفة التي يمكن بها إثبات أن الأفراد مسؤولون (على سبيل المثال عن طريق المساعدة في ارتكاب جريمة، و إعطاء الأوامر، وما إلى ذلك)، من المهم الإشارة إلى أن التحقيقات الجنائية الدولية تعتمد على **أدلة نمطية**، مثل التقارير

203 European Coalition on Oil in Sudan, 'Unpaid Debt: The Legacy of Lundin, Petronas and OMV in Block 5A, Sudan 1997-2003,' (June 2010), available at: http://www.ecoson-line.org/reports/2010/UNPAID_DEBT_fullreportweb.pdf.

من وكالات الشرطة المحلية، ومسؤولي الصحة العامة، ومنظمات حقوق الإنسان، والبيانات الإحصائية، وما إلى ذلك. أي دليل يظهر نمطاً مميزاً (على سبيل المثال، انتهاكات متكررة من قبل شركة واحدة ضد نفس الضحية (الضحايا) أو في موقع واحد أو في مواقع مختلفة) سوف يساعدك على بناء قضية قوية.

بناء دعوى مدنية (على سبيل المثال بناءً على قانون الضرر)

كما هو موضح أعلاه، ستحدد الأسئلة التالية بشكل عام ما إذا كان للمطالبة المدنية فرصة واقعية للنجاح:

1. هل تم إلحاق ضرر بمصلحة الضحية المحميّ بالقانون؟

2. هل ساهم سلوك العمل التجاري في إلحاق الضرر؟ سوف تحتاج أن تظهر أن السلوك تسبب في جزء من أو كل الضرر الذي لحق بالضحايا.

3. هل علم العمل التجاري أن سلوكه يشكل خطر بالتسبب بضرر للضحية؟ حتى لو لم تكن الشركة تدرك بشكل شخصي أنها تتسبب في ضرر (أو إذا لم يكن لديك أي دليل لإثبات علمها)، فلا يزال بإمكانك المجادلة بأنه كان ينبغي عليها أن تعلم وأن شركة حذرة في نفس الظروف كانت ستكون على علم بالآثار التي قد تترتب على سلوكها.

4. بالنظر إلى هذا الخطورة، هل اتخذ العمل التجاري التدابير الاحترازية التي كانت ستتخذها شركة حذرة لمنع حدوث المخاطر؟ لكي تنجح دعوى ما بموجب قانون الضرر، على سبيل المثال، ينبغي على المدعي أن يثبت أن المدعى عليه (على سبيل المثال العمل التجاري المخالف) فشل في فعل ما كان يمكن أن يفعله "شخص عاقل" في نفس الموقف. سيشمل ذلك اتخاذ بعض الاحتياطات المعقولة لمنع إلحاق الأذى. وكلما ازداد خطر حدوث ضرر جسيم، ازدادت الاحتياطات التي ينبغي على المدعى عليه اتخاذها. لسوء الحظ، إذا اتخذت شركة خطوات معقولة لمنع التسبب في ضرر، فقد يكون من الصعب رفع دعوى ناجحة ضدها، لأنه ربما لم يكن هناك أي شيء آخر يمكن أن يقوموا به. يشبه مفهوم "الخطوات المعقولة" في القانون المدني إلى حد كبير الخطوات الموضحة في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي ينبغي على الشركات التجارية اتخاذها لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومعالجتها (انظر الفصل 3 أعلاه).

الوصف الأكثر تحديداً لكل عنصر (ضرر ، سببية ، معرفة ، تخفيف) هو خارج نطاق هذا الدليل، ولكن يمكن العثور عليه عادة في السوابق القضائية للولاية القضائية ذات الصلة (مثل قرارات المحاكم) والنصوص القانونية.

يجب أن توفر لك إجابات الأسئلة الواردة أعلاه إشارة إلى ما إذا كان يمكن رفع دعوى مدنية بشكل معقول ضد العمل التجاري المخالف أم لا.

بالإضافة إلى ذلك، سيكون من المفيد مراعاة ما يلي:

1. هل تخضع الشركة الأم لولاية قضائية يمكن فيها استخدام مسؤولية الشركة الأم ك"رابطة" لرفع دعوى ضد الشركة الأم؟
2. هل لدى الشركة الأم أي سياسات لحقوق الإنسان وسياسات صحة وسلامة؟ يمكن استخدامها لإثبات أن الشركة مدينة بواجب العناية تجاه الأفراد أو المجتمعات المتأثرة.
3. هل الولاية القضائية التي تم تأسيس العمل التجاري المخالف فيها تسمح بالولاية القضائية العالمية، أو بتطبيق لقوانينها خارج الحدود الإقليمية؟
4. هل تسمح السلطة القضائية بالمسؤولية المباشرة للشركات (أي هل يمكن اعتبار الكيان القانوني مسؤولاً بشكل مباشر) أم أنه يسمح فقط بالمسؤولية الفردية (أي فقط أفراد معيّنين لديهم أقوى العلاقات مع العمل التجاري)؟

5.1.6 الفصل

إرشادات حول اختيار محامين و من تتصل بهم

اختيار محامٍ

في سياق أنشطة المناصرة الخاصة بك، ربما تكون قد تعاملت بالفعل مع محامين يعملون على النزاع السوري أو في مسائل متعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. أو كبديل عن ذلك، قد تجد نفسك تبحث عن مستشار قانوني ليقدم المشورة لك بشأن رفع أو عدم رفع دعوى ما، وما هي خياراتك. يوفر لك القسم أدناه قائمة بالأسئلة التي يجب أن تطرحها على نفسك من أجل مساعدتك في العثور على المحامي (المحامين) المناسبين.

ما هو سجل أعمالهم؟ هل سبق أن عملوا على مسائل خلافية (مثيرة للجدل)؟ هل لديهم خبرة في مجال حقوق الإنسان الوطنية / الدولية أو في القانون الجنائي الوطني / الدولي؟ هل لديهم خبرة في الصراع السوري؟

يعمل العديد من المحامين في مسائل غير مثيرة للجدل، أي المسائل التي لا يوجد فيها نزاع بين الأطراف. و لكن، لمحاسبة الأعمال التجارية، ستحتاج إلى شخص يتمتع بخبرة متعلقة بالمسائل الخلافية، وعادة ما تكون في صورة دعوى قضائية وطنية أو دولية (أي عملية اتخاذ إجراء قانوني أو الدفاع عن مثل هذا الإجراء) أو الملاحقة القضائية (أي رفع دعاوى متعلقة بتهم جنائية).

كما رأينا أعلاه، من المرجح أن تتم محاسبة الأعمال التجارية على انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا أمام المحاكم الوطنية (على عكس تلك التي تتم أمام المحكمة الجنائية الدولية). قد وقد تتضمن دعاوى مستندة إلى القوانين المدنية والقوانين الجنائية المحلية. لذلك من المهم أن يتمتع محاميك المختار بخبرة في النظام القانوني المحلي. على سبيل المثال، إذا قررت رفع دعوى ضد الشركة الأم الفرنسية لشركة تابعة تعمل في سوريا وقررت أنه من المحتمل أن الدعوى ستقدم إلى المحاكم الفرنسية استناداً إلى "الرابطة" المتعلقة بمسؤولية الشركة الأم عن أعمال الشركة التابعة، فسوف تحتاج إلى شخص ذو الخبرة في النظام القانوني الفرنسي و المحاكم الفرنسية.

بالإضافة إلى الخبرة المحلية، فإن أي تجربة دولية ستكون مهمة أيضاً، لأن القضية سوف تتضمن إلى حد ما بشكل حتمي على عنصر عابر للحدود.

أخيراً، يجب أن ترى ما إذا كان المحامي (المحامون) المعنيون قد عملوا على أمور متعلقة بالنزاع السوري. إذا لم يكن الأمر كذلك، فهل لديهم خبرة في حالات الصراع المشابهة للصراع السوري، أي نزاع مسلح كبير داخلي ؟

هل هم مؤهلون للممارسة أمام محكمة وطنية؟

يمكنك عادة التحقق مما إذا كان شخص ما مؤهلاً لممارسة مهنته أمام محاكم ولاياتهم القضائية عن طريق مراجعة السجلات المتعلقة بالمحامين المؤهلين (عادة ما يتم تقديمها من خلال نقابة محامين وطنية / فيدرالية / حكومية، أو جمعية القانون الوطنية).[204]

هل هم مسجَّلين في قائمة محامي المحكمة الجنائية الدولية؟

تحتفظ المحكمة الجنائية الدولية بقائمة متاحة للعامة [205] من الممارسين ذوي الكفاءة المثبتة و الخبرة الكبيرة في القانون الجنائي الدولي. يخضع جميع المحامين المدرجين في تلك القائمة لإجراءات تقديم مسهبة و بالتالي يتم "فحصهم مسبقاً" من قبل المحكمة. لذلك يمكن أن تكون نقطة انطلاق مفيدة عند البحث عن محامين لديهم خبرة في القانون الجنائي الدولي.

[204] For example, the Federal German Bar Association offers an online register of all admitted lawyers in Germany. It includes a search option and can be accessed via www.rechtsanwaltsregister.org. Similarly, the Law Society of England and Wales has a public directory allowing members of the public to find information on qualified solicitors: http://solicitors.lawsociety.org.uk/. The Swedish Bar Association offers a similar search function here: https://www.advokatsamfundet.se/.

[205] Which can be consulted here: ICC, List of Counsel Before the ICC, available at: https://www.icc-cpi.int/about/registry/pages/list-of-counsel.aspx.

ب. الاتصال بوحدات جرائم الحرب المتخصصة

يوجد في أكثر من اثنا عشر دولة، بما في ذلك العديد من الدول الأوروبية، وكندا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة، وحدات شرطة أو نيابة أو هجرة، متخصصة و مكرسة للجرائم الدولية.[206]

وحدات جرائم الحرب الوطنية التالية نشطة بشكل خاص و يمكنها أن تقدم مجموعة واسعة من الخبرات و الكفاءات القوية:

1 فرنسا:

تم إنشاء الوحدة الفرنسية في عام 2013، و هي تعتبر سوريا من بين أهم أولوياتها [207]. تعمل بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ويمكن الوصول إليها عبر:
[208] oclch@gendarmerie.interieur.gouv.fr

2 ألمانيا:

تم إنشاء الوحدة الألمانية المتخصصة أو ZBKV[209] في عام 2003 و قد أثبتت نفسها كمؤسسة رائدة للادعاء المحلي في أوروبا للجرائم الخطيرة في الخارج، مع التركيز على سوريا[210]. وهي تعمل بطريقة مشابهة للمدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية، و تراجع المصادر المفتوحة مثل المدونات و وسائل الإعلام و تقارير المنظمات غير الحكومية.

3 هولندا:

تقوم الوحدة الهولندية المتخصصة أو TIM[211] بإجراء تحقيقات في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتعذيب والجرائم ضد الإنسانية. و هي تطلب صراحةً من أي شخص لديه معلومات عن جرائم الحرب أن أن يقدم هذه المعلومات لها ويمكن الاتصال بها عبر:
warcrimesunit@klpd.politie.nl

4 السويد:

تنظر الوحدة السويدية أيضاً في جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. إنها تدعو[212] أي شخص لديه معلومات حول جرائم الحرب إلى إرسال بريد إلكتروني إلى
registrator.kansli@polisen.se
مع تعبئة سطر الموضوع بالسطر التالي:
"Gruppen for utredning av krisbrott"

206 Human Rights Watch, 'The Long Arm of Justice,' available at: https://www.hrw.org/report/2014/09/16/long-arm-justice/lessons-specialized-war-crimes-units-france-germany-and.
207 Franck Petit, 'International Crimes: Spotlight on France's War Crimes Unit,' Justiceinfo.net, (17 Dec. 2018), available at: https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/39791-international-crimes-spotlight-on-france-s-war-crimes-unit.html.
208 Ministere Des Armees, 'L'Office Central De Lutte Contre Les Crimes Contre L'humanite, Les Genocides, et les Crimes De Guerre (OCLCH),' (11 Aug. 2017), available at: https://www.defense.gouv.fr/fre/actualites/operations/l-office-central-de-lutte-contre-les-crimes-contre-l-humanite-les-genocides-et-les-crimes-de-guerre-oclch
209 The BKA, Central Unit for the Fight Against War Crimes and Further Offences Pursuant to the Code of Crimes Against International Law, available at https://www.bka.de/EN/OurTasks/Remit/CentralAgency/ZBKV/zbkv_node.html.
210 Benjamin Duerr, 'International Crimes: Spotlight on Germany's War Crimes Unit,' Justiceinfo.net, available at: https://www.justiceinfo.net/en/tribunals/national-tribunals/39936-international-crimes-spotlight-on-germany-s-war-crimes-unit.html.
211 Openbaar Ministerie, International Crimes, available at: https://www.om.nl/onderwerpen/international-crimes-0/.
212 Polisen, 'Sweden is Not a Safe Haven for War Criminals,' available at: https://polisen.se/contentassets/eaa26853aa7145cfaa57f200bf7a62c7/affisch-a3-krigsbrott-tryck.pdf.

المنظمات غير الحكومية التي تركز على التقاضي الاستراتيجي

أخيراً، من أجل تنفيذ سبل الانتصاف القضائية الموضحة أعلاه، قد يكون من المفيد لك أن تتعاون مع واحدة أو أكثر من المنظمات المتخصصة في التقاضي الاستراتيجي.

فيما يلي قائمة غير شاملة بالمنظمات المقترحة:

1. مجموعة جرنيكا214
Guernica Group

2. المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان [213] (ECCHR)

3. تريال الدولية [216]
Trial International

4. الامتثال للحقوق العالمية [215]
Global Rights Compliance

5. شيربا [219]
Sherpa

6. مستشار المساءلة (للقضايا التي تنطوي على مشاريع ممولة دولياً)[218]

7. الاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان [217]
Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH)

5.2 سبل الانتصاف غير القضائية

ليست الآليات القضائية التابعة للدولة هي الوسيلة الوحيدة للمساءلة والحصول على سبل انتصاف في حالات انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالأعمال التجارية. قد تشمل الأدوات الأخرى آليات غير قضائية تابعة للدولة وآليات تظلّم غير تابعة للدولة.

213 ECCHR, available at: www.ecchr.eu/en.
214 Geurnica Group, available at: www.guernicagroup.org.
215 Global Rights Compliance, available at: http://www.globalrightscompliance.com/.
216 Trial International, available at: www.trialinternational.org.
217 FIDH, available at: https://www.fidh.org/en/issues/litigation/.
218 Sherpa, available at: www.asso-sherpa.org.
219 Accountability Counsel, available at: https://www.accountabilitycounsel.org/about-us/.

فيما يلي، نلقي نظرة على أربعة أنواع من الآليات غير القضائية التي يمكن استخدامها لمحاسبة الأعمال التجارية على انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا:

5.2.1 فصل

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان (بما في ذلك وكالات أمين المظالم الوطنية) :

5.2.2 فصل

إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ونقاط التواصل الوطنية :

5.2.3 فصل

آليات العقوبات

5.2.4 فصل

آليات شكاوى مجموعة البنك الدولي (لجنة التحقيق والمستشار لشؤون التقيد)

مثل هذه الآليات، باستثناء آليات العقوبات، ليس لها نفس "القوة" التي تتمتع بها الآليات القضائية. لا يمكنها تحديد المسؤولية المدنية أو الجنائية، ولا تؤدي إلى دفع غرامات أو إلى تعويض مالي أو حبس مدراء تنفيذيين. ومع ذلك، يمكن أن تكون أدوات قوية في زيادة الوعي بشأن مشكلة ما، وفي فتح قنوات اتصال مع أعمال تجارية من خلال أطراف وسيطة، وبالتالي فهي تقوم بدور مهم في محاسبة الشركات.

5.2.1 فصل

مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية (بما في ذلك وكالات أمين المظالم)

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي: هيئات حكومية لها ولاية دستورية و / أو تشريعية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كشكل من الآليات غير القضائية التابعة للدولة، هي: تشكل جزءاً من جهاز الدولة وهي: ممولة من الدولة.[220]

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تختلف عن المنظمات غير الحكومية، لأن لها أساس قانوني: ومسؤوليات قانونية خاصة كجزء من جهاز الدولة. ربما تكون الاختلافات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالتحقيق في: الشكاوى. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تقصي: الحقائق بشكل محايد وليست مناصرة لجانب أو لآخر (متقصي: حقائق محايد). يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تُرى على أنها مستقلة عن قطاع المنظمات غير الحكومية، كما يجب عليها أن تكون مستقلة عن الحكومة. في: التحقيق، قد تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن إطار قانوني: محدد ويجب أن تلتزم بالمبادئ العامة للعدالة وسيادة القانون.[221]

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تختلف عن المنظمات غير الحكومية، لأن لها أساس قانوني: ومسؤوليات قانونية خاصة كجزء من جهاز الدولة. ربما تكون الاختلافات بين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أكثر وضوحاً فيما يتعلق بالتحقيق في: الشكاوى. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تعمل على تقصي: الحقائق بشكل محايد وليست مناصرة لجانب أو لآخر (متقصي: حقائق محايد). يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تُرى على أنها مستقلة عن قطاع المنظمات غير الحكومية، كما يجب عليها أن تكون مستقلة عن الحكومة. في: التحقيق، قد تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ضمن إطار قانوني: محدد ويجب أن تلتزم بالمبادئ العامة للعدالة وسيادة القانون.[221]

كما أشير في: قرار صدر مؤخراً عن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة [222]، بأن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تلعب دوراً مهماً في: دعم الأنشطة الرامية إلى تحسين المساءلة والوصول إلى سبل الانتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية، بما في: ذلك من خلال دعم التنفيذ الفعّال للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. يمكنهم تعزيز الوصول إلى سبل الانتصاف من خلال التعامل مع الشكاوى والمظالم المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الشركات بما في: ذلك، إذا كان التفويض القانوني: الممنوح للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يسمح بذلك، من خلال التوفيق والوساطة ودعم القضايا الفردية والمساعدة القانونية.[223]

220 United Nations Publications, National Human Rights Institutions: History, Principles, Roles and Responsibilities, 2010, p. 13, available at https://www.ohchr.org/Documents/Publications/PTS-4Rev1-NHRI_en.pdf.

221 United Nations Publications, 'National Human Rights Institutions: History, Principles, Roles and Responsibilities,' (2010), 13, available at: https://www.ohchr.org/Documents/Publications/PTS-4Rev1-NHRI_en.pdf.

222 Resolution A/HRC/38/L.18, (2 July 2018), available at: http://undocs.org/A/HRC/38/L.18.

223 ICC Working Group on Business and Human Rights, 'Business and Human Rights 101: A National Human Rights Institution Primer,' available at: https://nhri.ohchr.org/EN/Themes/BusinessHR/Business%20Womens%20and%20Childrens%20Rights/BHR%20101_ENG%20PDF.pdf.

أدناه جدول يوضح أمثلة للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومهمتها.[224]

الدولة	إسبانيا
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	El Defensor del Pueblo
المهمة	• التوصل لاستنتاجات حسب الاقتضاء • اقتراح تدابير تصحيحية • تقديم استئنافات بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية • رفع تقارير سنوية إلى البرلمان • الإشراف على نشاط جميع الجهات الحكومية[225] • التحقيق في شكاوى انتهاكات حقوق الإنسان من قبل وكالات الحكومة الإسبانية، المقدمة من قبل أي مواطن إسباني أو أجنبي، شخص طبيعي أو كيان تجاري

الدولة	ألمانيا
المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان	المعهد الألماني لحقوق الإنسان
المهمة	• تقديم المشورة إلى الدولة و المحاكم والجهات الفاعلة الخاصة فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان • إجراء أبحاث حول حقوق الإنسان في ألمانيا والاتحاد الأوروبي[226] • رفع التقارير إلى البرلمان و الهيئات الدولية لحقوق الإنسان

224 Chart of the status of national institutions accredits by the Global Alliance of National Human Rights Institutions, as of 8 August 2018, available at https://nhri.ohchr.org/EN/Documents/Status%20Accreditation%20Chart%20%288%20August%202018.pdf.

225 See Defensor Del Pueblo, Role of the Defensor, available at: https://www.defensordelpueblo.es/en/your-rights/role-of-the-defensor/.

226 See Deutsches Institut Fur Menschenrechte, Mandate, available at: https://www.institut-fuer-menschenrechte.de/en/about-us/mandate/.

الدولة

فرنسا

▼

اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان

اللجنة الاستشارية الوطنية لحقوق الإنسان

▼

المهمة

- إعداد التقارير عن العنصرية والاتجار بالبشر وتنفيذ المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان
- تقديم المشورة للدولة بشأن السياسة الوطنية [228]
- إنتاج آراء وتوصيات وتقارير بشأن حقوق الإنسان الدولية

الدولة

كندا

▼

المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

اللجنة الكندية لحقوق الإنسان

▼

المهمة

- التحقيق في شكاوى التمييز، والعمل كوسيط، وإذا لزم الأمر، إحالة الشكوى إلى هيئة التحكيم الكندية لحقوق الإنسان
- زيادة الوعي بشأن حقوق الإنسان في كندا [228]
- العمل مع أرباب العمل الخاضعين للوائح الفدرالية لضمان الامتثال لقانون المساواة في العمل

بعض الدول، مثل الولايات المتحدة أو الصين، ليس لديها مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان على الإطلاق. هذا هو الحال أيضا بالنسبة لسوريا.

227 See Commission Nationale Consultative Des Droits De L'Homme, L'Institution, available at: https://www.cncdh.fr/fr/linstitution.

228 See Canadian Human Rights Commission, Our Work, available at: https://www.chrc-ccdp.gc.ca/eng/content/our-work.

على الرغم من أن سوريا سبق أن أعربت عن خططها لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان في عام 2006 [229] ، إلا أن هذا لم يتحقق بعد في عام 2016، عندما أشارت مجموعة العمل المعنية بالمراجعة الدورية الشاملة لسوريا إلى وعد الحكومة السورية بأنها "[كانت] على وشك إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقًا للمبادئ المتعلقة بوضع المؤسسات الوطنية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)".[230]

أيضاً لا توجد وكالة أمين مظالم في سوريا. على الرغم من أن أمناء مظالم وطنيين آخرين قد لفتوا الانتباه في بعض الأحيان إلى انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، إلا أن ذلك كان عادةً على أساس قضايا محددة مثل الدعوات إلى إعادة الأطفال الهولنديين في المخيمات السورية إلى أوطانهم من قبل أمين مظالم الأطفال الهولندي[231] ، أو مخاوف المدافع عن حقوق الإنسان في أرمينيا بخصوص الأرمن السوريين[232] ، أو جهود أمين المظالم الأسباني للترتيب لإجراء عملية جراحية لطفل سوري لاجئ في لبنان.[233]

من غير الواضح إلى أي مدى ستكون المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على استعداد للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي لم تحدث في البلد الذي ترتبط به. يمكن القول، أنه بالإمكان تقديم شكاوى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان عن أعمال ارتكبت في سوريا من قبل الشركات التي تأسست في الدولة التي تتبع لها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مع توفير "رابطة" لدعم الحجة القائلة بأنه يجب على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التحقيق في شكوى ما. تقدم بعض المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أشكالاً شبه قضائية لتسوية المنازعات، من خلال آلية الشكاوى أو التقاضي بشأن المصلحة العامة، والتي يمكن بعد ذلك استخدامها لمحاسبة الشركات.[234]

فيما يلي أسئلة مقترحة لتطرحها على نفسك إذا كنت ترغب في محاسبة شركة غير سورية على انتهاكات حقوق الإنسان من خلال مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان:

1 أين تأسست الشركة؟

2 هل يوجد في هذا البلد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان؟[235]

3 هل من الممكن تقديم شكوى؟ إذا لم يكن الأمر كذلك، فما هي الطرق الأخرى للوصول إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؟

4 ما هو اختصاص (التفويض الممنوح) تلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان؟

229 Consideration of Reports submitted by State Parties under Article 40 of the Covenant, Concluding observations of the Human Rights Committee on the Syrian Arab Republic, (9 Aug. 2005), available at https://www.refworld.org/country,COI,HRC,,SYR,,43f2ff770,0.html.

230 Report of the Working Group on the Universal Period Review, Syrian Arab Republic, (27 Dec. 2016), A/HRC/24/5, available at https://www.upr-info.org/sites/default/files/document/syrian_arab_republic/session_26_-_november_2016/a_hrc_34_5_en.pdf.

231 Children's Ombudsman Margrite Kalverboer is calling on the government to bring Dutch kids stuck in camps in Syria back to the Netherlands.

232 See Human Rights Defender of the Republic of Armenia, 'Ombudsman Addresses International Organizations on the Issue of Protection of Rights of Syrian Armenians,' (17 Oct. 2016), available at: http://www.ombuds.am/en/media/siriahayer.html.

233 See Defensor Del Pueblo, 'The Ombudsman Appreciates the Efforts Made to Help a Syrian girl,' (16 Aug. 2016), available at: https://www.defensordelpueblo.es/en/news/the-ombudsman-appreciates-the-efforts-made-to-help-a-syrian-girl/.

234 SFor a more in-depth discussion of NHRIs and their dispute resolution mechanisms, see 'National Human Rights Institutions in Europe and Dispute Resolution: A Mapping,' (April 2017), University of Essex Human Rights Centre, available at: https://www1.essex.ac.uk/hrc/documents/50647_NHRI_Mapping_Report_web.pdf.

235 A basic internet search should show whether a specific country has a NHRI and the institution's website. The following guide is also helpful, as it identifies regional networks of NHRIs, which can then identify further national NHRIs: The University of Melbourne, Human Rights Law Research Guide: NHRIs & NGOs, available at: http://unimelb.libguides.com/human_rights_law/civil_society.

دراسة حالة: شكوى إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند بسبب انتهاكات حقوق إنسان مزعومة من قبل شركة تايلاندية في مزرعة كوه كونغ لقصب السكر في كمبوديا

في كانون الثاني (يناير) 2010، تلقت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في تايلاند، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان شكوى بشأن انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان في مزرعة قصب السكر في كوه كونغ في كمبوديا من محامين في مركز التعليم القانوني المجتمعي يمثلون أفراد المجتمع المحلي الذين تم إخلاؤهم من أراضيهم.

ادعى مركز التعليم القانوني المجتمعي أن شركة تايلندية، شركة خون كاين المحدودة العامة لصناعة السكر، من خلال فروع كمبوديا، كانت قد صادرت أراض من السكان المحليين بشكل غير قانوني ومن خلال العنف، مما أسفر عن مقتل ماشية وتهديد السكان المحليين.

صرحت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان صراحةً بأن لها اختصاصاً وتفويضاً "لضمان امتثال الشركات التايلندية الحكومية والخاصة لمبادئ حقوق الإنسان". بعد التحقيق، توصلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان لوجود اعتقاد معقول بأن حقوق الإنسان قد انتهكت، وبالتحديد الحق في الحياة وتقرير المصير، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل 5.2.2

المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية و نقاط الاتصال الوطنية

إن إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمشاريع متعددة الجنسيات (" المبادئ التوجيهية ") هي توصيات موجهة من الحكومات إلى الشركات متعددة الجنسيات العاملة في أو المنتمية إلى الدول المنضمة. توفر مبادئ و معايير غير ملزمة السلوك المقبول/المسؤول للعمل التجاري في سياق عالمي بما يتفق مع القوانين المعمول بها والمعايير المعترف بها دولياً. إنها تشكل قاعدة شاملة ومتفق عليها للسلوك المقبول/ المسؤول للأعمال التجارية الذي التزمت الحكومات بتعزيزه.[236]

يتعين على الحكومات الملتزمة بالمبادئ التوجيهية إنشاء نقاط اتصال وطنية ("نقاط الاتصال الوطنية")، والتي يتمثل دورها الرئيسي في تعزيز فعالية المبادئ التوجيهية من خلال القيام بالأنشطة الترويجية، والاستجابة للاستفسارات، والعمل كمنصة للوساطة والتوفيق في القضايا الناشئة من عدم مراعاة المبادئ التوجيهية (تُعرف هذه المشكلات باسم "حالات محددة"). من خلال وظائف التحقيق والتوفيق الخاصة بها، يمكن استخدام نقاط الاتصال الوطنية للحصول على معلومات من الشركات، والتي بدورها يمكن أن تدعم جهود المناصرة الخاصة بك (انظر الفصل 3 أعلاه) أو يمكن استخدامها لبناء دعوى ضد الشركات المعنية.

236 OECD website, available at: http://mneguidelines.oecd.org/mneguidelines/.

هناك حاليا 48 [237] نقطة اتصال وطنية. على الرغم من أن سوريا لم تلتزم بالمبادئ التوجيهية، وبالتالي ليس لديها نقطة اتصال وطنية، إلا أنه يمكن لنقاط الاتصال الوطنية الأخرى التحقيق و معالجة الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا من قبل الشركات التي تم تأسيسها في بلد نقطة الاتصال الوطنية.[238] منذ عام 2000، تلقت نقاط الاتصال الوطنية أكثر من 425 حالة تتعلق بعمليات الشركات في أكثر من 100 دولة وإقليم.[239]

يوجد أدناه دليل تفصيلي لتقديم شكوى مع نقطة اتصال وطنية:

1 **تحديد أي مبدأ (مبادئ) من مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تم انتهاكه/انتهاكها:** تحديد الفصول والأحكام التي تم خرقها. حدد بوضوح الانتهاكات المحددة التي وقعت ومن ارتكبها.

2 **حدد الشركات المعنية، بما في ذلك أي شركة أم أو شركة فرعية أو شراكات تجارية:** تأكد من رصد كيفية مشاركة مختلف الجهات الفاعلة في هذه القضية بوضوح.

3 **قم بتحديد نقاط التواصل الوطنية ذات الصلة[240]:** أين تأسست الجهات التجارية الفاعلة المحددة أعلاه ؟ يمكن أن يوفر ذلك "الرابطة" المطلوبة لتقديم شكوى إلى نقطة الاتصال الوطنية للبلد.

4 **انظر إلى اختصاص نقطة (نقاط) الاتصال الوطنية ذات الصلة:** ما هي صلاحياتهم؟ هل هم مخولون بالتحقيق في الشكاوى و تقديم التوصيات و الرجوع إلى الهيئات العامة الأخرى؟ لدى نقاط الاتصال الوطنية صلاحيات متباينة، وبعضها يلتزم بالممارسات الجيدة (مثل الوساطة بين الأطراف، والقيام ببعثات تقصي الحقائق، وما إلى ذلك) في حين أن البعض الآخر لديه سجل ممارسات سيئ (على سبيل المثال، ببساطة تجاهل الشكاوى، وأخذ وقت طويل للتعامل مع الشكاوى، وما إلى ذلك)[241] . يجب أن تكون على دراية بتلك المعايير المختلفة، لتعديل وتوضيح نقطة الاتصال الوطنية المعنية بقضيتك.

5 **اكتب الشكوى:** على الرغم من أن شكل الشكوى قد يختلف من نقطة اتصال وطنية إلى أخرى (أو لا يوجد أي نموذج إلزامي)، كقاعدة عامة، من الجيد تضمين المعلومات التالية:

هوية أصحاب الشكوى

هوية الشركات التجارية المعنية

وصف الضرر الناجم عن نشاط العمل (الأعمال) التجارية وكيف تمثل انتهاكاً لإرشادات محددة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

ارسم الخطوط العريضة للنتائج التي تريدها من نقطة الاتصال الوطني، أي التغيير الذي ترغب في رؤيته كنتيجة لعملية تقديم الشكاوى (على سبيل المثال، وساطة تسهلها نقطة اتصال وطني، تحقيق و تقصي الحقائق من قبل نقطة اتصال وطني، إصدار توصيات، وما إلى ذلك)

ارسم الخطوط العريضة للنتائج التي تبحث عنها من العمل (الأعمال) التجارية، أي التغييرات التي ترغب أن يقوم بها العمل التجاري (الأعمال) ذات الصلة.

237 OECD, FAQ on National Contact Points for the OECD Guidelines, available at: http://www.oecd.org/investment/mne/NCP-FAQ.pdf?_ga=2.26117821.1608883094.1547329946-425737105.1546527971.

238 For a helpful guide on the structures and procedures of NCPs in various specific countries, see OECD, 'Structures and Procedures of National Contact Points for the OECD Guidelines for Multinational Enterprises,' (2018), available at: https://mneguidelines.oecd.org/Structures-and-procedures-of-NCPs-for-the-OECD-guidelines-for-multinational-enterprises.pdf.

239 OECD, Cases Handled by the National Contact Points for the OECD Guidelines for Multinational Enterprises, available at: http://mneguidelines.oecd.org/Flyer-OECD-National-Contact-Points.pdf.

240 The OECD helpfully provides a list of NCPs and contact details for each NCP: OECD, Contact Details for the National Contact Points of the OECD Guidelines for Multinational Enterprises—September 2018, available at: http://mneguidelines.oecd.org/NCP%20Contact%20Details_MNE-%20September%202018_Website.pdf.

241 OECD Watch, Other Filing Considerations, available at: https://www.oecdwatch.org/filing-complaints/instructions-and-templates/good-and-bad-ncp-practices.

يمكن العثور على نموذج أكثر تفصيلاً على الموقع الإلكتروني لمرصد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[242]، و هي منظمة غير حكومية تقدم المشورة و الدعم لمنظمات غير حكومية أخرى ترغب في الاستفادة من إجراء تقديم الشكاوى الخاص بنقاط الاتصال الوطنية. يوفر الموقع الالكتروني الخاص بها مجموعة متنوعة من الموارد.[243]

دراسة حالة 1: تقديم شكوى إلى نقطة اتصال وطنية أسترالية لتمويل مشروع في كمبوديا أدى إلى انتهاكات لحقوق الإنسان

في عام 2014، تم تقديم شكوى ضد "مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية"، إلى نقطة الاتصال الوطنية الأسترالية. المُدَّعُون هما منظمتان غير حكوميتان يمثلان 681 أسرة في كمبوديا، يُزعم أنهم نزحوا بسبب تمويل مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية لشركة سكر مقرها كمبوديا.

تتعلق الشكوى بتسهيل قرض تم تقديمه في عام 2011 لشركة فنوم بنه شوجر، وهي شركة مقرها في كمبوديا، من خلال شركة تابعة كمبودية مملوكة جزئياً من "مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية"، وهي "مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية" رويال بانك. فنوم بنه شوجر استخدم القرض لتمويل تطوير مزرعة للسكر ومصفاة يزعم تورطهما في عمليات الإخلاء القسري والاعتقالات التعسفية وعمالة الأطفال وخلق ظروف عمل خطيرة.

وجدت نقطة الاتصال الوطنية أنه ' كان من الصعب التوفيق بين قرار مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية لاتخاذ فنوم بنه شوجر كعميل مع سياساته وإجراءاته الداخلية ... حيث أنه من المحتمل أن المخاطر المحتملة المرتبطة بهذا القرار كانت ستكون واضحة' (حيث كانت هناك مخاوف عامة بشأن فنوم بنه شوجر في عام 2011 بالفعل).

أشارت نقطة الاتصال الوطنية أنه لا يكفي أن يكون لدى شركة ما سياسات لحقوق الإنسان - يجب أيضاً تطبيقها باستمرار عند إنشاء علاقات تجارية جديدة.

دراسة حالة 2: شكوى إلى نقطة الاتصال الوطنية السويسرية ضد اتحاد كرة القدم فيفا بسبب انتهاكات حقوق الإنسان في قطر

من بين القضايا التي عالجتها نقطة الاتصال الوطنية السويسرية الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان للعمال المهاجرين ذوي الصلة ببناء منشآت لكأس العالم 2022 في قطر. تم رفع الشكوى من قِبل اتحاد متمركز في سويسرا "بي دبليو أيه" ضد فيفا، والتي مقرها سويسرا أيضاً.

من خلال الوساطة التي استضافتها نقطة الاتصال الوطنية السويسرية، توصل الطرفان إلى اتفاق ووضعوا خطة عمل مفصلة لتعزيز ظروف عمل لائقة وآمنة لعمال البناء المهاجرين. بعد الوساطة، أدخلت الفيفا أيضاً معايير حقوق الإنسان في تقييمها لعروض استضافة ألعاب 2026.

[242] OECD Watch, Template for Complaint, available at: https://www.oecdwatch.org/how-to-file-a-complaint/stage-two-preparing-and-filing-the-complaint/template-for-complaint/.

[243] OECD Website, available at: www.oecdwatch.org.

5.2.3 الفصل
آليات العقوبات

تشمل العقوبات الدولية تدابير اقتصادية تمارس من خلالها الدولة الضغط على دول أخرى (أو على أفراد معينين) لجعلها تمتثل لمطالب معينة مثل احترام حقوق الإنسان. تتمثل الفكرة وراء العقوبات الاقتصادية في "الضرب في المكان الذي يؤلم" عن طريق الحد من الفرص الاقتصادية للبلد أو الفرد المستهدف.

يقدم القسم أدناه نظرة عامة عن آليات مثل هذه كما تم تنفيذها من قبل اثنين من اللاعبين الدوليين ذوي النفوذ القوي، الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي. على الرغم من أن برنامج العقوبات الخاص بهم لا يرسم دور رسمي لمنظمات المجتمع المدني لتقوم به (على سبيل المثال من خلال آلية شكوى رسمية)، إلا أنه يوفر أداة جيدة يمكنك من خلالها محاسبة الشركات، بما في ذلك من خلال الضغط على المسؤولين المعنيين لإدراج كيانات أو أفراد معينين في قوائم العقوبات.

1 الولايات المتحدة: مكتب مراقبة الأصول الأجنبية و حظر جميع تعاملات الولايات المتحدة تقريباً في سوريا

يدير المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية برنامج عقوبات خاص بالدول، والذي ينطبق بشكل خاص على سوريا كرد على العنف المستمر و انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في الدولة [244] إنه أحد أكثر برامج العقوبات شمولية التي يديرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

على الرغم من أن العديد من العقوبات تتعلق بمعاملات مع (أو من) الحكومة السورية بدلاً من الشركات، إلا أن البرنامج يحظر أيضاً مجموعة واسعة من المعاملات، بما في ذلك:

1 التصدير المباشر أو غير المباشر أو إعادة التصدير أو البيع أو التوريد لأي خدمات إلى سوريا من الولايات المتحدة من قبل شخص أمريكي، أينما كان موقعه؛

2 استثمار جديد في سوريا من قبل شخص أمريكي، أينما كان موقعه؛

3 أي معاملة أو تعامل من قبل شخص أمريكي، أينما كان، في أو فيما يتعلق بالنفط (أو المنتجات البترولية) من أصل سوري.

4 استيراد البترول (أو المنتجات البترولية) من أصل سوري إلى الولايات المتحدة؛ و

[244] US Treasury Office of Foreign Assets Control, Syria Sanctions Program, (2 Aug. 2013), available at: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/syria.pdf.
[245] Executive Order 13582 Blocking Property of the Government of Syria and Prohibiting Certain Transactions With Respect to Syria, 76 Federal Register, 162, (22 Aug. 2011), available at: https://www.treasury.gov/resource-center/sanctions/Programs/Documents/syria_eo_08182011.pdf.

بالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للأشخاص الأمريكيين تمويل أو تيسير أي معاملات يقوم بها أشخاص من غير الولايات المتحدة إذا ما كانت ستندرج تحت برنامج العقوبات في حال قام بها شخص أمريكي.

هناك استثناءات قليلة، على سبيل المثال السماح بتقديم المساعدات الإنسانية للشعب السوري.

يمكن أن يكون لانتهاك برنامج عقوبات المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية السوري عواقب وخيمة. يمكن أن تؤدي انتهاكات الجزاءات (المفروضة) إلى عقوبات نقدية مدنية تصل إلى 250،000 دولار أو ضعف مبلغ المعاملة الأساسية (حسب أيهما أكبر). يمكن أيضاً فرض عقوبة جنائية في صورة غرامة جنائية تصل إلى مليون دولار، أو سجن لمدة تصل إلى 20 عاماً أو كليهما.[246]

يجب أن تكون الشركات و المسؤولون التنفيذيون الأمريكيون على دراية بالمجموعة الواسعة من المعاملات المحظورة، لكن البعض قد لا يكون على دراية بحجم ما يندرج تحت برنامج العقوبات أو قد لا يكون على استعداد لاتخاذ نهج حذر في ما يخص التعاملات التي تتعلق بسوريا. في مثل هذه الحالات، قد يكون من المفيد التفاعل معهم و تذكيرهم بالقائمة الشاملة للمعاملات المحظورة والعواقب الوخيمة لأي خرق.

يمكن التواصل مع المكتب الأمريكي لمراقبة الأصول الأجنبية عبر البريد الالكتروني التالي:
ofac_feedback@treasury.gov

أو عبر البريد عبر العنوان التالي:

Office of Foreign Assets Control
U.S. Department of the Treasury
Treasury Annex
1500 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 202220

الولايات المتحدة: يتمتع الجهاز التنفيذي بسلطة فرض عقوبات محددة على الأفراد الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان

يعد قانون ماغنيتسكي العالمي، الذي تمت تسميته في إشارة إلى انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد المحامي و المحرر الروسي سيرجي ماغنيتسكي، تشريعاً يمنح الجهاز التنفيذي في الولايات المتحدة السلطة لفرض عقوبات مستهدفة أو حظر تأشيرات على الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان في أي مكان في العالم.
إنها أداة مهمة تهدف إلى استخدام التهديد بالعقوبات كرادع لانتهاكات حقوق الإنسان حول العالم.

يتم إثارة أو تفعيل القانون من قبل رئيس لجنة مختصة في مجلس العموم أو لجنة مجلس الشيوخ بإرساله خطاب إلى الرئيس؛ الذي يملك 120 يوماً لتحديد ما إذا كان الشخص الأجنبي المعني قد ارتكب انتهاكاً لحقوق الإنسان. يتم تقديم تقرير إلى اللجنة، يوضّح فيه ما إذا كانت عقوبات ستفرض أم لا، وإذا كانت ستفرض، فما هي.

يفرض القانون أيضاً مزيداً من متطلبات العناية الواجبة على الشركات، حيث يتعين عليها تجنب التعامل مع الأشخاص و الكيانات الخاضعة للعقوبة، أو المخاطرة بتكاليف ضخمة للامتثال.

246 US Treasury Office of Foreign Assets Control, Syria Sanctions Program, (2 Aug. 2013), 6.

دراسة حالة: استخدام قانون ماغنيتسكي العالمي للتحقيق في مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي

في 2 تشرين الأول (أكتوبر) 2018، تم قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي بوحشية في القنصلية السعودية في تركيا.

في تشرين الثاني (نوفمبر) 2018، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية عن فرض ' عقوبات ماغنيتسكي عالمية' على 17 شخص معين ضالعين في القتل. شغل هؤلاء الأفراد مناصب في الديوان الملكي ووزارات المملكة العربية السعودية.

بشكل منفصل، في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2018، تم إرسال رسالة موقعة من قبل مجموعة حزبية مؤلفة من 22 عضواً في مجلس الشيوخ إلى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، تطالبه بالتحقيق في أي انتهاكات تم ارتكابها ضد خاشقجي واللجوء إلى قانون ماغنيتسكي العالمي. طلبت الرسالة من الرئيس تحديد المسؤولية عن القتل، وبالأخص تضمين تورط العائلة المالكة السعودية.

أعطت مهلة ال (120) يوماً الرئيس ترامب حتى أوائل شهر شباط (فبراير) للرد. في 8 فبراير 2019، رفضت إدارة ترامب تقديم تقرير يحدد ما إذا كان ولي عهد المملكة العربية السعودية مسؤول شخصياً عن مقتل خاشقجي.

الاتحاد الأوروبي: التعاملات المحظورة مع سوريا

بدأ الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على سوريا في أيار (مايو) 2011. تتم مراجعتها سنوياً، ومن المقرر أن تتم المراجعة التالية بحلول 1 حزيران (يونيو) 2019. ومع أنها لا تتمتع بشموليّة العقوبات الأمريكية، إلا أنها تحظر أيضاً مجموعة واسعة من الإجراءات. على سبيل المثال، يحظر ما يلي:[247]

1. منح قرض أو ائتمان مالي، أو اقتناء أو تمديد المشاركة، أو إنشاء أي مشروع مشترك مع مؤسسات في سوريا تعمل في قطاعات صناعة النفط السورية المتعلقة بالاستشكساف أو الإنتاج أو التكرير؛ وللشركات في سوريا التي تعمل في بناء محطات طاقة جديدة لإنتاج الكهرباء في سوريا.

2. المشاركة في بناء محطات طاقة جديدة لإنتاج الكهرباء في سوريا.

3. تصدير معدات مراقبة و اعتراض الاتصالات.

يحتفظ الاتحاد الأوروبي أيضاً بقائمة من أشخاص و كيانات يستهدفهم حظر سفر وتجميد أصول. اعتباراً من كانون الثاني (يناير) 2019، تضمنت تلك القائمة 270 شخصاً و 72 كياناً.[248]

247 EU Sanctions Map, available at: https://sanctionsmap.eu/#/main/details/32/?search=%7B%22value%22:%22%22,%22searchType%22:%7B%7D%7D.

248 European Council, 'Syria: EU Adds Eleven Businessmen and Five Entities to Sanctions List,' (21 Jan. 2019), available at: https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2019/01/21/syria-eu-adds-eleven-businessmen-and-five-entities-to-sanctions-list/.

لا توجد طريقة رسمية للمنظمات غير الحكومية للمشاركة في عملية صنع القرارات المتعلقة بالعقوبات، حيث أن مقترحات العقوبات مقدمة من الممثل السامي لاتحاد الشؤون الخارجية والسياسة الأمنية (حاليًا فيديريكا موغيريني) ثم يتم اعتمادها من خلال قرار المجلس لسياسة مشتركة خارجية و أمنية (سي أف أس بي).[249]

ومع ذلك، يمكنك إثارة بعض القضايا والضغط من أجل فرض عقوبات على كيانات و / أو أشخاص معينين عن طريق الاتصال بمسؤولي الاتحاد الأوروبي لمناقشة إضافة أشخاص (بما في ذلك الشركات التي تستفيد من انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا) إلى قائمة الاتحاد الأوروبي للكيانات التي تم فرض عقوبات عليها.

في وقت كتابة هذا التقرير، يوجد شخصان في موضع جيد لمناقشة مثل هذه القضايا:

1. دايفيد جير، عضو في خدمة العمل الخارجي بالاتحاد الأوروبي الذي يدير سياسة العقوبات للخدمة الدبلوماسية للاتحادالأوروبي [250]
2. ومايكل كورتيس ، عضو فريق فيديريكا موغيريني المسؤول عن سياسة العقوبات.

دراسة حالة: عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد رجال الأعمال المشاركين في المشاريع المدعومة من النظام في سوريا

في 21 كانون الثاني (يناير) 2019، أضاف الاتحاد الأوروبي 11 رجل أعمال و5 كيانات إلى قائمته الخاصة بالعقوبات المفروضة على سوريا، على أساس أنهم "يدعمون و / أو يستفيدون من النظام السوري" من خلال المشاركة في 'التطوير العقاري الفخم ومشاريع أخرى يدعمها النظام' والاستفادة من الممتلكات المصادرة.

العديد من الأفراد الذين تم فرض عقوبات عليهم هم مستثمرون معروفون في مشروع مدينة ماروتا، وهو مشروع تطوير عقاري مثير للجدل لإعادة إعمار إحدى المناطق في دمشق، وتعتبره العديد من جماعات حقوق الإنسان عقبة أمام عودة الآلاف من اللاجئين السوريين والمواطنين المُهجرين. تمت الموافقة على مشروع مدينة ماروتا في عام 2012 بموجب المرسوم المثير للجدل رقم 66.

5.2.3 الفصل

آليات تقديم الشكاوى للمشروعات التي تمولها مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي بنك دولي للتنمية يهدف إلى الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة للناس في البلدان النامية. تتكون من أربع مؤسسات استثمارية:

ا. البنك الدولي للإنشاء والتعمير؛

ب. المؤسسة الدولية للتنمية؛

ت. مؤسسة التمويل الدولية؛ و

ث. وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف.

249 European Council, Adoption and Review Procedure for EU Sanctions, available at: https://www.consilium.europa.eu/en/policies/sanctions/adoption-review-procedure/.
250 European Union External Action Service, 'EU WhoisWho Official Directory of the European Union,' (1 Mar. 2019), available at http://europa.eu/whoiswho/pdf/EUWhoiswho_269879_EN.pdf.
251 European Commission, Federica Mogherini's Team, available at: https://ec.europa.eu/commission/commissioners/2014-2019/mogherini/team_en.

أول مؤسستين تقرضان الحكومات في جميع أنحاء العالم. لديهم آلية شكاوى محددة يمكن أن تستخدمها المنظمات غير الحكومية (انظر الفصل 5.10.1 عن لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي).

تدعم المؤسستان الأخيرتان القطاع الخاص ولديهما آلية خاصة بالشكاوى (انظر أدناه عن المستشار لشؤون التقيد)

شكوى إلى لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي

جزء من عمل مجموعة البنك الدولي هو العمل مع الحكومات في جميع أنحاء العالم من خلال وكالتين تابعتين للبنك الدولي تشكلان معاً "البنك الدولي" نفسه:

1 البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يقرض البلدان المتوسطة الدخل والبلدان المنخفضة الدخل؛ و

2 المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضاً مجانية بدون فوائد و منح لأفقر بلدان العالم.

ومع ذلك، يمكن أن تتسبب المشروعات الممولة من البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية [252] في بعض الأحيان بإلحاق الضرر بالمجتمعات، مما أدى إلى إنشاء لجنة التفتيش التابعة للبنك الدولي ("لجنة التحقيق"). إنها بمثابة جهة مستقلة للمجتمعات أو أي مجموعة من شخصين أو أكثر ممن يعتقدون أنهم يتعرضون للأذى (أو من المحتمل أن يتعرضوا للأذى) من خلال مشروع يموله البنك الدولي للإنشاء و التعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية.

يتمثل دور لجنة التحقيق في التحقيق في الشكاوى المتعلقة بما إذا كان البنك الدولي قد اتبع ال51 سياسة تشغيلية و ال47 إجراء من إجراءات البنك التي يجب أن يمتثل لها عند تصميم مشروع ما و الإشراف على تنفيذه.

تتعلق الشكاوى المقدمة إلى لجنة التحقيق بالأثر الضار للمشروعات التي يمولها البنك الدولي على الناس و سبل عيشهم والبيئة. غالباً ما تتعلق بمشاريع توليد الطاقة والبنية التحتية والإصلاحات في إدارة و استخدام الأراضي.

على سبيل المثال، تشمل إحدى سياسات البنك الدولي الإلزامية إعادة التوطين القسري، أي يجب أن يغطي أي مشروع يموله البنك الدولي الآثار الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للمشروع وأن يكفل خطة أو إطار سياسة لإعادة التوطين إذا كان ذلك ذي صلة بالمشروع.

يكون تقديم الشكوى إلى لجنة التحقيق أكثر فعالية عندما يقترن باستراتيجيات أخرى، بما في ذلك إشراك وسائل الإعلام و المزيد من زيادة الوعي و المناصرة (انظر الفصل 3).[253]

[252] You can find more information on current projects on the World Bank's website: http://projects.worldbank.org/

[253] SOMO, World Bank Inspection Panel, (8 Oct. 2013), available at https://www.somo.nl/wp-content/uploads/2018/07/HR-GM_WorldBank_WEB_8-10-2013.pdf.

يوجد أدناه دليل تفصيلي لتقديم شكوى إلى لجنة التحقيق:

1 جهود حسنة النية لحل المشكلة: يتطلب الإجراء من أصحاب الشكوى أولا "بذل جهد حسن النية" لحل المشكلة بشكل غير رسمي مع موظفي البنك الدولي.

2 اعتبارات المجتمع: تحديد نطاق المجموعة المتأثرة، والتأكد من أن المجتمع يفهم تماماً و يدعم عملية لجنة التحقيق، و اتخاذ قرار بخصوص من سيتحدث نيابة عن المجتمع أثناء العملية.

3 تحديد الإجراءات / السياسات ذات الصلة و الانتهاك: تحديد أية سياسات و / أو إجراءات للبنك الدولي قد تم انتهاكها، وكيف وقع الضرر (أو كيف من المحتمل أن يقع).

4 الدليل: تأكد من أن الشكوى تتضمن سجلا للخطوات المتخذة لحل المشكلة بحسن نية. قم بتضمين أدلة تفصيلية عن الضرر أو الضرر المتوقع (مثل الصور أو مقاطع الفيديو أو الملاحظات المكتوبة أو إفادات الشهود).

5 كتابة الشكوى: يمكن كتابة الشكوى باللغة الإنجليزية أو بلغتك المحلية، و يجب أن تتضمن المعلومات التالية:

تاريخ و اسم و توقيع جميع الأشخاص الذين يقدمون الشكوى (أو اسم الممثلين برسالة موقعة توفر دليلا على سلطة لتمثيل الأشخاص المتضررين)

دليل على أن الأشخاص الذين يقدمون الشكوى يعيشون في منطقة المشروع

معلومات حول ما إذا كنت ترغب في أن تحافظ لجنة التحقيق على سرية هوية أصحاب الشكوى أم لا

شرح عن المشروع الممول من البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو الوكالة الدولية للتنمية والمنطقة المتأثرة به

وصف الضرر الناجم (أو المتوقع حدوثه) كنتيجة للمشروع

توضيح كيف أن الضرر ناجم عن فشل البنك الدولي في اتباع الإجراءات / السياسات الخاصة به

حدد الخطوط العريضة للنتائج التي تبحث عنها (أي التغيير الذي ترغب في رؤيته كنتيجة لعملية تقديم الشكوى)

6 قدم الشكوى على العنوان التالي:

Executive Secretary
World Bank Inspection Panel
Mail Stop MC10-1007
1818 H Street, NW
Washington, DC 20433
United States of America

يمكن تحميل نموذج طلب الشكوى من موقع البنك الدولي.[254]

[254] The World Bank, Complaint (Request for Inspection) Form, available at: https://inspectionpanel.org/sites/ip-ms8.extcc.com/files/publications/complaint-form-english.pdf.; Further guidelines for filing a complaint with the Investigation Panel can be found here: World Bank Inspection Panel, 'How to File a Request for Inspection to the World Bank Inspection Panel General Guidelines,' available at: https://inspectionpanel.org/sites/ip-ms8.extcc.com/files/Guidelines_How%20to%20File_for_web.pdf.

ب. شكوى إلى أمين المظالم لشؤون الامتثال (التقيّد)

بالإضافة إلى القروض المقدمة للحكومات كما هو موضح أعلاه، يدعم البنك الدولي أيضاً القطاع الخاص في الدول النامية، بما في ذلك البنوك والشركات، من خلال وكالتين أخريين:

A مؤسسة التمويل الدولية، والتي تهدف إلى تحفيز القطاع الخاص في البلدان النامية؛ و

B وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، التي توفر التأمين للشركات الخاصة التي تستثمر في العالم النامي.

تقدم مؤسسة التمويل الدولية و وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف إرشادات لشركات عملائها فيما يتعلق بكيفية تحديد و تقييم و تجنب وتخفيف و إدارة مخاطر الضرر الناجم عن المشاريع الممولة من قبل مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف. ليس من الضروري المجادلة بشكل صريح أنه تم انتهاك قاعدة لمؤسسة التمويل الدولية أو وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف من أجل تقديم شكوى أمام المكتب الإداري الرئيسي، على الرغم من أن ذلك يمكن أن يساعد في صياغة الشكوى. القواعد الأكثر شيوعاً التي يشار إليها من قبل أمين المظالم لشؤون الامتثال هي معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية حول الاستدامة البيئية والاجتماعية.[255]

يتم التعامل مع الشكاوى المتعلقة بالمشاريع التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية و وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف من قِبل مكتب أمين المظالم لشؤون الامتثال (الذي تمت تسميته مؤخرًا باسم 'المكتب الإداري الرئيسي لحل المنازعات'). المكتب الإداري الرئيسي هو آلية مساءلة مستقلة، تستجيب لشكاوى الأشخاص المتضررين من الناحية الاجتماعية و البيئية بسبب مشاريع مؤسسة التمويل الدولية \ وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

يجب أن تستوفي أي شكوى إلى المكتب الإداري الرئيسي ثلاثة معايير[256] : أ) يجب أن تتعلق بمشروع محدد لمؤسسة التمويل الدولية \ وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف؛ ب) يجب أن تثير قضايا اجتماعية و بيئية ؛ و ج) يجب تقديمها من قِبل فرد و / أو مجتمع متأثر مباشرة بالمشروع (أو مقدم من قبل ممثليهم، على سبيل المثال منظمة غير حكومية).

تتشابه خطوات تقديم شكوى إلى المكتب الإداري الرئيسي مع الخطوات الموضحة لشكاوى "لجنة التحقيق" في الأقسام السابقة، باستثناء أنه يمكن إرسال الشكاوى عبر البريد الإلكتروني إلى: cao-compliance@ifc.org

أو عبر البريد إلى العنوان التالي:

Office of the Compliance Advisor Ombudsman (CAO)
2121 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, DC 20433
United States of America

يمكن صياغة الشكاوى بأي لغة، وسيحترم المكتب الإداري الرئيسي أي طلبات تتعلق بسرية هويات أصحاب المصلحة أو المعلومات التي يتم إرسالها إليه. المكتب الإداري الرئيسي سيبلغ أصحاب الشكوى بجدارة قضيتهم للقبول خلال 15 يوم عمل من تاريخ تقديمها.[257]

عندما يتم قبول شكوى لإجراء مزيد من التقييم، يكون للمكتب الإداري الرئيسي ما يقارب 120 يوم عمل لإجراء تقييم للنزاع و البدائل المطروحة من أصحاب المصلحة لحل المشكلات.

يمكن العثور على مزيد من الإرشادات، بما في ذلك خطاب شكوى نموذجي إلى المكتب الإداري الرئيسي على موقع المكتب الإداري الرئيسي.[258]

CAO website

1 المرفق

إرشادات حول أين يمكنك العثور على المعلومات اللازمة لإثبات ما إذا كان عمل تجاري يمتثل لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.[259]

الموقع الإلكتروني للعمل التجاري. إذا كانت الشركة تابعة لشركة أخرى، فمن الجدير التحقق من الموقع الإلكتروني للشركة الأم لأن السياسات التي توضع من قبل الشركة الأم يُرجح تطبيقها على الشركات التابعة لها (للحصول على معلومات حول كيفية تحديد الشركات الأم، انظر الملحق 2). غالباً ما يتم تضمين سياسات حقوق الإنسان الخاصة بالشركة في مستندات تسمى "تقرير الاستدامة" أو "التقرير السنوي". يمكن أيضاً العثور على المعلومات ذات الصلة ضمن "الشروط والأحكام" أو "الملاحظات القانونية".

الموقع الإلكتروني للميثاق العالمي للأمم المتحدة. يتطلب الميثاق العالمي للأمم المتحدة من الشركات المشاركة أن تقدم كل عام تقريراً بعنوان "تواصل بخصوص التقدم"، والذي يجب أن يتضمن، من بين أشياء أخرى، تفصيل للخطوات المتخذة لضمان احترام هذه الشركات لحقوق الإنسان. يمكن العثور على الوثائق المقدمة من الشركات المشاركة في قاعدة بيانات الميثاق العالمي للأمم المتحدة للشركة المشاركة.

الموقع الإلكتروني لإطار تقديم التقارير الخاص بالمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. يحتوي الموقع على قاعدة بيانات بالمعلومات التي توفرها أكبر الشركات في العالم حول تنفيذها مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان .
(https://www.ungpreporting.org/database-analysis/explore-disclosures/)

يحتوي الموقع الإلكتروني لمركز موارد الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على قاعدة بيانات حول السياسات والممارسات المتعلقة بحقوق الإنسان لأكثر من 100 من أكبر الشركات في العالم.
(https://www.business-humanrights.org/en/company-action-platform)

اطلب المعلومات مباشرة من العمل التجاري أو الشركة الأم عبر البريد الإلكتروني أو المكالمات الهاتفية أو طلبات إجراء المقابلات. قد يكون من المفيد تحديد الأشخاص الذين قد يتمكنون من تقديم المعلومات التي تبحث عنها داخل الشركة مسبقاً. قد تتكتم الشركات عن الكشف عن المعلومات التي تطلبها.

259 The content of this Annex is partially drawn from SOMO, How to use the UNGP, 16-17.
260 OECD Guidelines, Chapter III, 3 (a), (b). 261 https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/non-financial-reporting_en .

إذا كانت الشركات غير راغبة في الإفصاح عن المعلومات التي تحتاجها، يجب عليك الإشارة إلى المبدأ 21 من مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي تلزم الشركات بالتواصل خارجياً بخصوص كيفية تعاملها مع آثار حقوق الإنسان خاصةً عندما يطلب ذلك من قبل أصحاب المصلحة المتضررين أو من ينوب عنهم. بالإضافة إلى ذلك، إذا تم تأسيس الشركة في دولة عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يجب عليك الرجوع إلى إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي تشجع الشركات على الإبلاغ عن "السياسات ومدونات قواعد السلوك الأخرى التي تشترك فيها المؤسسة"[260] . أخيراً، إذا كانت الشركة شركة كبيرة مقرها الاتحاد الأوروبي، فيجب عليك الرجوع إلى توجيه الاتحاد الأوروبي 2014/95/EU الذي يلزم هذه الشركات بالإبلاغ علناً عن سياساتها المتعلقة بمسؤوليتها عن احترام حقوق الإنسان.

تشاور مع موظفين قد يكون لديهم معلومات ذات صلة بعمليات العمل التجاري.

تشاور مع شركات أخرى لها علاقة تجارية مع العمل التجاري.

تشاور مع منظمات غير حكومية محلية أخرى من ذوي الخبرة في مجال معين أو منظمات غير حكومية دولية من ذوي الخبرة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

تشاور مع الأفراد والمجتمعات المتضررة أو التي يحتمل أن تتأثر بعمليات الشركة.

اطلب معلومات من صحفيين محليين.

اطلب معلومات من كيانات رسمية مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة التي توجد فيها الشركة الأم.

اطلب معلومات من الحكومة و / أو برلمان الدولة التي توجد فيها الشركة الأم.

260 OECD Guidelines, Chapter III, 3 (a), (b).
261 https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/company-reporting-and-auditing/company-reporting/non-financial-reporting_en .

2 المرفق

إرشادات حول كيفية تحديد الهيكل المؤسسي لشركة ما

يعد تحديد الشركات التي تعتبر جزء من نفس مجموعة الشركات التي تنتمي لها شركة عاملة في سوريا أمراً مهماً لنشاطك لعدة أسباب:

1 يساعدك على تحديد الكيانات التي يمكنك التفاعل معها؛

2 إذا كنت تخطط لرفع قضية ضد الشركة، فإن تحديد الشركة الأم والدولة التي تأسست فيها سيساعدك في تحديد ما إذا كانت هناك محكمة ذات ولاية على الشركة المتورطة في انتهاكات حقوق الإنسان (انظر الفصل ٥)؛

3 قد يساعد في ربط الشركة ببعض العمليات التي لها تأثير سلبي على حقوق الإنسان (مثل شراء الأراضي) والتي لا يمكن عزوها إلى الشركة على الفور. غالباً ما تستخدم الشركات هياكل مؤسسية معقدة لتجنب ربطها ببعض العمليات غير القانونية أو الضارة.[262]

نصيحة مفيدة

قد تكون حقيقة أن هناك فرد أو أكثر يظهرون كأعضاء في مجلس الإدارة أو كممثل قانوني في شركتين أو أكثر هما ليستا علناً جزء من نفس الهيكل المؤسسي مؤشراً على أن العلاقة بين الشركات أقرب من المعلن وقد تتطلب المزيد من التحقيق [263] . وبالمثل، فإن وجود شركات، لا علاقة فيما بينها ظاهرياً، تشترك في نفس العنوان قد يكون مؤشراً آخر على أن علاقتها تتطلب مزيداً من التحقيق.[264]

262 SOMO, INDEPAZ, The case of Poligrow, 2017, 55.
263 SOMO, INDEPAZ, The case of Poligrow, 2017, 55-57.
264 SOMO, INDEPAZ, The case of Poligrow, 2017, 55-57.

فيما يلي قائمة بالمصادر التي يمكنك استخدامها لتحديد الهيكل المؤسسي للشركة:

الموقع الإلكتروني للشركة

في بعض الحالات، يمكن الوصول بسهولة إلى المعلومات المتعلقة بالهيكل المؤسسي للشركة على الموقع الإلكتروني للشركة (انظر المثال أدناه).

مثال

الشركة العمومية المحدودة "مناجم كونكولا كوبر" هي شركة مقرها زامبيا تنتج النحاس.

تنص الصفحة الرئيسية لموقع الشركة الإلكتروني بوضوح على أن كونكولا هي "شركة تابعة للشركة العمومية المحدودة موارد فيدانتا".

ضمن قسم "ملف تعريف الشركة" ، يوضح الموقع الالكتروني أيضاً أن "فيدانتا تمتلك 79.4٪ من [...] أسهم الشركة. أما النسبة المتبقية البالغة 20.6 ٪ في الشركة فهي مملوكة من قبل "زي سي سي-أي أتش" ، وهي شركة [...] مملوكة بنسبة 87.6 ٪ من قبل الحكومة الزامبية و بنسبة 12.4 ٪ من قبل مساهمين عامين.

اتهم سكان قرية مجاورة الشركة بإصابة شخصية ناجمة عن تلوث الأنهار المحيطة بسبب تصريف الشركة للنفايات. تمكن الضحايا من التعرف بسهولة على مساهمي الشركة ورفع دعوى ضد الشركة الأم في دولة التأسيس.[265]

التقارير السنوية للشركة

غالباً ما تتوفر التقارير السنوية التي تنشرها الشركات في نهاية السنة المالية على موقع الشركة الالكتروني وعادة ما تحدد الشركات الأخرى التي تنتمي لنفس مجموعة الشركات.

[265] Business & Human Rights Resource Centre, Vedanta Resources Lawsuit (re Water Contamination, Zambia), available at: https://www.business-humanrights.org/en/vedanta-resources-lawsuit-re-water-contamination-zambia.

الاستفسارات المباشرة

إذا كانت المعلومات المتعلقة بالهيكل المؤسسي للشركة غير متوفرة على الموقع الإلكتروني أو في التقارير السنوية التي تصدرها الشركة، أو إذا كانت المعلومات المتاحة غير كاملة ، فيجب عليك الاستفسار مباشرة مع الشركة أو مع ممثليها القانونيين. تتحمل الشركات التي تم تأسيسها في الدول الأطراف في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [266] مسؤولية الإفصاح عن المعلومات الدقيقة المتعلقة بهيكلها المؤسسي وملكيتها [267] . تنطبق مسؤولية الكشف عن هذه المعلومات أيضاً فيما يتعلق بفروعها المدرجة في دول أخرى غير الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

قواعد بيانات

هناك عدد من قواعد البيانات التي يمكنك استخدامها عند البحث عن معلومات الهيكل المؤسسي الخاص بشركة. بعض الأمثلة:

الشركات المفتوحة[268]

الشركات المفتوحة" هي قاعدة بيانات يمكن الوصول إليها بحرّية تحتوي على معلومات حول أكثر من 160" مليون شركة حول العالم. المعلومات المتاحة على الفور من خلال البحث في متصفح الموقع هي بسيطة إلى حد ما. ومع ذلك، تقدم الشركات المفتوحة معلومات أكثر تقدماً عن هياكل الشركات مجاناً للمنظمات غير الحكومية التي تطلبها.[269]

قاعدة بيانات أوربيس[270]

هي قاعدة بيانات مملوكة من قبل شركة هولندية تدعى بورو فان ديك. تقدم الشركة عدداً من الخدمات بما في ذلك معلومات حول الهياكل المؤسسية للشركات هي غير المتاحة للعامة. هذه الخدمة ليست مجانية.

جلوب نيوزواير[271]

جلوب نيوزواير هي قاعدة بيانات للبيانات الصحفية و البيانات المالية للشركة. تسمح قاعدة البيانات بالبحث عن جميع الأخبار المتعلقة بشركة معينة.

غرف التجارة و مكاتب التسجيل لدولة التأسيس

عادة ما توفر الغرف وغيرها من مرافق التسجيل الرسمية شهادات تأسيس للشركات المسجلة في الدولة و يمكن أن تقدم معلومات مفيدة عن الهيكل المؤسسي للشركة. تتمثل التحديات الرئيسية المستمدة من هذه المصادر في أن المعلومات عادة ما تكون متاحة فقط بلغة الدولة وأن المعلومات ليست متاحة للجمهور دائماً وقد تتطلب تقديم طلب محدد. بعض الأمثلة:

الشركات المسجلة في سوريا

يمكن الحصول على المعلومات التالية حول الشركات المدرجة في سوريا من مكتب تسجيل الشركات:

النظام الأساسي / عقد التأسيس؛

أسماء المالكين / الشركاء؛

رأس مال الشركة؛

مبيعات وشراء أسهم الشركة؛

أي إجراءات قضائية تتعلق بالشركة (إن وجدت).

[266] To date 36 states are members of the OECD. They are mainly western states. States members of the OECD include Canada, the US, the UK, Germany, Australia, France, Turkey and Japan. For a complete list see: OECD, List of OECD Member Countries—Ratification of the convention on the OECD, available at: http://www.oecd.org/about/membersandpartners/list-oecd-member-countries.htm. [267] OECD Guidelines, Chapter III, 1.

[268] Open Corporates, Working for the Public Good, available at: https://opencorporates.com/info/working_for_the_public_good. [269] https://opencorporates.com/info/working_for_the_public_good

[270] Bureau Van Dijk, Orbis Overview, available at: https://www.bvdinfo.com/en-gb/our-products/data/international/orbis#secondaryMenuAnchor0.

[271] GlobeNewswire, available at: https://globenewswire.com/NewsRoom.

هذه المعلومات متاحة لأي شخص يقدم طلباً إلى مكتب التسجيل. ومع ذلك، فقط ممثلي الشركة أو المساهمين فيها يمكنهم الحصول عليها مكتوبة. يمكن لأي شخص آخر الحصول على معلومات شفهية فقط عنها.[272]

الشركات الأم المسجلة في الاتحاد الأوروبي

بعض المعلومات عن الشركات المسجلة في البلدان التالية يمكن الوصول إليها من من خلال المواقع الالكترونية المذكورة أدناه

الشركات الأم المسجلة في المملكة المتحدة[273]

الشركات الأم المسجلة في ألمانيا[274]

الشركات الأم المسجلة في فرنسا[275]

الشركات الأم المسجلة في الاتحاد الأوروبي[276]

الجريدة الرسمية السورية

تتضمن الجريدة الرسمية للدولة السورية معلومات عن الشركات الأجنبية المسجلة في سوريا و الشركات المدرجة في البورصة.[277]

تقرير سوريا

يحتوي موقع تقرير سوريا على دليل من المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بالهيكل المؤسسي للشركات العاملة في سوريا.[278]

تم ترخيص هذا الدليل بموجب

Creative Commons Attribution-Non Commercial
(https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

يمكنك نسخ هذا الدليل وإعادة توزيعه بأي وسيلة أو شكل، بشرط ألا يكون ذلك لأغراض تجارية، مع الإشارة إلى أن هذا الدليل من تأليف البرنامج السوري للتطوير القانوني وبدون تغيير في محتوى الدليل بأي شكل من الأشكال.

272 Information obtained during an interview with a Syrian lawyer, 24/01/2019.
273 Companies House, available at: https://beta.companieshouse.gov.uk/.
274 Handel Register, Common Register Portal of the German Federal States, available at https://www.handelsregister.de/rp_web/mask.do?Typ=n.
275 Infogreffe, available at https://www.infogreffe.fr/documents-officiels/demande-kbis.html.
276 Additional information can be found at: European Company Information Online, available at: https://www.ebr.org/.
277 Information obtained during an interview with a Syrian lawyer, 07/03/2019.
278 The Syria Report, Directory, available at: https://www.syria-report.com/directory.

تم إنتاج هذا العمل بدعم من الاتحاد الأوروبي والخارجية السويسرية و الخارجية الهولندية و"إمبيونيتي واتش". إن محتويات هذا العمل هي مسؤولية البرنامج السوري للتطوير القانوني وحده ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي أو الخارجية السويسرية أو الخارجية الهولندية أو "إمبيونيتي واتش".

Designed By
INGENUITY MEDIA TEAM
LED BY ABDULHADI ALOMAR

زورونا على موقعنا

WWW.HRBU.SYRIANLDP.COM

WWW.SYRIANLDP.COM